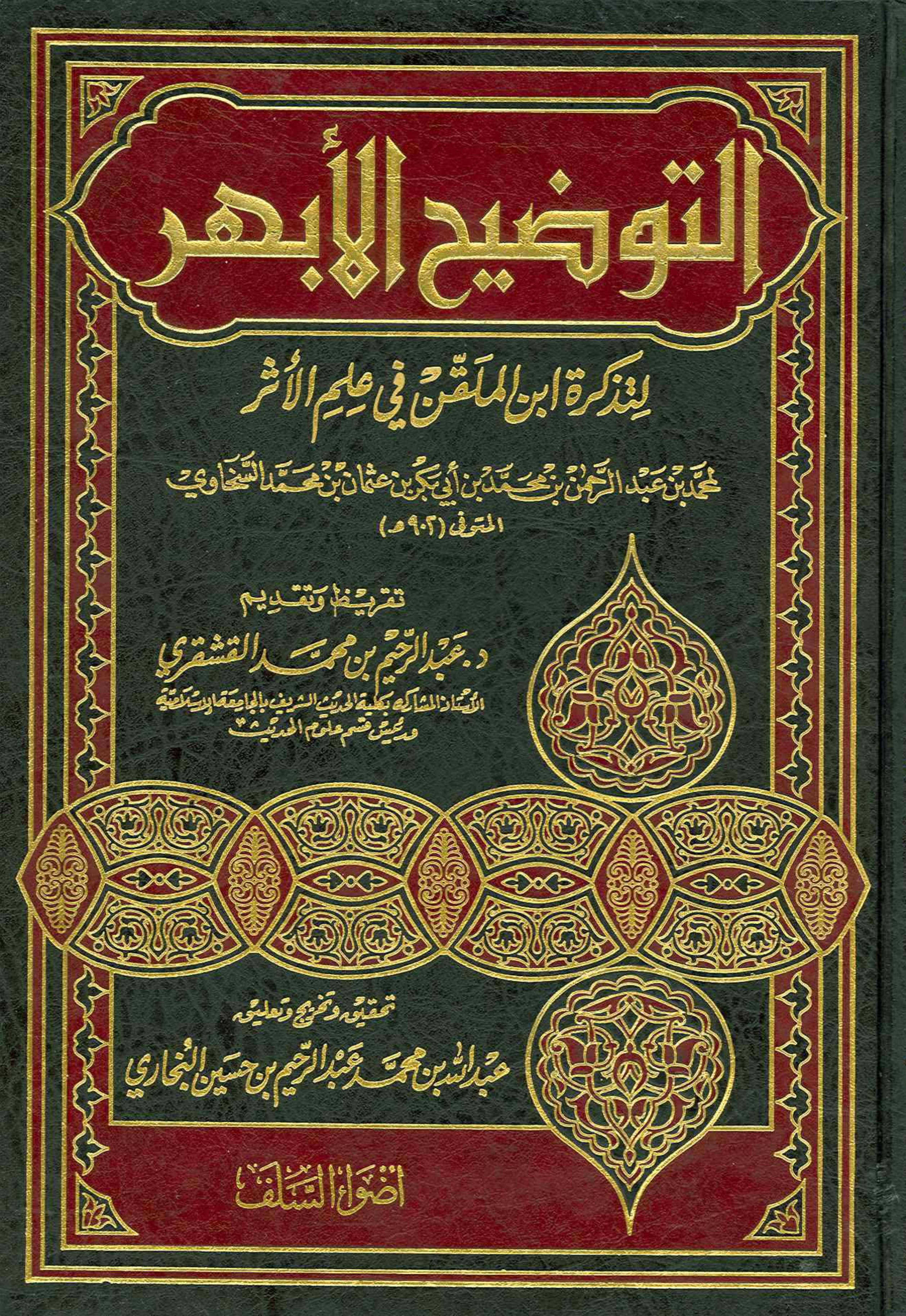


التوضيح الأبهر
لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر
لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي
المتوفى (٩٠٢هـ)
تقريظ وتقديم
د. عبد الرحيم بن محمد القشقري
الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية
ورئيس قسم علوم الحديث
تحقيق وتخريج وتعليق
عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري
أضواء السلف

الطّبعة الأولى

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

مكتبة أضواء السّلف - لصاحبها علي الحزمي

الرياض - شارع سعدية أبي وقاص - بجوار بنده - ص.ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١
ت ٤٥٠ ٢٣٢١ - محمول ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

• المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.

• قطر: مكتبة ابن القيم . ت ٨٦٣٥٣٣.

• باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على محمد نبينا وعبده .

وبعد : ـ

فإن من شرف المرء أن يسير على منهج السلف الصالح ويقتدي بهم ويخدم ما تركه أولئك العلماء ليستفيد منه الخلف ويقف على آرائهم التي سطروها لنا في كتبهم .

وكان للباحث الأخ عبدا لله بن محمد عبدالرحيم شرف خدمة هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، فتناوله تصحيحاً وشرحاً وتعقيباً وتعقباً على من سبقه في تحقيق هذا الكتاب المفيد على صغر حجمه وقلة مادته فكان كالمفتاح للمبتدئ والتذكير للمنتهي ، ولم أجد بعد قراءتي له موضعاً انتقده فيه في ضبط النص لأنه قام بضبطه كما ينبغي لا كما يجي. ومع هذا فلم يترك موضعاً يحتاج إلى زيادة أو إيضاح إلا وقام بها في الحاشية تسهيلاً للباحث المستفيد منه ، فجاء عمله كاملاً والكمال لله وحده عزوجل فنرجو من المولى العلي القدير أن يثيبه على قدر نيته وأن ينفع به طلاب العلم في هذا التخصص العزيز .

أما الكتاب فهو شرح موجز لكتاب ابن الملقن المعروف بـ**(التذكرة)** ومؤلفه الإمام المشهور في علم الحديث الإمام السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ أبدع في شرح غامضه، وإيضاح مبهمه ومشكله وأتى فيه بمالا نجد نظيره في كتابه (**فتح المغيث**) فصار مكملاً له، والله يثيبه على جهده إنه ولي ذلك والقادر عليه .

كتبه د/ **عبدالرحيم بن محمد القشقري**

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف

ورئيس قسم علوم الحديث

حرر في ١٤١٧/١٠/٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيد الأولين والآخرين ، النبي الصادق الأمين ، وعلى آله وصحبه وأتباعه السائرين على نهجه إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : ـ

فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القربات وأجل الطاعات لمن صلحت نيته ، واتبع سبيل سلفه الصالح ، خاصة السنة النبوية وعلومها ـ بعد الاهتمام بكتاب الله وعلومه ـ ؛ لذا كان "من أعظم ما يسعى إليه الساعون ، ويتنافس في الدعوة إليه المتنافسون ، علوم الحديث الكاشف النقاب ، عن جمال وجوه مجملات الكتاب ، والمدار لتفصيل الأحكام ، وتبيين أقسام الحلال والحرام ، إذ مستندها ما صح من الأخبار ، وثبت حسنه من الآثار، ولا طريق لتعرُّف ذلك إلا بما اصطلُح عليه من أصول تلك المسالك ، ولما كان الشئ يشرف بشرف موضوعه أو بمسيس الحاجة إليه كان فن مصطلح الحديث مما جمع الأمرين وفاز بالشرفين ، لأنه يُبصِّر

من سواء السبيل الجواد، ويرقي الهمم لتعرف سنن الرشاد . . ."[١].

لذا تنوعت المصنفات من أهل الحديث في هذا الباب، وكثرت وتعددت ، فمن مؤلِّفٍ لها في وريقات ، ومن مصنف لها في مجلدة أو مجلدات وهلم جراً. ومع هذا لم يُثن ذلك الأئمة من التصنيف والتأليف والشرح والتهذيب والتحقيق والتنقيح فيه ، وما ذلك إلا إيماناً منهم بوجوب الاستمرار على السنة المتبعة من منهج الأئمة السالفين ، وإكمالاً من المتأخرين في التصنيف والتأليف. وقد حاز كتاب الحافظ ابن الصلاح قصب السبق في هذا الفن ، فمن متناول له بالتهذيب تارة ، وبالاختصار أخرى، وبالتعليق والشرح مرات ، وممن اختصره وهذّبه الحافظ ابن الملقن وذلك في كتابه (المقنع) كما أشار إليه في مقدمته للتذكرة ، ثم اقتضب رسالته المسماة بـ (التذكرة) من كتابه المشار إليه آنفاً، والعلة في الاقتضاب هي أن "يتنبه المبتدي ويتبصر بها المنتهي" (ل١/أ- ب) ، فجاء الإمام السخاوي موضحاً لهذه التذكرة محللا لألفاظها ، متمماً لفوائدها ، جامعاً لمقاصدها فلم يكن مطولاً تطويلاً مملاً، ولا مختصراً اختصاراً مخلاً، أظهر تبحره في الفن ، وعلو كعبه فيه، وأجلى مراد المؤلف من تذكرته، فيسره لمن طالعه وتطلب فيه مراده، فرحمهما الله رحمة واسعة . آمين . .

ولأجل ذلك عزمت على تحقيقه وإخراجه مع التعليق عليه إكمالاً للفائدة ، ليخرج في هذه الحلَّة الجديدة ، تليق بمصنَّفٍ كهذا ، ولا أدعي العصمة في العمل أو السلامة من الخلل ، فالكمال عزيز ، والخطأ والنقص

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي (ص ٣٥-٣٦) .

وارد، فالمرجو من الله جل وعلا المغفرة من الزلل، والثواب على العمل، إنه نعم المولى ونعم النصير .

والحمد لله رب العالمين .

وكتب

أبو أسامة عبدالله بن محمد عبدالرحيم

ابن حسين البخاري

المدينة النبوية

فجر الخميس ١٢/٩/١٤١٦هـ

القسم الأول

قسم الدراسة

ويشتمل على :

المبحث الأول : ترجمة ابن الملقن .

المبحث الثاني : ترجمة السخاوي .

المبحث الثالث : نسخ الكتاب .

المبحث الرابع : عملي في التحقيق .

المبحث الخامس : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف .

ترجمة ابن الملقن[١] .

اسمه ونسبه ونسبته :

هو الإمام عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدا لله ، سراج الدين أبو حفص الأنصاري ، الوادي آشي ، الأندلسي ، التكريري الأصل ، ثم المصري الشافعي ، المعروف بابن النحوي ، لأن أباه كان عالماً بالنحو ، ويعرف أيضاً بابن الملقن .

وسُمِّي بابن الملقن لأن والده توفي وله من العمر سنة واحدة ، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي ، وكان يلقن القرآن في الجامع الطولوني، فلازمه سراج الدين وصحبه من صغره ، وتزوج من أمه ، وكان رحمه ا لله يغضب من نسبته إليه و لم يكتبه بخطه وإنما كان يكتب ابن النحوي .

مولده :

روى السخاوي في (الضوء اللامع) (٦/١٠٠) أن ابن الملقن كتب بخطه أنه ولد في يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

---

(١) استفاض جماعة من الإخوة الباحثين في ترجمة ابن الملقن منهم : «مقدِّمَة» نورالدين شريبة لكتاب المؤلف (طبقات الأولياء) ، وجاويد أعظم في مقدمته لـ (المقنع) ، وإقبال أحمد محمد إسحاق في مقدمته لتحقيق كتاب المؤلف (البدر المنير) ، لذا لم أطل في الترجمة خشية التكرار .

نشأته

لما توفي والده وأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي اعتنى به الشيخ عيسى عناية فائقة أثَّرت في ابن الملقن ، ذلك أن الشيخ عيسى كان يلقن القرآن ـ كما سبق ـ في جامع طولون ، وكان رجلاً صالحاً ، ووافق ذلك أن تزوج الشيخ عيسى بأم ابن الملقن ، فاعتنى به وبتربيته ، واستثمار مال أبيه ، فنشأ ابن الملقن في كنفه فحفظ القرآن الكريم والعمدة للمقدسي والمنهاج وغيرها .

رحلاته في طلب العلم :

الرحلة في طلب العلم والحديث خاصة سنة متبعة لدى العلماء من سلف الأمة الصالح ، إذ يندر أن تجد إماماً لم يرحل في طلب العلم ، لذا نجد أن الإمام ابن الملقن رحل إلى بلدان عدة منها دمشق ، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبيت المقدس ومصر وغيرها من البلدان .

شيوخه .

لقد مكنّت الرحلة لابن الملقن لقاء العلماء والحفاظ في تلك الأمصار والأقطار فقرأ عليهم واستفاد منهم وأجيز ، فمن شيوخه :

الحافظ العلائي ، وابن سيد الناس ، وتقي الدين السبكي ، ومغلطاي والعز ابن جماعة ، والقطب الحلبي ، وأجاز له الحافظ المزي ، وجمال الدين الأسنوي ، وأبي حيان الغرناطي ، والبرهان الرشيدي وغيرهم كثير جداً .

فهذه التلمذة على أمثال هؤلاء الأفذاذ من العلماء أثرت في شخصية ابن الملقن العلمية في فنون شتى كالنحو والقراءات والحديث والفقه وأصوله وغيرها من الفنون، لذا تقلد المناصب العديدة كالقضاء والتعليم وغيرها .

تلامذته :

رجل جمع مثل هذا الجمع، وأخذ عن علماء عصره ومصره، حريٌّ أن يُرتَحل إليه، ويطلب العلم بين يديه ، وكان الأمر كذلك ، فقد ذاع صيته وانتشر خبره ، فطلبه الطلاب ، وأتوه ، ليأخذوا عنه ويتتلمذوا عليه، واستفاد منهم كثير ، بل صار أكثرهم أئمة يشار إليهم بالبنان ، فمنهم :

الحافظ العلامة الثقة البحر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، والحافظ المتقن أحمد بن عبدالرحمن بن الحسين أبو زرعة العراقي، والإمام الحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين الطرابلسي المعروف بـ (سبط ابن العجمي) ، والحافظ أحمد بن نصر الله بن أحمد التستري ، وغيرهم جم غفير .

مكانته وثناء العلماء عليه :

رحلة ابن الملقن الواسعة ، وأخذه عن العلماء ، كوَّنَ لديه قاعدة عريضة في الاطلاع والمعرفة ، فكان بذلك واسع الاطلاع غزير العلم في الحديث وعلومه والفقه وأصوله ، والنحو وغيرها من الفنون ، شهد بنبله وعظيم منزلته الأئمة الأعلام ، وحسبك بشهادتهم تزكية ، وبياناً لمنزلة هذه العلم الهمام ، ومن هؤلاء الأئمة :

الحافظ العلائي حيث قال : "الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء " .

وقال العراقي : "الشيخ الإمام الحافظ " .

وقال ابن فهد المكي : "الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام وعلم الأئمة الأعلام عمدة المحدثين وقدوة المصنفين " .

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : "حفّاظ مصر أربعة أشخاص وهم

من مشايخي : البلقيني وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام ، والعراقي وهو أعلمهم بالصنعة ، والهيثمي وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي ، وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث " .

وقال الحافظ السيوطي : " الإمام الفقيه ذو التصانيف الكثيرة . . . أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث . . . وبرع في الفقه والحديث وصنف فيهما الكثير " .

وقال ابن شهبة : " الشيخ الإمام العالم العلامة ، عمدة المصنفين" .

فهذه بعض الأقوال المذكورة فيه ، وهي كافية في بيان قدره وعلو منزلته أضف إلى ذلك الثروة العلمية الضخمة التي خلفها رحمه الله ، وسيأتي ذكر شئ منها .

تصانيفه :

اتفق الأئمة المترجمون على أنه من المكثرين في التصنيف ، ولعل ذلك يرجع إلى أنه اشتغل بالتصنيف مبكراً ، قال الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس (٣١٢/٢) : " واشتغل بالتصنيف وهو شاب فكتب الكثير حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً " .

وقال القاضي محمد بن عبدالرحمن العثماني قاضي صَفَد : "أحد مشايخ الإسلام صاحب المصنفات التي ما فتح على غيره بمثلها في هذه الأوقات ". من الضوء اللامع (١٠٢/٦) .

وقال الحافظ السخاوي : "واشتهرت في الآفاق تصانيفه ، وكان يقول إنها بلغت ثلثمائة تصنيف ، وشغل الناس فيها وفي غيرها قديماً، وحدث بالكثير منها وبغيرها من مروياته وانتفع الناس بها انتفاعاً صالحاً من حياته وهلم جراً " الضوء اللامع (١٠٣/٦) .

ومن مصنفاته :

١ ـ (عمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج) شرح به (منهاج الطالبين) للنووي في الفقه .

٢ ـ (خلاصة الفتاوي في تسهيل أسرار الحاوي) أي (الحاوي الصغير في الفقه الشافعي) للقزويني .

٣ ـ (البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) والشرح الكبير للرافعي.

٤ ـ (المقنع في علوم الحديث) .

٥ ـ (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام) شرح لعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي وغيرها كثير .

وفاته :

ابتلي رحمه الله باحتراق كتبه ، وأكلت النار أكثر مسوداته ، فتغير حاله بعدها وكان ذلك سبباً في حجب ابنه له عن التحديث ، ثم وافاه الأجل في ليلة الجمعة السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة (٨٠٤هـ) بالقاهرة ، فرحمه الله وغفر لنا وله ولجميع المؤمنين .

ينظر في مصادر ترجمته :

إنباء الغمر (٤١/٥) ، والمجمع المؤسس (٣١١/٢)، والضوء اللامع (١٠٠/٦) ، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (٣٧٣/٤) ، وذيل التقييد للتقي الفاسي (٢٤٦/٢)، ولحظ الأحاظ لابن فهد المكي (ص١٩٧)، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٩) ، والبدر الطالع للشوكاني (٥٠٨/١) ، وشذرات الذهب لابن العماد (٤٤/٧) والأعلام للزركلي (٥٧/٤) .

ترجمة الإمام السخاوي

اسمه ونسبه ولقبه :

هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد ، السخاوي نسبة إلى سخا بلد غربي الفسطاط، القاهري المولد الشافعي المذهب ، نزيل الحرمين الشريفين الملقب بشمس الدين أبو الخير ، وأبو عبدا لله بن الزين ، أو الجلال أبي الفضل وأبي محمد .

مولده :

ولد في ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة ، بحارة بهاء الدين علو الدرب ، المجاور لمدرسة شيخ الإسلام البلقيني ، محل أبيه وجده ، ثم تحول منه حين دخل في الرابعة مع أبويه لملك اشتراه أبوه ، بمجاور لسكن شيخه ابن حجر .

رحلاته :

رحل وجاب ودخل الآفاق والبلدان ، فكان صاحب رحلة واسعة ، فمن تلك البلدان : حلب ودمشق وقطيا وغزة وبيت المقدس والخليل ونابلس ودمياط ومكة المكرمة والمدينة المنورة، والزبداني وبعلبك وحمص وحماة وسرين وجبرين وطرابلس وغيرها كثير .

شيوخه :

رحلة السخاوي الواسعة لقي خلالها ، أئمة العصر من كل بلد ومصر، فقرأ وسمع وأجيز ، وقد زادوا على الأربعمائة شيخ فمنهم البرهان ابن خضر،والشهاب أبي العباس الحناوي، تضلع على هذين في صناعة

الإعراب، وكذا أخذ عن حفيد سيبويه النحوي الشهير الجمال ابن هشام الحنبلي ، وأخذ أيضاً عن صالح البلقيني ، والشُّمُّني الحنفي ، وقاسم بن قطلوبغا ، والجلال المحلي ، ولازم وأكثر عن شيخه شيخ الحفّاظ ابن حجر العسقلاني وهو أجل شيوخه وأعظمهم أثراً فيه ، وغيرهم كثير ، جمعهم بنفسه في كتاب له أسماه (بغية الراوي فيمن أخذ عنه السخاوي) أو (الامتنان بمشايخ محمد بن عبدالرحمن) .

انظرهم في الضوء (٨/٣ وما بعدها) .

ثناء العلماء عليه :

اشتهر السخاوي بنباهته وفطنته وحرصه ، حتى فاق أقرانه وشهد له بذلك شيخ عصره وأستاذ مصره حافظة الزمان الإمام الهمام إبن حجر رحمه الله ، بل كان ينوه بذكره.قال الزين قاسم الحنفي : "وقد كان هذا المصنف ـ يعني السخاوي ـ بالرتبة المنيفة في حياة حافظ العصر وأستاذ الزمان ، حتى شافهني ـ أي ابن حجر ـ بأنه أنبه طلبتي الآن ، وقال أيضا : حتى كان ينوه بذكره ويعرف بعلو فخره ويرجحه على سائر جماعته المنسوبين إلى الحديث وصناعته كما سمعته منه وأثبته بخطي قبل عنه " .

وقال الحافظ التقي بن فهد الهاشمي : "زين الحفاظ وعمدة الأئمة الأيقاظ شمس الدنيا والدين ممن اعتنى بخدمة حديث سيد المرسلين واشتهر بذلك في العالمين على طريقة أهل الدين والتقوى فبلغ فيه الغاية القصوى.

وأثنى عليه آخرون كثيرون منهم تلميذه الحافظ عمر بن فهد الهاشمي المكي ، وأبو ذر ابن البرهان الحلبي ، والبرهان البقاعي ، والتقي القلقشندي، والعز الحنبلي والبلقيني ، والشهاب أحمد بن محمد بن علي الحجازي ، والبدر العيني،والتقي الشمني ، وصديق حسن خان،

والشوكاني وغيرهم كثير .

مصنفاته :

شرع الحافظ السخاوي في التصنيف قبل وفاة شيخه الحافظ ابن حجر، حيث قال في (الضوء) (١٥/٨) : "أنه شرع في التصنيف والتخريج قبل الخمسين" أي قبل الخمسين وثمانمئة ،وهذا النبوغ المبكر أفاده جداً من حيث البراعة في أكثر الفنون، كالفقه والعربية والقراءات والحديث والتاريخ ، وله مشاركات في الفرائض وأصول الفقه والتفسير وغيرها .

فهذه البراعة ساعدته في التصنيف والتأليف ، وقد ذكر البلوي في «ثبته» ص (٣٧٥) أن عليَّ بن عياد البكري الفيلالي أخبره أن السخاوي كتب له إجازة عامة ، وأحاله على فهرسته ، وأخبره أن له مائة وستين تأليفاً ، وأن بينه وبين النبي ﷺ عشرة رجال في الحديث .

والذي يبدو أن السخاوي لم يقتصر على هذا العدد من المصنفات والمؤلفات ، بل تعدت هذا العدد بكثير ، فقد ذكر الكتاني في «فهرس الفهارس» (٩٨٩/٢) عن ابن روزبهان قوله : " . . . وله تصانيف تنيف على أربعمائة مجلد ، كما ذكر وفصَّل في كثير من إجازاته ، وكان له مائة وعشرون شيخاً في صحيح البخاري" .

وقال الزركلي في «الأعلام» (١٩٤/٦) : ". . . وصنف زهاء مئتي كتاب . . " .

ومن تلك المؤلفات والمصنفات :

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع و «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»، والمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، و فتح المغيث شرح ألفية الحديث، والتحفة اللطيفة في أخبار

المدينة الشريفة ، وتخريج أحاديث العادلين ، وتحرير الجواب عن ضرب الدواب ، ورجحان الكفة في ذكر نبذة عن حال أهل الصفة ، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ، والغاية شرح الهداية . وغيرها كثير جداً .

وفاته :

توفي رحمه الله بالمدينة النبوية سنة (٩٠٢هـ) وأسف الناس على موته أشد الأسف ، فرحمه الله رحمة واسعة آمين .

مصادر ترجمته :

جرت عادة الحفاظ في عصره أن يترجم المرء لنفسه في بعض مؤلفاته، وكان من أولئك الحفاظ الإمام السخاوي ـ رحمه الله ـ حيث ترجم لنفسه في كتابه الضوء اللامع (٨/٢-٣٢) ، والتحفة اللطيفة (٣/٦٣٠) ، وانظر أيضا لترجمته : شذرات الذهب (٨/١٥ـــ١٧) ، والبدر الطالع (٢/١٨٤ـ١٨٧) ، فهرس الفهارس للكتاني (٢/٩٨٩ـ٩٩٣) ، وثبت البلوي (ص ٣٧٥) ، و التاج المكلل (ص٤٤٩) وهدية العارفين للبغدادي (٢/٢١٩-٢٢١) ، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٠/١٥٠) ، والمستدرك على معجم المؤلفين (ص ٦٧٨-٦٧٩) ، والأعلام (٦/١٩٤-١٩٥) وغيرها .

نسخ الكتاب

وقفت ـ حسب علمي ـ على نسختين للكتاب .

الأولى : مصدرها دار الكتب المصرية ، وهي مصورة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية ـ بالمدينة النبوية ـ فلم .

رقمها : (٩٨٢) .

عدد أوراقها : (١٠) أوراق ذات وجهين ، عدا الورقة الأولى .

ناسخها : العلامة الحافظ الشيخ عبدالعزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكي الهاشمي .

إمام محدث ثقة بارع ، له مصنفات عدة ، لازم الإمام السخاوي ، وقرأ عليه الكثير من كتبه توفي سنة (٩٢١هـ) .

له ترجمة في «الضوء اللامع» (٤/٢٢٤) ، و«شذرات الذهب» (٨/١٠٠)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/٧٥٤) وانظر مقدمة تحقيق كتاب «غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام» لابن فهد (١/٧-١٥)، و«الأعلام» (٤/٢٤) .

تاريخها : نسخت هذه النسخة في حياة المؤلف ـ رحمه الله ـ في يوم الأحد ٩٠٠/٦/٣هـ وعليها سماعات بخط المصنف رحمه الله ، اعتمدت على هذه النسخة وجعلتها أصلاً ، لتقدمها عن الأخرى ، ولأن ناسخها من الحفاظ المتقنين ، ومن الملازمين للإمام السخاوي ولندرة الأخطاء فيها.

والذي يبدو من صنيع الناسخ في المخطوطة هذه أنه كان يكتب (التذكرة) لابن الملقن ، بخط مغاير للخط الذي نسخ به التوضيح ، وهذا واضح جداً في المخطوط، فنجد (التذكرة) بخط فاتح يصل أحياناً لعدم الوضوح، والتوضيح بخط غامق داكن مميز.

وكذا تتميز النسخة هذه بخطها الجميل المرتب ، ورمزت لها بـ (أ) .

الثانية : هي كذلك من محفوظات دار الكتب المصرية ، منها صورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية ـ بالمدينة النبوية ـ ، فلم .

رقمها : (٩٨٣) .

عدد الأوراق : (١٠) ورقات كل ورقة ذات وجهين عدا الورقة الأولى والأخيرة ، ناسخها : عبدالمعطي بن أحمد بن محمد السخاوي . ولم أقف له على ترجمة ، وليس هو حفيد السخاوي كما يُظنُّ من أول وهلة ، لأن ابن السخاوي أحمد ولد سنة (٨٥٥هـ) وتوفي بالطاعون سنة (٨٦٤هـ) فيكون عمره تسع سنوات ، ولم يذكر في ترجمته أنه تزوج أو عقب . ينظر الضوء اللامع (١٢٠/٢) .

تاريخها : نسخت هذه النسخة أيضاً في حياة المصنف ولكن في آخر حياته ، بل قبل وفاته بتسعة أيام ـ البدر الطالع (١٨٦/٢) ـ وكانت في يوم الأحد (٩٠٢/٨/٥هـ) .

وعلى هذه النسخة تعليقات كثيرة لعلي الأنصاري ، وهي من كتبه ، وعليها تملّكه ، وكذا عليها سماعات تثبت صحتها .

وخطها مقروء لا بأس به ، والنسخة مقروءة على المؤلف أو مقابلة على أصل له يدل على ذلك ما جاء في حواشي المخطوطة من تكرار كلمة (بلغ) أو (ثم بلغ) أو قوله (بلغ مقابلة على مؤلفه) كما في (ل/٧/أ) وقوله (بلغ مقابلة بحضرة مؤلفه) (ل/١١/أ) ورمزت لها بـ (ب) .

ومع هذا فإنه لا يوجد هناك فرق يذكر بين النسختين (أ) و (ب) لأن النسختان معروضتان على المؤلف فنتج عن هذا قلة الأخطاء .

ومما يجب الإشارة إليه أن (التوضيح) طبع بتحقيق وتعليق / حسن

إسماعيل الجمل نشر دار التقوى ، واعتمد المحقق على نسخة واحدة محفوظة بدار الكتب المصرية إلا أنها نسخة مغايرة للنسختين اللتين اعتمدتهما ، فجاء عمله مشوباً بالنقص خاصة في قراءة المخطوط ، وحتى لا يقال أن هذا القول خال من التدليل ، سأذكر مثالين على سبيل التدليل لا الحصر:

جاء في المطبوع من (التوضيح) (ص٢٦) : ". . . وقت واحد لغيره المتوصل به . . ." .

مع أن الصواب والوارد في النسختين قوله : ". . . واحد لعزة ـ بالزاي والتاء المربوطة ـ التوصل ـ بدون ميم ـ به . . ." . وانظر فتح المغيث (٣٥٦/٣) .

وأيضاً في الصفحة نفسها أخطأ في قراءة كلمة من تعريف المصحف حيث قال : ".. والمصحف زيادة . . .". بالزاي هكذا ـ والصواب كما في النسختين والموافق لتعريف المصحف والمصطلح عليه عند أهل الفن (تارة) بالتاء والراء ثم التاء المربوطة .

ولعله لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكره على عمله ونسأل الله له التوفيق .

وأقول للقارئ الكريم قارن بين التحقيقين والتعليقين ثم احكم .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

عملي في التحقيق

١ ـ اعتمدت النسخة (أ) أصلاً ـ كما أشرت آنفاً ـ .

٢ ـ جعلت النسخة (ب) نسخة مساعدة .

٣ ـ أثبت الصواب في المتن إن كان ما في (أ) خطأً ، و أجعله بين معقوفتين [ ] ، وأشير في الحاشية إلى مصدر التصويب .

٤ ـ استأنست بالطبعة المحققة من التوضيح المشار إليها آنفاً ، وأبين في الحاشية ـ أحياناً ـ ما ورد فيها من خطأ في التعليق أو القراءة للمخطوطة ونحوه .

٥ ـ قمت بمقارنة ما بين النسخ (أ) و (ب) والمطبوع من التوضيح وكذا بالطبعات الثلاث لتذكرة ابن الملقن التي تعتبر ـ أي التذكرة ـ أصل التوضيح فبعد المقارنة أثبت الصواب في المتن ـ كما أشرت آنفاً ـ ، وأنبه على الخطأ إن ورد في إحدى الطبعات الثلاث من التذكرة إن وجد وهذا لم التزمه على الدوام .

والطبعات الثلاث هي :

الأولى : طبعة علي حسن عبدالحميد .

والثانية : محمد عزيز شمس .

والثالثة : المضمنة ثبت البلوي

٦ ـ عزوت الآيات إلى مواطنها من كتاب الله عزوجل .

٧ ـ خرجت الأحاديث الواردة والحكم عليها حسب القواعد الحديثية.

٨ـ ما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه ، دون التوسع في العزو والتخريج، إلا ما شذ.

٩ ـ ترجمت لجميع الرجال والأعلام الواردين في الكتاب إلا ما سهى عنه البصر .

١٠ ـ عَلَّقت على الكتاب بما أراه يزيل اللبس ـ إن وجد ـ ويوضح المعنى ويفيد القارئ الكريم .

١١ ـ بينت بعض الغريب الوارد في المتن و لم ألتزمه .

١٢ ـ جعلت عناوين جانبية بجوار المبحث مساهمة في ترتيب وتنسيق مباحث الكتاب ليسهل الرجوع إليها .

١٣ ـ شكلت في الغالب أواخر الكلمات ليقرأ النص قراءة صحيحة.

١٤ ـ ميزت بين (التذكرة) وشرحها (التوضيح) حيث جعلت التذكرة بخط عريض أسود بين قوسين هكذا (   ) ، وأما شرح (التوضيح) فبخط عادي أقل منه عرضاً.

١٦ ـ أعددت فهارس في نهاية الكتاب ترشد الطالب لطلبه ومطلبه، وهي :

أ ـ فهرس للآيات .

ب ـ فهرس للأحاديث .

ج ـ فهرس التراجم .

د ـ فهرس لمباحث الكتاب ومحتوياته .

هـ ـ فهرس للمصادر .

و ـ فهرس عام .

وا لله أسأل التوفيق والسداد ، والقبول في القول والعمل ، وأن يرزقنا الاخلاص في السر والعلانية ، ويرحم مؤلف الكتاب ومحققه وقارئه وجميع المؤمنين . آمين .

توثيق نسبة الكتاب

لاشك في نسبة الكتاب للإمام السخاوي عليه رحمة الله إذ أن هناك جملة من الأدلة تثبت صحة نسبته إليه ، مع العلم أن لم يذكره ضمن مؤلفاته الكثيرة التي سردها لما ترجم لنفسه في الضوء، ومع ذلك قال في ترجمة ابن الملقن من الضوء (٦/١٠٠) ما نصه : ". . . وله فيه ـ أي علوم الحديث ـ أيضاً التذكرة في كراسة رأيتها . . . " .

إليك ــ أخي القارئ ــ بعض الأدلة المثبتة صحة نسبة الكتاب للمؤلف رحمه الله منها :

١ ـ السماعات الموجودة على الكتاب .

٢ ـ على الكتاب تصويبات بخط المؤلف رحمه الله .

٣ ـ الكتاب، بل النسختان معروضتان على المؤلف وفيهما ما يدل على المقابلة كما سبق بيانه .

٤ ـ إسناد المؤلف إلى ابن الملقن ، حيث رواها عن شيخه ابن حجر وشيخه ابن حجر رواها عن شيخه ابن الملقن .

٥ ـ اعتمد الإمام السخاوي في شرحه (للتذكرة) على نسخة بخط الحافظ الجمال ابن ظهيرة، وهي نسخة مقروءة على ابن الملقن سنة (٧٧٧هـ) في رمضان بالناصرية بالقاهرة ، فنسخة شيخه ابن حجر ونسخة ابن ظهيرة ليس بينهما اختلاف ، ولو وجد لذكره ـ رحمه الله ـ .

٦ ـ بعد المقارنة بين المطبوعات الثلاث من التذكرة وبين التوضيح مع أصله التذكرة نجد التوافق بينهما في جل بل أغلب الكتاب إلا نادراً .

٧ ـ المقارن بين شرح الإمام السخاوي هنا وبين ما سطره في كتابه النافع (فتح المغيث) يجد توافقاً في الشرح والتعليق، وعلى سبيل المثال تعريفه للمقطوع والشاذ، وترجيحه في الكتابين لمذهب الشافعي في تعريف الشاذ ، والتغاير بين المتواتر والمشهور حيث قال في الكتابين : "قال شيخنا : إن كل متواتر مشهور ولا عكس" وغيره كثير، وستجده واضحاً في الكتاب مع التعليق عليه.

٨ ـ ما ذكره في آخر التوضيح بقوله : ". . . وتم هذا التوضيح المناسب لها . . . " ثم ختمه بقوله "قاله وكتبه محمد السخاوي . . . ".

٩ ـ ذكر عمر كحالة في (المستدرك على معجم المؤلفين) (ص ٦٧٨) عند ترجمة الإمام السخاوي أن من جملة آثار الإمام السخاوي هذا الكتاب حيث قال : "ويضاف إلى آثاره . . . . ـ ثم ساق جملة من كتبه ومنها ـ التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن على الأثر " .

وفي نظري أن هذه الدلائل تكفي في إثبات صحة النسبة إليه. وا لله أعلم.

بسم ا لله الرحمن الرحيم

[و][١]صلى ا لله على سيدنا محمد «وآله وصحبه وسلم تسليماً»[٢] .

قال شيخُنا شيخُ الإسلامِ ، أوحدُ العلماءِ الأعلامِ ، خَاتِمةُ الحفَّاظ بلا نزَاع .

والمنفردُ في سَائرِ الأقطار بالاجماعِ ، شمسُ الدينِ أبو الخيرِ محمَّد بن الشيخ المقري «المرحوم»[٣] زينُ الدينِ عبدُالرحمنِ بن محمَّد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي أدامَ ا للهُ النفعَ بعلومه آمين .

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفى ، وبعدُ :

فهذا تعليقٌ لطيفٌ على «التذكرة»[٤] التي أشيرُ فِيهَا لكثيرٍ من أنواع

---

(١) من (ب) وهو الصواب ، وانظر (رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي ص (٣٧٨) .

(٢) من قوله (وآله . . .) الخ ساقط من (ب) ، والسطر كله من أوله إلى آخره ساقط أيضاً من المطبوعة .

(٣) الأولى والأصوب ترك مثل هذا التعبير ، إذ لا نعلم هل هو من المَرحومين أولا ؟ وإن كنا نسأل ا لله له ذلك ، فالواجب أن نقيد القول بالمشيئة . وا لله أعلم .

(٤) المسماة بـ (التذكرة في علوم الحديث) نشرت بتحقيق الأستاذ علي بن حسن بن علي عبدالحميد ـ دار عمان ـ الأردن ، اعتمد في تحقيقه على نشرتين مطبوعتين كما ذكر ص (٥) ، ولم يعتمد على مخطوط.

وحققت أيضاً من الشيخ محمد عزيز شمس ضمن (روائع التراث) (ص٢٧ـص٤٤) واعتمد في تحقيقه على أربع نسخ خطية فجاء عمله أتقن من تحقيق الشيخ علي حسن عبدالحميد، ولعل الشيخ علي حسن لم يطلع على المخطوطات الموجودة للكتاب، فا لله أعلم ، وهي موجودة كاملة في (ثبت البلوي) من ص (٣٦٠-٣٦٩) .

=

علومِ الحديثِ ، وأنبأني بها أُستاذِي إمَامُ الأئمة أبو الفَضلِ ابنُ حجر[١] عن مؤلِفهَا السِّراجِ أبي حفص عمر بن أبي الحسن الأنصاري الشافعي ابن النحويِّ الشهيرِ بابنِ الملَقِّن رَحمَهُمَا الله ونَفَعَنَا ببَركَاتِهمَا . سُئلتُ فيهِ وأنَا بمكةَ في أثنَاءِ سنةَ تِسعمائة ، ناسبت به في الإشارةِ المتن ، معْتَمِداً في المتن نسخةً بخط الحافظ الجمال ابن ظهيرة[٢] قرأ فيها على مؤلِّفها في رمضان سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالناصرية من القاهرة[٣] .

قال السخاوي عند ترجمة ابن الملقن :"وله فيه ـ أي علوم الحديث ـ التذكرة في كراسة رأيتها". (الضوء اللامع) (٦/١٠٠) .

(١) هو الحافظ الإمام أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني الأصل ، المصري المولد والمنشأ ، نزيل القاهرة ، ولد في شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، رحل وصنف ، توفي سنة ثمانمائة واثنان وخمسون (٨٥٢هـ) للهجرة النبوية.
وهو غني عن التعريف ، وقد ترجم لنفسه رحمه الله في كتابه (رفع الإصر عن قضاة مصر) (١/٨٥) .
وترجم له الإمام السخاوي ترجمة حافلة في كتاب (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) .
وكذا في الضوء اللامع (٢/٣٦-٤٠) .

(٢) هو محمد بن عبدالله بن ظهيرة بن أحمد بن عطية بن ظهيرة بن مرزوق بن محمد بن علي بن عليان المخزومي ، جمال الدين أبو حامد ، المكي الشافعي .
إمام ثقة حافظ قاضي مكة وخطيبها وناظر حرمها وأوقافها ،وصاحب الفتوى بها، ويسمى بـ (حافظ الحجاز وفقيهه وشيخ الإسلام به) ت (٨١٧هـ).
انظر (العقد الثمين) ـ الفاسي (٢/٥٢) وابن حجر في (المجمع المؤسس) (٣/ترجمة رقم ٦٨١) ، والسخاوي في (الضوء اللامع) (٨/٩٢) ، وابن فهد في (لحظ الألحاظ) (ص٢٥٣).

(٣) المدرسة الناصرية بالقاهرة . تقع في باب العيد بالقاهرة ، ابتدأها العادل كتبغا ، وأتمها الناصر محمد بن قلاوون سنة (٧٠٣).

وَوَصَفَ القارئَ بالشيخِ العالِمِ الفاضلِ جمالُ الإسلام نفع الله تعالى به، سائلاً من الله الانتفاع به إنه القادر على كل شئ .

(الله أحْمَدُ عَلى نَعمَائِه) [الجَمَّة][1] المُترادفة المُسَلسَلة ، **(وَأشْكُرُهُ عَلى آلائِه)** أي نِعَمِه الوَافِرة المتصِلةِ التي لعدم انْفِكَاكِهَا أكَّدَ بالتَّعبيرِ عَنْهَا، كما أتَى بالشُكرِ بَعْدَ الحَمدِ الذي لا يَكونُ منَّا إلا شُكراً ، وإنْ فُرِّقَ بأن النَّعمَاءَ مَا ظَهَرَ، وَالآلآءَ مَا بَطَنَ ، **(وأصَلِي عَلَى أشْرفِ الخَلقِ محمَّد وَآله)** من الصَّحابَة والذُّرِّية والقَرابَة وسائرِ مُقتَفيْة ، **(وأسَلِّم)** تَسْلِيْمَاً.

(وبعدُ ، فهذِهِ تَذكرةٌ في علومِ الحديثِ) التي هيَ القواعدُ المُعْرِّفة بِحال الرَّاوي والمرْوِي[2] **(يَتَنَبَّهُ بِهَا المُبتَدِي)** لما كان غافلاً عنه، **(وَيَتَبَصَّرُ بِهَا)** أي بإشارَاتِهَا في الجُمْلَة ، **(المنتَهي)** بحيثُ يَكُونُ هُوَ الأحَقُ بالتذكُّرِ بِهَا مِن المبْتَدِي، **(اقتَضَبْتُهَا)** أي اختَطَفْتُهَا مُسْتَعْجلاً اختِصَاراً ، **(مِن**

انظر (الخطط) للمقريزي (٢٢١/٤) ، والضوء اللامع (٢٩٧/١٠) .

(١) في الأصل (الجملة) ، والتصويب من (ب) .

(٢) قال ابن جماعة محمد بن أبي بكر الشافعي (ت٨١٩هـ) : "علم الحديث : علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن . . .) بواسطة (تدريب الراوي) السيوطي (٤١/١) .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله (ـ٨٥٢هـ) : "وأولى التعاريف لعلم الحديث : معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي " (النكت) (٢٢٥/١) .

وقال الحافظ السيوطي في (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) : "حد ابن جماعة أحسن" (١٨٣/١) .

قلت : وهذا تعريف علم الحديث دراية .

المقنعِ[١] **تَألِيْفِي**) الذي اختَصَرْتُ فيه ابن الصَّلاح مع زياداتٍ وتتماتٍ وهو شهيرٌ في مُجَلد .

(**وإلى اللهِ**) سبحَانَه (**أرغبُ في النفعِ بِهَا**) لقارِئِهَا وسَامِعِهَا وكَاتِبِهَا ومُطَالِعِهَا وحَافِظِهَا ، (**إنَّه**) أي النفع ، (**بِيَدِه والقَادِرُ عَلَيْه**) لايُرْغَبُ لِغَيرِ فِيه.

أقسام الحديث من حيث القبول والرد

(**أقسَامُه**) أي الحديثُ المضَافُ إلى النَّبي ﷺ قَوْلاً لَه أو فعلاً أو تقريراً أو وَصْفاً حَتى الحَرَكَات وَالسَّكنَاتِ في اليَقَظَةِ والمَنَام[٢] (**ثلاثةٌ**) بالنَّظرِ لما استقرَّ الأمرُ عَليه، إذ جَمْهُور المتقدِّمينَ لم يذكُروا الثَّاني[٣] .

---

(١) واسمه (المقنع في علوم الحديث) حققه جاويد أعظم عبدالعظيم في رسالة للماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠١هـ . وطبع أيضا بتحقيق الشيخ عبدا لله بن يوسف الجديع عن دار فواز للنشر ـ الأحساء ـ بالمملكة العربية السعودية ١٤١٣هـ هـ .
نعم فكتاب (المقنع) مختصر لكتاب ابن الصلاح ، وكتاب الحافظ ابن الصلاح قال عنه ابن حجر (. . . فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر) (النزهة ص ٥١ مع النكت) ، ومؤلفه هو الحافظ الفقيه أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري ، نزيل دمشق . شهرته تغني عن تعريفه (ت٦٤٣) .
ينظر لترجمته : تذكرة الحفاظ (١٤٣٠/٤) ، ومقدمة عتر في تحقيقه لكتاب (علوم الحديث لابن الصلاح) .

(٢) قلت : وهذا تعريف علم الحديث رواية . وانظر التدريب (٤٠/١ـ٤١) وقواعد التحديث القاسمي (ص ٧٥) وقواعد في علوم الحديث ـ التهانوي (ص ٢٣) .
وما ذكره الإمام السخاوي هنا هو عين ما في فتح المغيث (٨/١) من تعريفه للحديث دون الاشارة إلى أنه حد لعلم الحديث رواية .

(٣) يقصد الحسن ، إلا أن بعض الأئمة المتقدمين استخدم وأطلق هذا اللفظ على أن
=

(صَحِيحٌ وحسنٌ وضَعيفٌ) وما عَدَاهَا مما سَيُشَارُ لعَدِّه شَامِل «أكثره»[١] لكل ما يتوقفُ عليهِ القبولُ والردُ منها .

الصحيح

(فالصَّحيحُ) : لذَاتِه وكذَا لغيره ، **(مَا سَلمَ من الطَّعنِ في إسنادِه ومتنِه)** إذ هُو المتَّصلُ السَّندِ بالعدْلِ التَّامِ الضَّبط أو القاصِرِ عنهُ إذا اعتُضِدَ من غير شُذوذٍ ولا عِلةٍ[٢] .

والإسنادُ أو السَّند : هوَ الطريقُ الموصلِ للمتنِ[٣] .

مراده الحسن اللغوي ، وبعضهم مراده بالحسن الحديث الصحيح الغريب ، والصحيح مطلقاً ، وليس المعنى الاصطلاحي .

ينظر في هذه المسألة ما كتبه شيخنا العالم الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله في كتابه الماتع النافع (تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف) فهو شافٍ وافٍ .

(١) ساقط من (ب) .

(٢) نعم هذا التعريف جمع بين تعريف الحديث الصحيح لذاته وكذا تعريف الحديث الحسن لذاته ، إذ الصحيح لغيره الذي أشار إليه المصنف إنما هو الحديث الحسن المعتضد بمثله ، إذ صحح لأمر أجنبي عنه ، فالاشتراك بين الصحيح والحسن في جميع الصفات العليا للقبول ، والافتراق في صفة واحدة منها وهي الضبط ، فالصحيح تام الضبط ، والحسن قصر عن تمام الضبط .

(٣) قال السيوطي في ألفيته ص (٢) :

والسند الإخبار عن طريق　　متن كالاسناد لدى فريق

قال بدر الدين ابن جماعة في (المنهل الروي) ص (٢٩) : "وأما السند : فهو الإخبار عن طريق المتن ، وهو مأخوذ إما : من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل ، لأن المسْنِدَ يرفعه إلى قائله ، أو : من قوله : فلان سند أي معتمد ، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه .

وأما الإسناد : فهو رفع الحديث إلى قائله ، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشئ واحد" .

=

المتنُ : هوَ الغايةُ التي ينتَهي إليهَا[1] .

(ومنهُ) أي من الصَّحيحِ لذَاتِه ممـا هُـو أعْلَـى مَراتِبـه ، **(المتَّفـق عليـهِ: وَهُوَ مَـا أودَعَـه الشَّـيخَان)** البخـاريُّ ومسـلمٌ[2] **(في صَحِيحَيْهمَـا)** الـذي أوَّلُهما أصَحُّهما لا [عِندَ][3] كُلِ الأُمَّة ، وإن تَضمَّنَ اتِّفَاقَهَـا لتَلقِّيهَـا لَهُمَـا

ونقل السيوطي في التدريب (١/٤١-٤٢) كلام ابن جماعة ، وذكر أن الطيبي قاله أيضاً .
وهو قول ابن الملقـن أيضـاً في (المقنـع) (١/١١٠-١١١) ، وانظـر (منهـج ذوي النظـر) الترمسي (ص ٧) و إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر ، للشـيخ محمد على آدم (١/١٣-١٤) .

(١) قال الناظم السيوطي في ألفيته ص (٣) :

والمتن ما انتهى إليه السند   من الكلام والحديث قيدوا

وقال ابن جماعة في المنهل الروي (ص٢٩) : " أما المتن في اصطلاح المحدثين : مـا ينتهـي إليه غاية السند من الكلام ، وهو مأخوذ إما من المماتنة وهي : المباعدة في الغايـة لأن المـتن غايـة السـند ، أو : مـن متنـت الكبـش إذا شـقـقت جلـدة بيضتـه واستخرجتها ، وكأن المسْنِدَ استخرج المتن بسنده ، أو من المتن وهـو مـا صلـب وارتفع مـن الأرض، لأن المسْنِدَ يقويـه بالسـند ويرفعـه إلى قائلـه ، أو مـن تمتـين القوس بالعصب وهو شدها به وإصلاحها ، لأن المسند يقوي الحديث بسنده " .
وذكـره السـيوطي في تدريـب (١/٤٢) ، وانظـر إسـعاف ذوي النظـر (١/١٤) ومنهج ذوي النظر (ص ٨) .

(٢) البخاري : هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي مولاهم .
ولد يوم الجمعة ١٣/١٠/١٩٤هـ وتوفي يوم السبت غرة شول ٢٥٦هـ .
ومسلم : هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشـيري النيسـابوري ولـد سنة (٢٠٤هـ) وتوفي سنة (٢٦١هـ) من شهر رجب .
صاحبا الصحيحين ، وهما غنيان عن التعريف .
وانظر تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥) و (٢/٥٨٨) .

(٣) ما بين المعقوفتين من عندي وهـو غـير موجـود في النسـختين ولا في المطبوعـة ، إذ =

إلا مَا عُلِّل مما أُجيبَ عنهُ بالقَبُول ، بل ما فيهما إلاَّ مَا اسـتُثْنِي قَطعـيٌّ دُون مُطْلَق الصَّحيح فَنَظَـرِي[١] ، ثُـمَّ إنَّـه علـى مراتِـبَ فَأعلاهَـا مَـا اتُّفِـقَ عَلـى تَوَاتُرِه، وإن اشترَكَ مَعَ مَا عَدَاهُ في مُسَمَّى إفادةِ العِلمِ، ثُمَّ المشهور .

أرى أنه بدون إضافة توضيحية بمثل هـذا لا يستقيم المعنـى ، فيكـون المعنـى بعـد إضافة كلمة [عنـد] ، أن صحيـح البخـاري ـ المسند منه دون التعـاليق وأقـوال الصحابة والتابعين ـ مقدم على صحيح مسلم لدى جمهور المحدثين لا عند كلهـم، إذ خالف في ذلك جماعة من الأئمة من أهل المغرب كأبي محمد بن حزم وغيره ـ فتح المغيث (١/٢٨-٣٣) ـ ولم يختلفوا جميعاً في أصحيتهما وتقديمهما على كـل الصحاح ، قال الناظم السيوطي في ألفيته (ص ١٠) :

وليس في الكتب أصح منهما بعد القرآن ولهذا قدما

فلو قال قائلٍ ما القول إذن عن مقولة الإمـام الشـافعي رحمـه الله : "مـا أعلـم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مـالك " وفي لفـظ عنـه : "مـا بعـد كتاب الله أصح من موطأ مالك "؟.

فيقال : " إنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخـاري ومسـلم " قالـه ابـن الصـلاح رحمه الله (علوم الحديث) (ص ١٨) .

وأجاب ابن حجر رحمه الله بجوابٍ مطول حول أو من صنف في الصحيح المجرد، ومـن تقديـم مـالك علـى البخـاري ومسـلم ـ رحمـه الله ـ انظـره في النكـت (١/٢٧٦-٢٨١) وانظـر أيضـاً التدريـب (١/٨٨-٩٤) ، والمقنـع لابـن الملقـن (١/٥٧-٦٠) و (منهج ذوي النظر) (ص ٢٠) .

(١) ينظر رسالة الشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي (أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين) فإنها رسالة نافعة ، حيث ذكر القائلين بإفادة أحاديث الصحيحين للقطع ، وذكر مقالاتهم وقد زادوا على الستة عشر عالماً ، ثم عقب بذكر أدلتهم على ذلك.

ثم ذكر القائلين بإفادتها الظن وهما الإمام النووي وابن برهان ولم يزد عليهمـا ، ثم عقب بذكر أدلتهما ، ثم ناقش الموضوع مناقشة علمية ، واختتم بحثـه بـالقول بـأن أحـاديث الصحيحـين تفيـد القطـع لقـوة أدلـة القـائلين بذلـك، وهـو الحـق والصواب. فليراجع فإنهم مهم .

الحسن

(والحَسَنُ) : أي لذَاتِه، (مَا كَانَ إسْنادُهُ) أي طريقه وَلَوْ فِي بَعْضِ رُوَاتِه (دُونَ الأولِ في الحفظِ) أي الضَّبْطِ ، (والإتقَان) إذ هو والصحيح سواء إلا في تمامِ الضبطِ ، وإن أُرِيدَ تَعْرِيفُه لذَاتِه ولغيرِه فَهُوَ : ما اتصلَ سَنَدُه بالعدلِ القَاصِرِ في الضبطِ أو بالمضَعَّفِ بما عَدا الكَذِبِ[1] ، إذا اعتُضِد من غَير شُذُوذٍ ولا علةٍ .

(ويَعُمُّه و)الصحيح ، (الذي قَبْلَه) مما زادَه ، وقال إنه من النفائس، (اسْمُ الخَبرِ القَوي) وهما محتجٌ بهما وإن كان الثاني لا يلحق الأول في

---

(١) وهو ما عبر عنه الترمذي في (العلل الصغير) الملحق بآخر (الجامع) (٧٥٨/٥) بقوله : "وماقلنافي كتابنا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا : كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذاك ، فهو عندنا حسن " .

وانظر النكت (٣٨٧/١وما بعدها) ، وفتح المغيث (٧٢/١ وما بعدها) .

وقال الناظم السيوطي في ألفيته ص (١٥) :

إلى الصحيح أي لغيره كما ... يرقى إلى الحسن الذي قد وسما

ضعفاً لسوء حفظ أو إرسال أو ... تدليس أو جهالة إذا رأوا

مجيئة من جهة أخرى وما ... كان لفسق أو يرى متهماً

يرقى عن الإنكار بالتعدد ... بل ربما يصير كالذي بدي

واستدرك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وبين أن الضعف إذا كان بسبب سوء حفظ الراوي أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك ،وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الرواي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ، فإنه لا يرقى إلى الحسن ، بل يزداد ضعفا إلى ضعف . . . وبذلك يتبين خطأ المؤلف هنا ـ يقصد السيوطي ـ وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هذه العلة القوية " شرح ألفية الحديث ـ أحمد شاكر ـ ص (١٥ـ ١٦) . وانظر الباعث الحثيث ـ لأحمد شاكر (١٣٥/١) .

المرتَبَةِ .

الضعيف

(والضعيف: ما ليسَ واحداً منْهُمَا) أعني الحسَن بأن يفْقِدَ شَرْطاً من شُروطِه فَأكثَر ، وما يكونُ منحطاً عن الحسنِ فانحطاطُه عن الصحيحِ أولى، فيشملُ المرسَلَ الظَّاهِرَ[١] ، والخَفيَّ[٢] ، والمنقطع[٢] والمعضل[٢] والمعلق[٢] من غيرِ الصحيحين ، وما كان رَاوِيهِ ضَعِيْفاً أو مجهولاً أو غيرَ ضَابطٍ ، والشَّاذ[٢]، والمعللّ[٢] ، وهو متفاوتُ المراتبِ أيضاً ، فَشَرُّه الموضوع، ولا فائدةَ في سردِ مَا اجتَمَعَ مِنهَا بالسَّبرِ والتَّقسيمِ[٢] ، لأنَّ أكثرَه لم

---

(١) كل ذلك سيأتي تعريفه .

(٢) نعم هو كما قال رحمه الله ، إذ قد تعنى كثير من العلماء وقسموه أقساماً كثيرة "باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة وهي العدالة والاتصال والضبط والمتابعة في المستور وعدم الشذوذ وعدم العلة ، وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولاً ، أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة " قاله السيوطي في التدريب (١٧٩/١).

قال ابن الصلاح :

"وقد قسمه ابن حبان إلى خمسين إلا قسماً " علوم الحديث ص (٤١) ، وبلغت عند العراقي إلى اثنين وأربعين قسماً التبصرة والتذكرة (١١٤/١) وقال السيوطي ووصله غيره إلى ثلاثة وستين . (التدريب) (١٧٩/١) وذكر ابن ناصر الدين أن جل أقسامه تسعة تشتمل على أربعة وستين قسماً . «عقود الدرر» (٥/ب) .

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ عن هذه التقسيمات :

"إن ذلك تعب ليس وراءه أرب، لأنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أو لا ، فإن كان الأول فلا يخلو من : أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا، فإن كان الأول فليس كذلك ، لأن لنا ما يفقد شرطاً واحداً أو يكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية ،وهو ما فقد الصدق ، وإن كان الثاني فما هو ؟ وإن كان الأمر غير معرفة الأضعف ، فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك ، فإنهم لم

=

يخصَّ بلَقَبٍ غيرَ الضَّعيفِ الذي ضابطُه مَا تَقَدَّم .

أنواع علوم الحديث

(وأنوَاعُه) أي مُطْلَق علومِ الحديثِ لا خُصوص هذا التَقسيم .

(زَائِدةٌ عَلى الثَّمَانِين) بل عَلى المائَة :

المُسنَد

(المُسندُ: وَهُوَ ما اتَّصَلَ سَنَدُهُ) ولو ظَاهِراً مَرفُوعاً، إلى **(النَّبي ﷺ)**(١)

يسموا منها إلا القليل كالمعضل والمرسل ونحوهما ، أو لمعرفة كم يبلغ قسماً بالبسط فهذه ثمرة مرة ، أو لغير ذلك ، فما هو ؟

وانظر التدريب (١/١٧٩ـ١٨٠) . وفتح المغيث (١/١١٥) . و (منهج ذوي النظر) (ص ٤١) .

وللحافظ السخاوي ـ رحمه الله ـ كلمة جميلة حيث قال عن هذا التقسيم ومن تعنى فيه : ". . . وحينئذ فالاشتغال بغيره ـ أي بالتقسيمات ـ من مهات الفن الذي لا يتسع العمر الطويل لاستقصاءه آكد، وقد خاض غير واحد ممن لم يعلم هذا الشأن في ذلك فتعبوا وأتعبوا . . . . ـ ثم قال ـ : وبالجملة فلما كان التقسيم المطلوب صعب المرام في بادي الرأي لخصه شيخنا بقوله : . . . " ثم ذكر نحو كلام ابن حجر المتقدم آنفاً . فتح المغيث (١/١١٥-١١٦) .

(١) قال الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ص (١٧) : "المسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ " .

وقال الخطيب البغدادي في الكفاية ص (٥٨) : "ما اتصل سنده إلى منتهاه ، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره " .

وقال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ في التمهيد (١/٢٥) : "هو كل ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعاً ، كمالك عن الزهري عن ابن عباس ، فإن الزهري لم يسمع من ابن عباس" .

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في النكت (١/٥٠٧) بعد سياقه للأقوال في ذلك :

"والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند

=

المتَّصِل

(والمتَّصل : وَهُوَ مَا اتَّصَل إسنادُه مرفوعاً كانَ أو موقوفاً[١]**، وسُمِّي مَوصُولاً)** وكذا مُؤتَصِلاً[٢] **(أيضاً، وضدُّه)** أي الموصولُ مما زَادَه المفْصُول.

وأمَّا ضِدُ المتَّصلِ فالمنقَطِعُ الآتي .

المَرْفُوع

(والمرفوعُ : وَهُوَ ما أضيفَ إلى النبي صَلى ا لله عَليه وسَلَّمَ خَاصَّةً، متصلاً كانَ أو غَيرَه)، أي غَير متَّصل[٣] فَبَانَ[٤] أن المسَمَّيات الثلاث يُنْظَرُ

عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهره الاتصال " ثم شرح جزئيات تعريفه .

وانظر فتح المغيث (١٢١/١) حيث نقل كلام شيخه ، والمقنع (١٠٩/١) وإرشاد طلاب الحقائق (١٥٤/١)

(١) بغض النظر عن صحته أو عدمها .

(٢) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (٥١٠/١) : "قلت : ويقال له ـ أي الموصول ـ المؤتصل بالفك والهمز ، وهي عبارة الشافعي في الأم في مواضع .

وقال ابن الحاجب في (التصريف) له : "هي لغة الشافعي وهي عبارة عن ما سمعه كل راو من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه".

وعلق الشيخ العالم الدكتور ربيع بن هادي ـ حفظه ا لله ـ بقوله : "بحثت في الأم لأجد بعض الأمثلة فلم أجد ، ثم بحثت في الرسالة فوجدت قول الشافعي ـ رحمه ا لله ـ في ص (٤٦٤) فقرة (١٢٧٥) : "ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ـ أي بالمرسل ـ ثبوتها بالمؤتصل " حاشية النكت (٥١٠/١) .

وانظر فتح المغيث (١٢٢/١) . وإسعاف ذوي الوطر (١١٠/١) .

(٣) الخطيب البغدادي في الكفاية (ص ٥٨) قال : "المرفوع : ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله " . فهذا تخصيص منه بالصحابة دون غيرهم ، فيخرج على ذلك مرسل التابعي ، بل أعم من ذلك، وهذا لم يجر عليه اصطلاح أهل الفن ، وقد تعقب الحافظ ابن حجر ـ رحمه ا لله ـ هذه المقولة التي قالها الخطيب ، حيث قال : "يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد فلا يخرج عنه شئ ، وعلى تقدير أن يكون أراد جعل ذلك قيداً فالذي

=

فِيهَا إلى ما يُشْعِرُ به اسماؤُها ، فالمرفوعُ إلى الإضافةِ الشريفةِ خاصة، والمتصلُ إلى الإسنادِ خَاصَةً ، والمسنَدُ إليهما مَعًا .

المَوْقُوف

(**والموقوفُ: وَهُوَ المَروي عن الصحابةِ قَوْلاً**) لهم (**أو فِعلاً أو نحوُه**) كالتقرير ، (**مُتَّصِلاً كانَ أو مُنْقَطِعاً**[1] **ويُستَعملُ في غيرِهِم**) أي الصحابةِ من التَّابعينَ فَمن بَعدَهم (**مُقَيَّداً، فيُقَالُ : وقَفَهُ فُلانٌ على عطاءٍ ، مَثَلاً ، ونحوه**)، كمالكٍ .

المَقْطُوع

(**والمقطوعُ : وَهُوَ**) عندَ الإطلاق ، (**الموقوفُ على التَّابعي**) فَمَن يَلِيْه من أتبَاعِ التَّابِعين فمن بعدَهُم ، (**قَوْلاً**) لَه أو (**فِعْلاً**)[2] ، وَرُبَّما يُقالُ لَه

يخرج عنه أعم من مرسل التابعي ، بل يكون كل ما أضيف إلى النبي ﷺ لا يسمى مرفوعاً إلا إذا ذكر فيه الصحابي ـ رضي الله عنه ـ والحق خلاف ذلك بل الرفع كما قررناه إنما ينظر فيه إلى المتن دون الإسناد . والله أعلم . ". النكت(١/٥١١) .

وانظر المقنع (١/١١٣) و إرشاد طلاب الحقائق (١/١٥٧) و الباعث الحثيث (١/١٤٦) والموقظة للذهبي ص (٣٠) .

(٤) في النسخة (ب) والمطبوعة (ص ١٥) : (قيل) بدل (فبان) .

(١) خالف في ذلك الإمام الحاكم ـ رحمه الله ـ «معرفة علوم الحديث» ص (١٩) حيث قال : ". . . أن يروى الحديث إلى الصحابي من غير إرسال ولا إعضال".
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (١/٥١٢) بعد ذكره لشرط الحاكم : "وهذا شرط لم يوافقه عليه أحد" .
وقال السخاوي في فتح المغيث (١/١٢٣) : "وشذ الحاكم فاشترط عدم الانقطاع".

(٢) وهو بخلاف المنقطع ، وقد وقع في عبارة الشافعي والطبراني وأبي بكر الحميدي والدارقطني إطلاق (المقطوع) والمراد به (المنقطع) أي في الإسناد غير الموصول ، ولذلك عبر الإمام الحافظ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ بقوله : ". . . وقال بعض أهل العلم بالحديث ، الحديث المنقطع : ما روي عن التابعي ومن دونه
=

موقوفٌ لكن معَ التَّقييدِ كما علِمْتَه(١) .

المُنْقَطع

(والمنقطعُ : وَهُوَ مَالم يَتَّصلْ إسنَادُه من أيِّ وَجهٍ كَان) فَيَشمَلُ المرسَلَ والمعضَلَ وغيرهما ، ولكنَّ التَّعريفَ المعتَمد المغاير لغَيرِه مِمَّا لم يتصل: ما سقطَ منهُ قبلَ الوصولِ إلى الصَّحَابي وَاحد ، بل ولو سقطَ منهُ أكثرُ من واحدٍ مع عدمِ التَّوالي(٢) .

موقوفاً عليه من قوله أو فعله " . الكفاية ص (٥٩) عقب الحافظ ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ بقوله : " وهذا غريب بعيد " علوم الحديث ص (٥٩) .
وكذا عقب ابن جماعة ـ رحمه الله ـ على قول الخطيب بقوله : "وهو غريب" «المنهل الروي» ص (٤٦) . ونظم الحافظ العراقي في ألفيته :

وسم بالمقطوع قول التابعي … وفعله وقد رأى الشافعي
تعبيره به عن المنقطع … قلت وعكسه اصطلاح البردعي

التبصرة والتذكرة (١/١٢٤) . وقال النووي في التقريب : "وهذا غريب ضعيف" التقريب مع التدريب (١/٢٠٨) .
وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في نزهة النظر ص (١٥٤ بحاشية النكت): " . . .فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع ، فالمنقطع من مباحث الإسناد كما تقدم ، والمقطوع من مباحث المتن كما ترى ، وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس ، تجوزاً عن الاصطلاح" .
قلت : يقصد من تقدم من الأئمة كالشافعي ومن معه .
انظر المنهل الروي (ص ٤٢ـ٤٦) ، فتح المغيث (١/١٢٦ـ١٢٧) ، وإرشاد طلاب الحقائق (١/١٦٦) ، والباعث الحثيث (١/١٤٩) ، والمقنع (١/١١٦) ، والنكت (٢/٥١٤) ، وفتح الباقي شرح ألفية العراقي بحاشية التبصرة (١/١٢٤)، وعقود الدرر لابن ناصر الدين (ل٨/أ) .

(١) مثل موقوف على سعيد بن المسيب ، ونحوه ، كما تقدم في (الموقوف) .
(٢) له تعريفات عدة ، ولكن هذا التعريف هو الأصوب والأدق .
انظر الكفاية للخطيب (ص ٥٨) ، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٥٦) ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٨ـ٢٩) ، والتبصرة والتذكرة للعراقي
=

المُرْسَل

(والمرسلُ : وَهوَ) أي الظاهرُ ، (قولُ التَّابِعِي وإن لم يكن كبيراً) لكونه لم يَروِ إلاَّ عن الواحدِ ونحوه من الصحابةِ، (قال رسولُ الله صلى الله عليهِ وسَّلم) كذا . (ومنهُ ما خَفِيَ إرسَالُه) : وَهُوَ أن يروِيَ الرَّاوي عن من أدركهُ و لم يلقهُ أو لقيهُ و لم يسمعْ منهُ، مما يُعلم بإخبارِهِ أو بتحقيق الحَافظ.

والصوابُ فيمَا يجئُ عن الصَّحَابَةِ من ذَلِكَ كَحَديثِ عائشةَ في بَدءِ الوحي[1] ، أنَّ حكمَهُ الوَصلُ[2]، إلاَّ فيمَا يُرسِلُه من لَه رُؤية

(١/١٥٨) ، والمقنع (١/١٤١) ، والتدريب (١/٢٠٧-٢٠٨) و فتح المغيث (١/١٨٢) ، وإمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر للنصر بوري (ص ١٠٦) ، والمنهل الروي (ص ٤٦) .

قال العراقي في ألفيته :

وسم بالمنقطع الذي سقط — قبل الصحابي به راو فقط
وقيل مالم يتصل وقالا — بأنه الأقرب استعمالاً

الألفية مع التبصرة (١/١٥٨) .

(١) حديث عائشة عند البخاري في الصحيح (١/رقم ٢ - ص ١٨ - كتاب الوحي) ، ومسلم في «الصحيح» (٤/١٨١٦ ط. عبدالباقي) ، والترمذي في «الجامع» (كتاب المناقب - باب ما جاء كيف ينزل الوحي على النبي ﷺ - رقم (٣٦٣٤) ، والنسائي في «السنن» (كتاب الصلاة - باب جامع ما جاء في القرآن - رقم ٩٣٣). كلهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ . . . الحديث .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله في الفتح (١/١٩): "(قوله : سأل) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة ، فيحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك ، وعلى هذا اعتمد أصحاب الأطراف فأخرجوه في مسند عائشة ، ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعدُ فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوصله عند الجمهور ، وقد جاء ما يؤيد الثاني ، ففي مسند أحمد ومعجم البغوي وغيرهما

=

من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قال : سألت. وعامر فيه ضعف ، لكن وجدت له متابعاً عند ابن مندة ، والمشهور الأول " . وأكد الحافظ أيضاً وقوفه على رواية عامر السابقة والرواية المتابعة لها كما في «الفتح» (٣١٠/٦) .

(٢) نعم يحكم له بالوصل ، لعدالة الصحابة إذ جهالة الصحابي لا تضر ، ولأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، وقد نص جل الإئمة بل وحكموا على مراسليهم بأنها لها حكم الوصل المسند وأنها مقبولة إذا صح الإسناد إلى الصحابي .

قال الخطيب البغدادي في الكفاية (ص٩٣):"كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن".

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في هدي الساري (ص ٣٥٠) : "وقد اتفق المحدثون على أن مرسل الصحابي في حكم الموصول" وأيضاً (ص ٣٧٨): "وقد اتفق الإئمة قاطبة على قبول ذلك ، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم ، فلا يعتد بمخالفته " وانظر أيضاً في النكت (٥٤١/٢) .

وقال أيضاً في الفتح (٤٦٤/١) ح رقم (٣٥٠) عند حديث عائشة رضي الله عنها قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر ولاسفر ، فأقرت في السفر ، وزيد في الحضر) .

اعترض على هذا الحديث بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة . . . "

فأجاب رحمه الله :

"أما أولاً فهو مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع ، وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة، لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك . . . " .

وممن نص أيضاً على قبول مراسيل الصحابة والاحتجاج بها وأن جهالتهم لاتضر ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ (علوم الحديث) (ص٥٦) و ابن الملقن في المقنع (١٣٨/١)، والعراقي في التبصرة والتذكرة (١٥٦/١)، والتقييد والإيضاح =

فقط[١] ، وحينئذٍ فيقالُ قد يجئُ عن صحابيٍ مُرسَلٌ حُكمُه مَا يجئُ عن

(ص٥٩)، والنووي حيث قال في التقريب : "أما مرسله ـ أي الصحابي ـ فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح " (١/٢٠٧ ـ مع التدريب) .
والسيوطي في التدريب (١/٢٠٧) ، وابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/١٥٨-١٥٩) و (٢/٤٩٨) وقال العلائي في جامع التحصيل (ص ٦٨ـ٦٩) راداً على القائلين برد المراسيل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة : ". . . وكذلك إرسال صغار الصحابة ، لما تقدم أن مثل هذا مقبول على الراجح المشهور الذي عليه جمهور العلماء ، وإنه لم يخالف فيه إلا الأستاذ أبو إسحاق وطائفة يسيرة ، وقولهم مردود بأن الصحابة كلهم عدول ، ومن كان منهم يرسل الحديث ، فإنما هو عن مثله ، ولا يضر الجهالة بعينه بعد تقرر عدالة الجميع . . . وهذا هو الأمر المستقر الذي أطبق عليه أهل السنة ، أعني القول بعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم ، ولا اعتبار بقول أهل البدع والأهواء ولا تعويل عليه . . . " .
وابن ناصر الدين في عقود الدرر (ل٩/أ) والقاسمي في قواعد التحديث (ص١٩٩) وغيرهم كثير ، أما الرادين لمطلق المراسيل حتى مراسيل الصحابة فهم أبو إسحاق الاسفرايني وأبو بكر الباقلاني وغيرهما ، وتقدم رد العلائي عليهما وعلى طائفتهما ،وانظر مزيداً في الرد عليهم المصادر السابقة والنكت (٢/٥٤٧)، والتبصرة (١/١٥٧) ، والتدريب (١/٢٠٧) ، وفتح المغيث (١/١٧٩) .

(١) كمحمد بن أبي بكر الصديق ، ولد قبل حجة الوداع ولم يدرك من حياة النبي ﷺ إلا ثلاثة أشهر ، فحديثه يسمى مرسلاً وهو غير مقبول ، كقبول مراسيل الصحابة رضي الله عنهم .
قال السيوطي في ألفيته (ص ٢٦) :

إسلامه بعد وفاة والذي … رآه لا مميزاً لا تحت ذي

أي لا يدخل تحت مراسيل الصحابة المحكوم عليها بالوصل والقبول ، إذ أنهم لم يتحملوا الأحاديث وهم مميزون ، نعم قد يقال هم صحابة من حيث الرؤيا ، أما من حيث الرواية فلا.
وانظر فتح الباري (٧/٤) ، والنكت (٢/٥٤١) ، وفتح المغيث (١/١٨٠)، وإسعاف ذوي الوطر (١/١٣٠) .

التَّابِعي(١) كما يُقَالُ : قد يجئُ عن تابعيّ مما يُضيفهُ إلى النَّبي ﷺ مَا حُكمُه الاتصالُ، كأنْ يسمع من النَّبي ﷺ قَبْلَ إسلامِه ثُمَّ لم يَره(٢) .

شروطُ العَملِ بالمُرسَل

واعلم أنَّ المرسَلَ حجةٌ عندَ أبي حَنيفة ، ومالك ومن وافقهمَا(٣) ، وكذَا إن اعتُضِدَ عندَ الشَّافعي ، والجمهُور(٤) ، بمجيئ مرسلٍ آخرَ أخذَ

---

(١) نعم كمن تقدم التمثيل به ، وكعبيدا لله بن عدي بن الخيار القرشي ، أسلم أبوه يوم الفتح ، وفي البخاري أن عثمان قال : يا ابن أخي أدركت النبي ﷺ ؟ قال : لا. ومراده أنه لم يدرك السماع منه ـ أي من النبي ﷺ ـ بقرينة قوله : ولكن خلص إلي من علمه .
قاله الحافظ في الإصابة (٧/ق٢/٢٢٣) ، وقال ابن حبان : "له رؤية " المصدر السابق .

(٢) أي لم يره بعد إسلامه ، مثل التنوخي رسول هرقل وقيل رسول قيصر حيث "سمع من النبي ﷺ وهو كافر ثم اسلم بعد موته ـ ﷺ ـ فهو تابعي اتفاقاً وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج به . . . ، فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى في مسنديهما وساقاه مساق الأحاديث المسندة " قاله السيوطي في التدريب (١/١٩٦) .
وانظر شرح الألفية ، لأحمد شاكر (ص ٢٦،٢٧) .
قلت : وحديث رسول هرقل ـ أو قيصر ـ كما قال السيوطي في المسند للإمام أحمد (٣/٤٤١) وكذا في مسند أبي يعلى (٣/١٧١ـ١٧٢) كلاهما من طريق عبدا لله بن عثمان عن سعيد بن أبي راشد قال : كان رسول قيصر جاراً لي . . . فذكره والحديث طويل .

(٣) وكذا الإمام أحمد في المشهور عنه .

(٤) قال الناظم ا لسيوطي في ألفيته (ص ٢٥-٢٦) :

أشهرها الأول ، ثم الحجة ... به رأى الأئمة الثلاثة
ورده الأقوى ، وقول الأكثر ... كالشافعي ، وأهل علم الخبر
نعم به يحتج إن يعتضد ... بمرسل آخر أو بمسند
أو قول صاحب أو الجمهور أو ... قيس ، ومن شروطه كما رأوا

=

مُرسِلُهُ العِلمَ عن غير شُيوخ الأوَّل ، أو مُسْنَدٍ ولو كـانَ ضَعيفَـاً ، وبإسنادِ رواتِهِ نفسه له من بابِ أولى ، إن لم يترجَّح مُرسَله بقرينةٍ أو بقَولِ صَحَابيٍّ أو بفتيا التابعين فمن يليهم ، مما قَد يُعَبَّرُ عنه بانتشارٍ لم يُخَالِف ، أو بعمَـلِ أهـلِ العَصْـرِ ، أو كَثِيْرينَ ، أو بقيـاسٍ، أو لم يكـن في بابـهِ سِـوَاهُ، وكـان المُرْسِلُ مع كونهِ من كبارِ التَّابعينَ لا يسنِد إلا عن ثِقَةٍ ، ولا يُخالفُ الحفَّاظ فيما يأتي به ، مما الشَّرط اجتماعُ الثلاثةِ فيه دُونَ العواضِد الأوَل ، فوجودُ واحدٍ منهَا يَكفِي ، مع كلامٍ في بعضهَا ، ولا يناسبُ هذه الإشَارة، ولـولا أنَّ ناظمَ الأصلِ(١) أشَارَ لها ما ألحقته .

وينظر : المنهل الروي (ص ٤٣) ، وفتح المغيث (١٦١/١ وما بعدها) ، والتقريب (١٩٨/١) بحاشيته التدريب ، وتدريب الراوي (١٩٨/١-١٩٩) ، إرشاد طلاب الحقائق (١٧٠/١) ، الباعث الحثيث (١٥٦/١-١٥٨) وغيرها من كتب المصطلح.

(١) أشار الإمام المصنف في آخر توضيحه إلى أن الشهاب ابن العماد قد نظم تذكرة ابن الملقن (ل ١٠/ب) ، وابن العماد هو أحمد بن عماد بن يوسف بن عبدالنبي الشهاب أبو العباس الأقفهسي ثم القاهري الشافعي . قال عنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ "أحد أئمة الفقهاء من الشافعية في هذا العصر ، اشتغل قديماً وصنف التصانيف المفيدة نظماً وشرحاً ، . . . سمعت من نظمه من لفظه وكتب عنه الشيخ برهان الدين محدث حلب من فوائده " (ت ٨٠٨) إنباء الغمر (٣١٣/٥-٣١٥) .

وترجم له الحافظ السخاوي ترجمة مطولة في الضوء اللامع (٤٧/٢-٤٩) ذكر جملة من كتبه ومنها : (. . . ونظم التذكرة لابن الملقن في علوم الحديث وشرحها وغير ذلك نظماً ونثراً . .) .

وله ترجمة أيضاً في: البدر الطالع الشوكاني (٩٣/١) ، والأعلام الزركلي (١٨٤/١) .

وانظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٥٩) ، والمقنع (١٤٦/١) ، التبصرة =

المُعضَل

(**والمعضلُ : وَهُوَ**) المستغلقُ الشَّديدُ ، (**مَا سقطَ من إسنَادِه إثنَانِ فأكثر**) على التَّوالي[١] ، (**ويُسَمَّى مُنْقَطِعاً أيضَاً**) وكذا مرسلاً بالنظر لما عرَّفَ المنقطعُ بهِ ، فكلُّ معضلٍ منقطعٍ ولا عَكس ، إذْ هُوَ بمقتضَى مَا مَشَى عَلَيْه أعمْ .

المُعلَّق

(**والمعلقُ : وَهُوَ**) مأخوذٌ من تعليقِ الجدَارِ أو الطَّلاق[٢] ، (**ومَا حُذِفَ من مبتَدَأِ إسنادِهِ**) من تَصرُّفِ مُصَنِّفٍ ، (**واحدٌ فأكثَر**)[٣] ولو حُذِفَ جميعُ

والتذكرة (١/ ١٦٠) ، وفتح المغيث (١٨٦/١) .

(١) نعم هذا القيد مهم للتفريق بينه وبين المنقطع من حيث الخصوص ، لذا لما عرف الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في «التقريب» المعضل فقال : "هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً " تعقبه الإما السيوطي ـ رحمه الله ـ في التدريب (١/ ٢١١) : لقوله "بشرط التوالي ، أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين" .
وانظر نزهة النظر (ص ١١٢، مع النكت) ، وفتح المغيث (١٨٥/١) ، وقواعد في علوم الحديث (ص ٤١) . وشرح نخبة الفكر ـ لعلي القاري (ص ١١٣) .

(٢) قال ابن فارس ـ رحمه الله ـ في معجم مقاييس اللغة : "العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد ، وهو أن يناط الشئ بالشئ العالي ، ثم يتسع الكلام فيه ، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه . تقول : علقت الشئ أعلقه تعليقاً ، وقد علق به ، إذا لزمه والقياس واحد" . (١٢٥/٤) .
وانظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٦٧) وارشاد طلاب الحقائق (١٩٩/١)، والمنهل الروي (ص ٤٩)، وتغليق التعليق لابن حجر (٧/٢) ، وفتح المغيث (٦٤/١) ، ومنهج ذوي النظر (ص ٥٥) ، وإمعان النظر (ص ٩٦)

(٣) وهذا مشروط بـ (التوالي) .
وانظر التدريب (٢١٩/١) ، وشرح النخبة للقاري (ص ١٠٦) .
وقد ذكر القاري هناك أن في نسخة للنخبة قول الحافظ ابن حجر (واحداً أم أكثر على التوالي) بزيادة لفظة (على التوالي) ، وكذا قاله النصر بوري في «إمعان النظر» ص(٩٦) وبهذه الإضافة يستقيم المعنى ويصح ، مع العلم أن النخبة المطبوعة مع النزهة قد سقطت منها هذه الكلمة المهمة ، وفات الأخ على حسن
=

السَّنَد، فَاختص من المعضل والمنقطع بكونه من مُصَنِّفٍ [ومما بعد الحصر فيه][١] .

السُمُعَنعَن

(والـمُعَنْعَن : وَهُوَ مَا أُتي فِيه) ولـو في محلٍ واحدٍ، (بصيغةِ «عن» كفلان عن فُلان، وَهُوَ مُتَّصلٌ[٢] ، إن لم يكن) من المعنعن (تدليسٌ) ولو مرةً، (وأمكن) كما لمسلم، (اللقاءُ) أو ثبت لو مرةً كمَا للبخاري ، مما هوَ أرجحُ[٣]، إذ ثبوتُه مـرةً يمنـع مـن جريانِ احتمـالِ عـدمِ السَّماعِ في بَاقِي

أن يشير لذلك ، فليتنبه (النكت على النزهة) (ص ١٠٨) .
وانظر (منهج ذوي النظر) ص(٥٥) ، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧٤) .

(١) ما بين المعقوفتين من (ب) وكذا في المطبوعة، والجملة في (أ) (والآخران مما يقع فعل الآخر) هكذا رسمها، والمعنى غير واضح، وعلى كل فما أثبته يستقيم به المعنى، إذ بين المعضل والمعلق عموم وخصوص، ذلك أن المعضل ما سقط منه اثنان فأكثر بشرط التوالي فهو بهذا يجتمع مع المعلق في بعض الصور، وأما المعلق فهو مقيد بأنه من تصرف مصنف من مبادئ الإسناد يفترق منه، إذ هو أعم من ذلك.
بتصرف من النزهة (ص ١٠٠ـ مع النكت) .

(٢) عند جماهير أصحاب الحديث والفقه بالشرط الذي ذكره المصنف هنا وهو إذا لم يثبت تدليس المعَنْعِنِ ولو مرة .
وانظر التقريب وشرحه التدريب (١/٢١٤ـ٢١٥) ، واختصار علوم الحديث (١/١٦٨) وغيرهما من كتب المصطلح .
أما ما نقله الحافظ ابن عبدالبر والخطيب وغيرهما من حكاية الاجماع في ذلك ، ففيه نظر وقد بين الحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت (٢/٥٨٣ـ٥٨٤) غلط وخطأ من حكى الاجماع . فانظره .

(٣) قال السيوطي رحمه الله في التدريب (١/٢١٦): "قال شيخ الإسلام ـ يعني ابن حجر ـ من حكم بالانقطاع مطلقاً شدد، ويليه من شرط طول الصحبة ، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل، والوسط الذي ليس بعده إلا التعنت مذهب البخاري ومن وافقه . . . " .

مُعَنْعَنَاتِه لاستلزَامِه تدليسه المشترط نفيُه ، ونحوه إجراء الشافعي حكمَ التدليسِ بالمرةِ الواحدةِ في سائرِ معنعناته[١] .

التّدليس

(والتدليسُ : وَهُوَ مَكرُوهٌ) إذ هوَ روايةُ الرَّاوي عن من سَمِعَ منْهُ ما لم يسمعهُ منهُ، (لأنَّهُ يوهِم اللُّقَى والمعَاصرَةَ): يعني السماعَ (بقولِه) : (قَالَ فلانٌ) ، وما أشبهَهَا مِنْ «عَنْ» و« أَنْ»[٢] .

(وَهُوَ) أي التدليسُ (فِي الشُّيوخِ)[٣] حيثُ يصفهُم بغيرِ ما اشتُهِرُوا به، لمَقَاصِدَ أفحشهَا كُوْنُهُ ضَعِيفاً ، سيمَا إن صادفَ مَا وُصِفَ به وجود ثقةٍ في طبقتِه مُشْتَهِراً بذلكَ ، (أخفُّ) لأنه قلَّ أن يخفى على النقادِ تَعيينه، لكونِه ذُكِرَ في الجملَةِ ، بخلافِ الأوَّل فإنهُ لم يُذكر أصْلاً .

الشّاذ

(والشَّاذُ : وَهُوَ مَا رَوىَ الثقةُ) أو الصدوقُ (مخالفاً لروايةِ النَّاسِ)[٤]

---

(١) قال الشافعي ـ رحمه الله ـ : "ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته" الرسالة (١٠٣٣) .

(٢) ويسمى بـ " تدليس الإسناد ، وأكثر العلماء والمحققين على ذمه وإنكاره " انظر الباعث (١٧٥/١) .

(٣) وهو القسم الثاني من أقسام التدليس ويمسى بـ (تدليس الشيوخ)، وهو أخف من الذي قبله .
ويتوقف الحكم عليه بمعرفة المقصد منه ، فإن كان الدافع إليه الضعف فهو حرام ، وإن كان الدافع غير ذلك فهو أخف وأسهل ، مثل تدليسه لصغر سن شيخه ،أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره إيهاماً لكثرة الشيوخ ، أو تفننا في العبارة أو امتحاناً .
انظر الباعث (١٧٦/١) ، والتدريب (٢٢٣/١ـ٢٣١) ، والفتح المغيث (٢٠٨/١-٢٢٩) .

(٤) هذا تعريف الإمام الشافعي وهو المعتمد ـ انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٩) .

ممن كلٌّ منهم دُونَه ، إذ العددُ يقضِي بالحفظِ على الواحدِ ، وتطرُّق الخطأ للواحد ـ ولو كانَ أحْفَظ ـ أبعد منه إلى الزَّائدِ ، وكذا ما خالف فيه الواحدُ الأحفظَ، كلُ ذلكَ حيثُ لم يمكن الجمع .

وليسَ الشَّاذُ أن ينفردَ الرَّاوي المقبول أو غيره بروايةٍ[1] ما لم يروه غيره، وإن اندرجَ الضعيفُ في بعضِه للاستغنَاء بضَعْفِه عن الوصْفِ بالشُّذوذِ ، ولذا نفاهُ الشَّافعيُ واقتَصرَ عَلى الأول ، وهو لكونهِ حُكماً على رواية الثقةِ بالشذوذِ أصْنع ، كما أن الأصنع اقتصار الترمذي على الحسن لغيره مع ضعف رَاويه، مما لَبَسْطِه المطَوَّلات.

المُنْكَر

(والمنكرُ : وهوَ ما تفرَّدَ بِهِ واحدٌ غيرَ متقنٍ ولا مشهورٍ بالحفظِ)، فاجتمعَا في اشتراط المخالفةِ، وافترقَا في وصفِ الرَّاوي[2]، ومقابلُ الأوَّل المحفوظ والثّاني المعروف .

الفَرْدُ

(والفردُ : وهو ما تفرَّدَ) الرَّاوي **(به عن جميعِ الرُّوَاة)**[3] ولو

---

(١) كما ذكر الخليلي في الإرشاد (١/١٧٦) وقال الحاكم في المعرفة (ص ١١٩) : "هو الذي ينفرد به الثقة وليس له متابع " .
وانظر المقنع (١/١٦٥-١٧٨) والصواب والمختار تعريف الشافعي كما تقدم .

(٢) أي اجتمع الشاذ المنكر في اشتراط مخالفة الراوي لهما لبقية الرواة لذا حكم على روايته بالشذوذ أو النكارة ، وافترقا في أن الشاذ يوصف راويه بالثقة أو بالصدوق، أما المنكر فيوصف راويه بأنه غير متقن ولا مشهور بالحفظ ، وزد بالضعيف .

(٣) من الثقات وغيرهم ، ولمعرفة أمثلة للمطلق والنسبي ، انظر فتح المغيث (١/٢٥٣-٢٥٧). وحكمه : كما قال الناظم السيوطي في (ألفيته) ص (٤٢) :

الفرد إما مطلق ما انفردا　　راو به فإن لضبط بعدا
رد ، وإذ يقرب منه فحسن　　أو بلغ الضبط فصحح حيث عن

=

تعددتِ الطرقُ إليه، وهذا هـو المطلـقُ، أو كـان التفـردُ في (**جهـةٍ خاصـةٍ، كقولهم : تفردَّ به أهلُ مكـةَ**)، وهـو النِّسْبِيّ ، إلا أن يكـونَ تجـوَّزَ بـإرادة واحدٍ منها .

(**ونحوه**) أي المثالُ ، كتفرَّدَ به فلانٌ عن فلانٌ، مما له طرقٌ سواه .

الغَرِيْب

(**والغريبُ : وهوَ ما تفرَّدَ به واحدٌ عن الزُّهري وشبهِه**) كمـالكٍ، (**ممن يجمعُ حديثُه**) وحينئذٍ فَهُوَ والفردُ النِّسْبِيُّ سواء ، بـل همـا مشـتركانِ في المطلقِ أيضـاً ، وقـد أشـار ابـن الصـلاحِ[1] إلى افتراقهمَـا فيمـا إذا كـان المنفردُ به من مكةَ أكثرَ من واحدٍ ، فإنه حينئذٍ يكونُ فرداً لا غريباً ، فكـلُّ غريبٍ فردٌ ولا عكس .

العَزِيْز

(**فإن انفردَ**) عَنْ مَنْ يُجْمعُ حديثُه (**اثنان**) على المعتمد[2]، (**أو ثلاثـة سُمِّي عزيزاً**)[3] إما لقِلَتِه أو لقوَّتِه[4] ، وشذَّ من جعل كونـه بـاثنين شـرْط

أي تنطبق عليه الأحكام المقعدة للتصحيح والتضعيف ، فإن ضبـط صُحِّحَ حديثـه ، وإن خفَّ حُسِّنَ ، وإن ضُعِّفَ رُدَّ . انظر التدريب (١/٢٤٩) .

(١) علوم الحديث (ص٢٧٠) .
وانظر التدريب (٢/١٨٠) ، وفتح المغيث (٤/٤) .

(٢) نص ابن حجر على أن العزيز هو : "أن لا يرويه أقل مـن اثنـين عـن اثنـين) النزهـة (ص ٢٤) ،وهـذا التعريـف هـو الـذي اعتمـده المتـأخرون مـن الأئمـــة واسـتقر الاصطلاح عليه ، لذا أشار الشارح بقوله (على المعتمد) .
انظر فتح المغيث (٤/٥-٧) ، والتدريب (٢/١٨١) ، واليواقيت الدرر (١/١٥٦) ، وشرح النخبة للقاري (ص٣٢) ، وإمعان النظر (ص ٢٧) ، ومنهج ذوي النظر (٦٧) ، وإسعاف ذوي الوطر (١/٢٠٩) ، وشرح أحمد شاكر لألفيـة السيوطي (ص٤٣) .

(٣) قاله ابن منده، وتبعه عليه ابن الصلاح والنووي ، وهو غير المعتمد ، كما سبق بيانه آنفاً .

الشيخين[١]، بَل لَو قيلَ لَه أبرزْ له مِثالاً في مُطلَقِ الأحَاديثِ من ابتدائـهِ إلى انتهائه كَذلك لعَجز ، ولذا عرَّفهُ شيخُنا : بأنْ لا يَرْوِيَهُ أقلُ من اثنين عن أقلّ من اثنين[٢] مع تكلّفه لتوجيه أصلِ الدعوى في الجمْلَة .

المَشهُور **(فإنْ رواةُ الجماعةُ)** ثلاثةٌ فأكثر ما لم يبلُغ التَّواتر، **(سُمِّيَ)** لوضوحه، **(مَشْهُورَاً)**[٣] .

المُتَوَاتر **(ومنه المتوَاتِر)**[٤] : إذ المشهورُ أعمُّ لشمولهِ[٥] ما يتخلف إفادةَ العِلْـم

وانظر علوم الحديث (ص ٢٧٠) ، وإرشاد طلاب الحقـائق (٢/٥٤٥) ، والمقنع (٢/٤٤١) ، وفتح المغيث (٤/٥) ، والتدريب (٢/١٨١) .

(٤) قال الإمام السخاوي في فتح المغيث (٤/٥) : "سمي بذلك إما لقلة وجوده ، لأنه يقال : عزَّ الشيء يعز بكسر العين في المضارع عَزّاً وعزازة ، إذا قل ، بحيث لا يكاد يوجد ، وإما لكونه قوي واشتد بمجيئه من طريق آخر ، من قولهم عَزَّ يَعَزُّ بفتح العين في المضارع عزّاً وعزازة أيضاً إذا اشتد وقوي .
ومنه قوله ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [سورة يس : ١٤] أي قوينا وشددنا . ..

انظر : النزهة (ص ٢٤) ،وترتيب القاموس (٣/٢١٥) ، ومنهج ذوي النظر (ص٦٧) ، وإسعاف ذوي الوطر (١/٢١٠) ، شرح علي القاري للنخبة (ص٣٢).

(١) انظر نخبة الفكر مع شرحها النزهة (ص ٤٤) ، وشرح القاري على النخبة (ص ٣٢-٣٣) ، وإمعان النظر شرح نخبة الفكر للنصر بوري (ص ٧٢) .

(٢) نزهة النظر (ص٢٤) .

(٣) يقال شهرتُ الأمر أُشهره شَهراً وشُهرة فاشْتهر . فتح المغيث (٤/٨) .

(٤) في طبعة علي حسن وثبت البلوي زيادة تعريف المتواتر وهي : "خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه" (ص١٧) ط. علي حسن ، و(ص ٣٦٣) ثبت البلوي ، وهي غير موجودة في النسختين ولا في طبعة محمد عزيز شمس (ص ٣٩) .

(٥) لأنه يطلق وله معان عدة، فيطلق ويراد به المعنى الاصطلاحي، ويطلق ويراد به المعنى اللغوي وهي الشهرة والاشتهار ـ كما هو المقصود هنا من حيث الشمول ـ على الألسنة فيشمل ماله إسناد واحد فصاعداً ، بل مالا يوجد له إسناد أصلاً. بتصرف من قول الحافظ في النزهة (ص ٢٣-٢٤) .

=

عَنْهُ، وَكَونه لا يَرتَقِي للتّواتر إلا بعد الشُّهرَةِ[١] ، ولذا قالَ شيخُنَا : إنَّ كلَّ متواترٍ مشهور ولا عكس[٢] ، والمتواترُ في مطلق استواءِ طِباقِه كُلّها .

لـمُستَفيْض

(نحو المستَفِيض: وهوَ ما زادَ رُواتُه في كلِ مرتبةٍ على ثلاثةٍ) فتكـونُ الطِباقُ كلُّها مستَوية في الزيَادةِ على الثلاثـةِ، سُمِيَ بذلـكَ لانتشـارِهِ، مِن فاضَ الماءُ يفيضُ فَيْضاً[٣]، وقيلَ إنَّه والمتواترُ سَوَاء[٤] وليسَ المتواترُ المعروفُ في الفقـهِ وأصولـهِ مـن مباحثنَـا[٥]، وشـرطُه[٦] عـددٌ لا انحصَـارَ لَــهُ يمتنــعُ تواطُؤهُـم[٧] علـى الكَـذِبِ ، أووقوعُـهُ منهُـم اتفَاقَـاً، كـلُ طبقـةٍ كذلــك، ومسْتَنَدُ ابتدائِه الحِسُّ ، ويستَفِيدُ سَامِعُه العِلمَ بِصدقِه[٨] .

وانظر علوم الحديث (ص ٢٦٥ـــ٢٧٠) ،والتدريـب (١٧٣/٢ـــ١٧٦) وشـرح القـاري على النخبة (٣١ـ ٣٢) .

(١) فتح المغيث (١٣/٤) .

(٢) نزهة النظر (ص ٢١) ،وانظر شرح القاري للنخبة (ص٢٥) .

(٣) إذ يقال للخبر المستفيض إنه : شاع بمعنى انتشر .
انظر ترتيب القاموس المحيط (٥٤٢/٣ مادة فاض) .

(٤) قاله أبو بكر الصيرفي والقفال كما في فتح المغيث (٩/٤) وانظـر منهـج ذوي النظـر (ص ٦٧ـ٦٨) ، وإسعاف ذوي الوطر (٢١٢/١) .

(٥) انظر علوم الحديث (ص٢٦٧)، والتقريب (١٧٦/١مع شرحه التدريب) ، وإرشـاد طلاب الحقائق (٥٤١/٢) ، وإسعاف ذوي الوطر (٢١٦/٢وما بعدها) .

(٦) أي المتواتر .

(٧) يقال : واطأه على الأمر مواطأة . وافقـه ، وتواطأنـا عليـه وتوطّانـا: توافقنـا . . " لسان العرب (٤٨٦٤/٨ وطأ) .

(٨) انظر : نزهة النظر (ص ٥٥ـ٥٦ ـ مع النكت) ، وفتـح البـاري (١٨٦/١، ٢٠٣) ، وفتح المغيث (١٣/٤، ١٤) ، وتدريب الراوي (١٧٦/٢) ، وشرح القـاري علـى النخبة (ص ٢٢، ٢٣) ، واليواقيت والدرر (١٢٣/١ـ١٢٤) ، ومنهج ذوي النظـر (ص ٦٩)، وإسعاف ذوي الوطر (٢١٨/١، ٢١٩) .

المُعَلَّل

(والمعلَّلُ[١]**: وهوَ ما اطُّلعَ فِيه)** لتفرُّدِ رُواتِه ومخالفتِه غيره لـهُ[١]، بعـد جَمْعِ طُرقِه[٢] بسَنَدِه أو مَتنِه ، **(على علَّةٍ قادحـةٍ في صحَّتـه مـع السَّلامة عَنْهَا**[٣] **ظَاهِراً)** كَأن نجدَ في طريقٍ راوياً ضَعيفاً بين اثنين ثقتين، التقيَا غَلَط فيما غَلبَ على الظَّن بالقرينَة ونَحوِهَا رَاوي الأولى في حَذفِه، أو نَطَّلعُ عَلى

---

(١)قال الحافظ ابن حجر رحمه الله عن هذا الفن من علم مصطلح الحديث مبيناً أهميته ودقته وخفاءه : "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث ، وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تبارك وتعالى فهماً غائصاً ، واطلاعاً حاوياً ، وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة .

ولذلك لم يتكلم فيه إلا أفراد من أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله لهم من معرفة ذلك ، والاطلاع على غوامضه ، دون غيرهم ممن لَّما يمارس ذلك " النكت على ابن الصلاح (٧١١/٢) ، وانظر فتح المغيث (٢٧٢/١-٢٧٤) .

(٢) قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ : "والسبيل إلى معرفة علة الحديث : أن تجمع طرقه ، وينظر في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومنزلتهم في الاتقان والضبط " الجامع لأخلاق الراوي (٢/ فقرة رقم ١٩٧٣) .

وانظر «المقنع» (٢١٢/١ــ٢١٣) «والتدريب» (٢٥٢/١) ، «وفتح المغيث» (٢٧٠/١-٢٧٢) وتوسع الدكتور همام عبدالرحيم في بيان طرق كشف العلة في تقديمه «لشرح علل الترمذي» لابن رجب ـ رحمه الله (١٢٨/١ــ١٣٧) المطلب الثاني وسائل الكشف عن العلة .

قال علي بن المديني ـ رحمه الله ـ : "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه " علوم الحديث (ص ٩١) وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري ــ رحمه الله ــ ت (٢٥٣) : "إن لم يكن للحديث عندي مائة طريق فأنا فيه يتيم" . تاريخ بغداد (٩٤/٦) أسنده الخطيب .

(٣) كذا في النسختين وفي المطبوعات من التذكرة ، ولعل الأصوب (منها) ، وانظر «علوم الحديث» (ص ٩٠)، «إرشاد طلاب الحقائق» (٢٣٥/١) ، «المقنع» (٢١٢/١) .

وَهْمِ الرَّاوي بإدخالِ حديثٍ في حديثٍ، ومثَّلَ له النَّاظِمُ(١) بحديثَي نَفي البَسْمَلَةِ(٢) ، وساعةِ الإجَابَةِ(٣) ، فَهمَا مُعَلَّان .

---

(١) وهو الشهاب بن العماد ، كما سبق بيان ترجمته عند مبحث (شروط العمل بالمرسل) (ص٤٢) .

(٢) أخرجه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ مصرح بنفي قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) (صحيح مسلم ـ كتاب الصلاة ـ باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ـ ١/٢٩٩) ، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ : "فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع ، ففهم من قوله كانوا يستفتحون (بالحمد) أنهم كانوا لا يبسملون ،فرواه على فهم، وأخطأ : لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية ، وانضم إلى ذلك أمور : منها :
أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ . والله أعلم . انظر علوم الحديث (ص٩٢) وتبعه النووي في ذلك ، إرشاد طلاب الحقائق (١/٢٤٤-٢٤٦) .

قلت : لفظ البخاري : "أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بـ (الحمد لله رب العالمين) ، كتاب الصلاة ـ باب ما يقول بعد التكبير (١/٧١٠ ط. الفتح) .

ولفظ مسلم ، قال أنس : صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يسفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولافي آخرها .
مسلم ، كتاب الصلاة ـ باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (١/٢٩٩).

فالناظر بين اللفظين يعلم أن عبارة الإمام ابن الصلاح تفيد اتفاق البخاري ومسلم على عدم التعرض لذكر البسملة فيه بُعْدٌ ، وليس الأمر كما ذكر رحمه الله ، فتأمل.

والحديث أفرد له بعض الأئمة أجزاء ومصنفات في مسألة البسملة كابن عبدالبر وابن طاهر المقدسي وغيرهما ، وتكلم عليه بعضهم بتفصيل في كتبهم ضمن أبوب =

متعلقة بالمسألة ، منهم الحافظ العراقي ، حيث قال ابن حجر عندما ذكر هذا الحديث في النكت (٧٤٩/٢) : "وقد تكلم شيخنا ـ يقصد العراقي ـ على هذا الموضع بما لا مزيد في الحسن عليه ، إلا أن فيه مواضع تحتاج إلى التنبيه عليها" ثم ذكرها .

وكلام العراقي ـ رحمه الله ـ تجده مطولاً في «التقييد والإيضاح» (٩٨ـ١٠٣) ، و«التبصرة والتذكرة» (٢٣١/١-٢٣٧) .

وكذا أطال فيه كل من : الحافظ ابن حجر في «النكت» (٧٤٨/٢ـ٧٧١) ونقل الصنعاني كلام الحافظ مختصراً في توضيح الأفكار (٣١/٢-٣٢) .

والحافظ السيوطي في التدريب (٢٥٤/١ـ٢٥٧) ، والحافظ السخاوي في فتح المغيث (٢٦٥/١-٢٧٠) وغيرهم .

وانظر «المقنع» (٢١٥/١-٢١٩) و«شرح ألفية الحديث» لأحمد شاكر (ص ٥٨ـ٥٩) و«التحقيق» لابن الجوزي (٣٤٨/١-٣٥٧) ، و«تنقيح التحقيق» لابن عبدالهادي (٨١١/٢ـ٨٣١)، و«الأوسط» لابن المنذر (١١٩/٣ـ١٢٩) ، و«الباعث» (٢٠٣/١-٢٠٥) . والله أعلم .

(٣) أي تحديد ساعة الإجابة من يوم الجمعة .

الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (كتاب الجمعة ـ باب في الساعة التي في يوم الجمعة ـ ٥٨٤/٢ـ رقم ٨٥٣ عبدالباقي) من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال : قال لي عبدالله بن عمر : أسمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في ساعة الجمعة ؟ قال : قلت: نعم . سمعته يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة)

وهذا الحديث مما انتقده الإمام الدارقطني في كتابه (التتبع) ص (٢٣٣) ، على الإمام مسلم رحمه الله بإخراجه في صحيحه ، حيث قال : "لم يسنده غير مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة .

وقد رواه جماعة عن أبي بردة من قوله ، ومنهم من بلغ به أبا موسى ولم يسنده ،والصواب من قول أبي بردة منقطع ، كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان عن الثوري عن أبي إسحاق عن ابي بردة ، وتابعه واصل الأحدب ، رواه عن أبي

=

بردة قوله ، قاله جرير عن مغيرة عن واصل . وتابعهم مجالد بن سعيد رواه عن أبي بردة كذلك .
وقال النعمان بن عبدالسلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه موقوفاً، ولا يثبت قوله : عن أبيه ،ولم يرفعه غير مخرمة عن أبيه ، وقال أحمد بن حنبل عن حماد بن خالد ، قلت لمخرمة : سمعت من أبيك شيئاً ؟ قال : لا ".
وقال الحافظ ابن حجر عن حديث أبي موسى رضي الله عنه أنه معل (بالانقطاع والاضطراب ، أما الانقطاع : فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخرمة نفسه ، وكذا قاله سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلمة عن مخرمة ، وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني : لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة أنه قال في شئ من حديثه سمعت أبي ، ولا يقال مسلم يكتفي في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة ، وهو كذلك هنا ، لأنا نقول : وجود التصريح من مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع ، وأما الاضطراب : فقدرواه أبو إسحاق وواصل الأحدب ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة ، وأبو بردة كوفي ، فهم أعلم بحديثه من بكير المدني ،وهم عدد وهو واحد . وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب . " الفتح (٤٢٢/٢) .
وأجاب الحافظ النووي في شرحه لمسلم (١٤٠/٦) عن أدلة المنتقدين، بأنه إذا تعارض الوقف والرفع قدم الرفع ، لأن الرفع زيادة . . . الخ ، ورد عليه ولم يسلم له جوابه ، وانظر دفع كلامه في كتاب شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور ربيع ابن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ في كتابه القيم (بين الإمامين مسلم والدارقطني) (ص ٢٢٣-٢٣٠) رجح فيه شيخنا قول الدارقطني ، بأن الحديث مقطوع على أبي بردة ، وأنه شاذ لمخالفته الأكثر والأحفظ .
وتوافق معه في ترجيح قول الدارقطني ـ بعد نقله لكلام النووي وابن حجر والدارقطني ـ الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في تحقيقه لكتاب (التتبع) للدارقطني (ص ٢٣٣-٢٣٥) .

=

المُضطَرب

(والمضطربُ[١]**: وهوَ ما يُروىَ عَلى أوجهٍ)** فَأقلّ من راويينِ فـأكثر، أو راو واحدٍ، **(مختلفةٍ)** لا يمكنُ الجمعُ بينها، **(متسَاويةٍ)** لا ترجيحَ فيهَا،

واعترض على قول الإمام ابن حجر بانه (مضطرب) بقوله : "فالظاهر أن هـذا لا يسمى اضطراباً ، إذ من شرط الاضطراب تكافؤ الطرق ،وهنا الراجح المقطوع، فهو من باب الشاذ ، وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .اهـ .وا لله أعلم" .

واعلم أنه قد وردت روايات عدة بنيت عليها أقوال شتى بشأن هذه السـاعة من يوم الجمعة ، عدها الحافظ ابن حجر رحمه ا لله وساقها بأدلتها ، حتـى بلـغ عـدد الأقوال إلى اثنين وأربعين قولاً .

ونبه شيخنا الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي عند ذكـره للخـلاف في تحديدهـا أن هذا الاختلاف يدل على أن رواية مخرمة لا تثبـت مرفوعـة (بـين الإمـامين مسـلم والدارقطني) ص (٢٣٠) .

(١) اضطراب الحديث موجب لضعفه إلا في حالة واحدة ، وهي أن يقـع الاختـلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته مثلاً ، ويكون الراوي ثقـة ، فإنـه يحكـم للحديـث بالصحة ، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر ، مع تسميته مضطرباً ، وفي الصحيحـين أحاديث كثيرة بهذه المثابة .

وكذا جزم الزركشي بذلك في (مختصره) فقال : وقد يدخل القلب والشـذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن . قالـه السيوطي بتصـرف مـن التدريـب (٢٦٧/١) .

ونقله العلامة أحمد شاكر في الباعث (٢٢١/١) وشرحه للألفية (ص ٦٧) .

وانظر لأمثلة المضطرب في السند أو المتن أو فيهمـا معـاً (التدريـب) (٢٦٥/١)، وفتـح المغيث (٢٧٥/١) .

وألف الحافظ ابن حجر في ذلك كتاباً سماه (المقترب في بيان المضطـرب) أفـاد أحمـد بـن محمد المتبولي ت (١٠٠٣هـ) أنه التقطه من كتاب العلـل للدارقطـني وأنـه أجـاد وأفاد . من الباعث الحثيث (٢٢٣/١) ، وانظر التدريب (٢٦٧/١) .

وقال الحافظ السخاوي ـ رحمه ا لله ـ ولمضطربي المتن والسـند أمثلـة كثـيرة ، فـالذي في السند ، وهو الأكثر يؤخذ من العلل للدارقطـني . وممـا التقطـه شـيخنا منهـا مـع زوائد ، وسماه (المقترب في بيان المضطرب) فتح المغيث (٢٧٥/١) .

مِمَّا يكونُ في السَّنَدِ غَالباً وفي المَتْنِ ، لكنْ قلَّ أن يَسْلَم له مِثَالٌ لا دخلَ للسَّنَدِ فيه .

المُدْرَج

(**والمدرجُ**[١] : **وَهُوَ زِيادةٌ تقعُ في المتن**) من صلةٍ بآخره، أو غيرها من أوله وأثنائه بدون فصلٍ لها عنهُ ، (**ونحوه**) كأنْ يسوقَ سَنَداً ثم يَعرضُ عَارضٌ فيقولُ كلاماً من قِبلِ نَفْسِهِ فَيَظُنُّ بَعض من سَمِعَهُ أنَّ ذَاكَ الكلام هوَ متنُ[٢] ذلكَ الإسنادِ فيرويه عنهُ كذلكَ .

---

(١) انظر لأمثلته في الإسناد والمتن ، والكلام عليه .
«علوم الحديث» (ص٩٦) ، «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٩ــ ٤١) ، «والتقييد والإيضاح» (ص١٠٦-١٠٩)، و«التبصرة والتذكرة» (٢٤٦/١-٢٦٠)، و«المقنع» (٢٢٧/١- وما بعدها) «الموقظة» (٤٨) ، و«النكت» (٨١١/٢- وما بعدها) ، و«التدريب» (٢٦٨/١- وما بعدها)، و«فتح المغيث» (٢٨١/١) ، و«اليواقيت والدرر» (٤٠٣/٢ وما بعدها) ، و«الباعث الحثيث» (٢٢٤/١ وما بعدها) شرح أحمد شاكر للألفية (ص ٧٣ وما بعدها) .
وقد صنف الإمام الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ في ذلك كتاباً سماه (فصل الوصل لما أدرج في النقل) .
قال عنه ابن جماعة ـ رحمه الله ــ : "فشفى وكفى" ، المنهل الروي (ص ٥٣) وبهذا الوصف أيضاً وصفه النووي ـ رحمه الله ـ في «التقريب» (٢٧٤/١ مع التدريب)، وإرشاد طلاب الحقائق (٢٥٧/١) .
وقال عنه ابن كثير ــ رحمه الله ــ : "وهو مفيد جداً" «اختصار علوم الحديث» (٢٢٤/١) ، وانظر «الموقظة» (ص ٤٨) ، و«فتح المغيث» (٢٩٢/١) .
ولخصه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بكتاب سماه (تقريب المنهج بترتيب المدرج).
قال عنه : "وقد لخصته ـ يقصد كتاب الخطيب ـ ورتبته على الأبواب والمسانيد وزدت على ماذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره" .
وانظر فتح المغيث (٢٩٢/١-٢٩٣) .
(٢) في (ب) والمطبوعة (ص ٢٤) : (مِن) و هو خطأ ، والصواب ما هو مثبت.

المَوْضُوع

(الموضوعُ) : وهو الكلامُ (المختلقُ المصنوعُ) المعروفُ راويهِ بالكذبِ في الحديثِ النبوي ، مما ليسَ بمفردِهِ دَليلُ الوضع ولكن مع القرائنِ[1] ، (وقد يلقَّب) مما زدته، (بالمردودِ ، والمتروكِ)[2] تَساهُلاً ، وإلاَّ فهما فيمَا يكونُ راويهمَا مُتَّهَماً بالكذبِ دون تَحَقُّقِه ، وكذا يلقَّبُ (بالباطلِ)[3] وهو كثيرٌ ، وعن بعضهم ، الباطلُ لغةً : الشيطان[4]، (وبالمفسَد) بفتحِ السين وقلَّ وقوعه[5] .

---

(١) نعم ، فـ (الحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع ، إذ قد يصدق الكذوب ، لكن لأهل العلم بالحديث مَلَكَة قوية يميزون بها ذلك ، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً ، وذهنه ثاقباً ، وفهمه قوياً ، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة" قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله . نزهة النظر (ص ١١٨ـ مع النكت) .

(٢) انظر: نزهة النظر ص (١١٧،١٢٢ ـ مع النكت) ، وفتح المغيث (٣١٨/١).

(٣) فرّق بعض أهل العلم بين تعمد الكذب في الحديث عن النبي ﷺ وبين الخطأ في نسبته إليه ﷺ ، فما نسب إلى النبي ﷺ كذباً تعمداً سُمِّيَ بالموضوع .
وما أضيف إليه ﷺ خطأً سمي بالباطل .
انظر الفوائد المجموعة ـ المقدمة للعلامة المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ (ص ١١) .

(٤) قال ابن فارس : "وسمي الشيطان الباطل لأنه لا حقيقة لأفعاله ، وكل شئ منه فلا مرجوع له ولا معول عليه " معجم مقاييس اللغة (٢٥٨/١) وانظر ترتيب القاموس المحيط (٢٨٤/١) .

(٥) أي وقوعه في كلام الأئمة واستعمالاتهم .
ومن تتمة القول في هذا الباب أن هناك قرائن يعرف بها أن الحديث موضوع ومن ذلك:
١ ـ أن يكون الواضع أقرَّ على وضعه للحديث .
٢ ـ أو ما ينزل منزلة إقراره .
٣ ـ أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء .
٤ ـ مخالفته لصريح القرآن .

=

المقلوب

(والمقلوبُ : وهو إسنادُ الحديثِ إلى غيرِ رَاوِيْه) كأن يكونُ للوليدِ ابن مُسْلِم فيجعلُه غلطاً أو جهلاً، لمسلم بن الوليد، ويكون عمْداً كسَالم[1] بدلَ نافع[2]، مما لا يليقُ تلقيه بالمبدل[3]، كما أن الأليق فيما «اختبر به»[4]

---

٥ ـ ركة ألفاظه ومعانية .
٦ ـ موافقة الحديث لمذهب الراوي ، وهو متعصب مغال في تعصبه كالرافضي ونحوه.
وغير تلك العلامات التي ذكرها العلماء ، ومن أجمع ما كَتَبَ وألَّفَ حول هذا الباب الدكتور عمر بن حسن فلاته ـ حفظه الله ـ في كتابه (**الوضع في الحديث**) في (٣) مجلدات جمع مادة علمية قيمة مفيدة للغاية وأتى على البحث من جميع جوانبه ، جزاه الله خيراً ، فليراجع فإنه مهم .

(١) في (ب) : (لسالم) .

(٢) القلب في الإسناد وهو الغالب ، ولا يخلو فاعله المتعمد من أن يكون له دافع يدفعه لذلك ، ومن هذه الدوافع :
أ ـ أن يكون المُبَدِّل المتعمد كذاباً أوضعيفاً عمد للقلب للإغراب .
وهذا الصنيع لا خلاف بين العلماء في تحريمة ، بل المغرب من أصناف الوضاعين ، والاغراب قسم من أقسام الوضع . انظر : النزهة ص (١٢٧ مع النكت) ، وفتح المغيث (٣١٩/١) ومنهج النقد عند المحدثين (ص ٤٣٦) .
ب ـ الاختبار والامتحان ،فأكثر العلماء على جوازه ولكن الجواز مشروط ، كما قال العراقي : "وفي جوازه نظر ، إلا أنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثاً، وإنما يقصد اختبار حفظ المحدث بذلك أو اختباره هل يقبل التلقين أولا . . . " التبصرة والتذكرة (٢٨٤/١) .
قلت : أي يرون جواز ذلك الفعل للحاجة ، وعند انتهائها ينتهي معها ولا يستقر حديثاً . انظر «النزهة» (١٢٧ مع النكت) .
ويرى البعض عدم جوازها . انظر «فتح المغيث» (٢٢٢/١-٢٢٤) .

(٣) انظر شرح على القاري على النخبة (ص ١٤٢) .

(٤) في النسخة المطبوعة من التوضيح (أخبر) (ص٢٥) .

البخاري تسميته بالمركَّبِ(١)، وقد يقعُ في المتنِ كـ(إنَّ ابن أمِّ مكتوم يؤذن

---

(١) قصة امتحان أهل بغداد لحفظ واتقان البخاري قصة مشهورة معروفة ، ومختصرها أنهم عمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، ودفعوها إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة ، فالقيت عليه ، وفي كلها يقول : لا أعرفه حتى انتهى العشرة، ثم التفت إلى الأول منهم وقال : أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا . . .الخ ، حتى أتى إلى جميع العشرة ورد المتون إلى أسانيدها والأسانيد إلى متونها ، فأذعنوا له بالحفظ .

وقد أسندها الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٢/٢٠-٢١) ومن طريقه العراقي في «التبصرة» (١/٢٨٤) وكذا المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٥٣) ومن طريقهما الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/٨٦٧-٨٦٩) ، و«هدي الساري» (ص ٤٨٦) : حدثني محمد بن الحسن الساحلي حدثنا أحمد بن الحسين الرازي سمعت أبا أحمد بن عدي الحافظ يقول : سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون . . . فذكره .

وأخرجها مسندة أيضاً الحافظ الحميدي في «جذوة المقتبس» . (ص ١٢٨-١٢٩) من غير طريق الخطيب ، وفيه قرأت على أبي العباس أحمد بن عمر ابن أنس بالأندلس أخبركم أبو العباس أحمد بن الحسن الرازي بمكة قال سمعت أبا أحمد عبدا لله بن عدي يقول : سمعت عدة مشايخ يحكون . . . فذكره .

وهذه القصة يرى البعض من أهل العلم تضعيف إسنادها لجهالة شيوخ ابن عدي.

وخالف في ذلك الإمام السخاوي حيث قال : "ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها ، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم . . " «فتح المغيث» (١/٢٩٣) .

وحصل للبخاري امتحان أيضاً في سمرقند ، كما في تاريخ بغداد (٢/١٥-١٦)، وانظر طبقات الشافعية للسبكي (٢/٦).

وللقصة نظائر من غير البخاري من الأئمة ، انظرها في «النكت» (٢/٨٦٦،٨٧٠-٨٧٢) ، و«السير» (١٥/٢٣٧) و (٥/٢٢٢) ، و«تذكرة الحفاظ» (٣/٨٣٣) ، و«تهذيب الكمال» (٤/٣٤٧) ، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/٢٠٥-٢٠٨) ، و«فتح المغيث» (١/٣٢١-٣٢٤) .

بليلٍ فكلوا واشرَبُوا حَتى تسمَعُوا أذانَ بِلال)[1] .

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٤٣٣/٦) ، وابن خزيمة في الصحيح (٤٠٤/١)، وابن حبان في الصحيح (٣٤٧٤/٨- الإحسان) ، النسائي في المجتبى (٢/رقم ٦٣٩) كلهم من طريق هشيم عن منصور بن زاذان عن خبيب بن عبدالرحمن عن عمته أُنيسة .

ورد الحافظ ابن حبان على دعوى القلب في هذا الحديث ورجح أن ذلك كان مناوبة من ابن أم مكتوم وبلالٍ . انظر الإحسان (٢٥٢/٨-٢٥٣) .

وما رد الحافظ ابن حبان إلا تبعاً لرد شيخه الحافظ ابن خزيمة .

وقال شيخنا العلامة عبدالمحسن بن حمد العباد - حفظه الله - في درسه لسنن النسائي (المجتبى) بالمسجد النبوي الشريف الأحد ١٤١٣/١١/١١هـ - ما نصه : "هذا الحديث - يقصد حديث أنيسة - يخالف الأحاديث المتقدمة، وقال بعضهم إنه مقلوب والصحيح أنه ثابت وليس بمقلوب وهو محمول على أن هذا حصل في بعض الأحيان ، وليس في الغالب " أ.هـ وانظر الفتح (١٠٣/٢) .

وردَّ البلقيني وناقش الحافظ ابن حبان في ذلك حيث قال : "هذا مقلوب والصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها أن بلالاً - رضي الله عنه - يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم ، وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له : أصبحت أصبحت .

قال ابن حجر : قال شيخنا - يعني البلقيني - : "وما تأوله ابن خزيمة من أنه يجوز أن يكون النبي ﷺ جعل الأذان نوباً بين بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما ، بعيد، وأبعد منه جزم ابن حبان بأن النبي ﷺ فعل ذلك " النكت (٨٧٨/٢-٨٧٩) وانظر «الفتح» (١٠٢/٢-١٠٣) و «التدريب» (٢٩٢/١) .

وحديث عائشة رضي الله عنها المخالف لحديث أنيسة أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢/رقم ٦٢٢و٦٢٣ - فتح) ، ومسلم في «الصحيح» (١/رقم ٣٨٠ - عبدالباقي)

ونص حديثها (إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) وفي الباب مثل حديث عائشة ، حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين.

أخرجه البخاري (١/رقم ٦١٧ - فتح)، ومسلم (٢/رقم ١٠٩٢ - عبدالباقي).

العَالي

(والعالي : وهوَ فضيلةٌ مرغوبٌ إليها) لقول أحمد[١] هو سُنَّةٌ عَنْ مَنْ سلفَ ، وقولُ محمد بن أسلَم الطوسي[٢]: إنَّه قُرْبٌ إلى ا لله تعالى - يعني - وإلى رَسُولِه[٣]، ولِقِلة تجويزِ الخطأِ لقلةِ الوسَائطِ ، **(ويحصُلُ بالقربِ من النبي صلى الله عليه وسلم[٤])** بالرواةِ المقبولينَ، وأعلَى مَا وقعَ لنَا مَا بَينْنَا وبينَ النبي ﷺ فيه عشرةُ أنفُسٍ[٥]، وكذا بالقربِ **(من أحدِ الأئمةِ في الحديثِ)**[٦]

---

(١) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني إمام أهل السنة والجماعة ، غني عن التعريف . انظر التقريب (ص٨٤) .
ومقولته هذه أخرجها الخطيب في الجامع (١/رقم ١١٩و١٢٠) بسنده إلى أحمد بن حنبل بأتم من هنا .
وانظر المقنع (٤٢١/٢) ، وعلوم الحديث (ص ٢٥٦) ، وفتح المغيث (٣٣٣/٣)، والإرشاد للنووي (٥٣٠/٢) .

(٢) هو شيخ الإسلام الإمام الحافظ الرباني محمد بن اسلم بن سالم بن يزيد الكندي مولاهم الخراساني الطوسي أبو الحسن (ت ٢٤٢) كما في السير (١٩٥/١٢) .
ومقولته أخرجها الخطيب بسنده إليه في الجامع (١/رقم ١١٨) .
وانظر المقنع (٤٢٢/٢) ، وعلوم الحديث (ص ٢٥٧) ، والتبصرة والتذكرة (٢٥١/٢).

(٣) بمعنى أن قرب الإسناد قرب إلى الرسول ﷺ والقرب إليه قرب إلى ا لله عزوجل. قاله ابن الصلاح ، علوم الحديث (ص٢٥٧) ، وانظر المقنع (٤٢٢/٢) .

(٤) هذه أعلى وأجل الأقسام .

(٥) قال في فتح المغيث (٣٤٢/٣) : "وأعلى ما يقع لنا ما بين القدماء من شيوخنا وبين النبي ﷺ فيه بالإسناد الصحيح عشرة أنفس ، وذلك من الغيلانيات ، وجزء من الأنصاري وجزء ابن عرفة وجزء الغطريف وغيرها بل وتقع لي العشاريات بالسند المتماسك من المعجم الصغير للطبراني وغيره ولا يكون الآن في الدنيا أقل من هذا العدد" وانظر أيضاً الضوء (١٣/٨) .

(٦) وهو القسم الثاني من أقسام العلو . وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٢).

كشعبة[١] ومالك[٢] والثَّوري[٣] والشَّافعي[٤] والشَّيْخَين[٥] وأقلُّ ما بَيْني وبَيْنهم ثَمَانِيَةٌ أو تِسْعَةٌ[٦] فإن اتفقَ عُلُوٌّ ذاكَ الإمام فأعلى[٧]، وفيه تقع الموافقة[٨] والبدل[٩] وغيرهما[١٠] **(وبتقدُّمِ وفاةِ الرَّاوي)**[١] ولو سَمِعَ مع المتأخرِ في وقتٍ

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم ، أبو بسطام الواسطي ، أمير المؤمنين في الحديث ، أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً (ت١٦٠هـ) . «التقريب» (ص٢٦٦) .

(٢) الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي ، أبو عبدا لله ، المدني إمام دار الهجرة ، رأس المتقنين وكبير المتثبتين (ت١٧٩هـ) «التقريب» (ص٥١٦) .

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبدا لله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة (ت ١٦١هـ) «التقريب» (ص٢٤٤) .

(٤) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان المطلبي، أبو عبدا لله الشافعي، المكي، هو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين ـ (ت ٢٠٤هـ) «التقريب» (ص٤٦٧) .

(٥) تقدمت ترجمتهما (ص ٣١) .

(٦) قارن بـ«فتح المغيث» (٣/٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٧) وهذا يعتبر القسم الثالث من أقسام العلو ، وهو علو نسبي ، أي بالنسبة إلى رواية البخاري ومسلم أو أحدهما في صحيحه أو غيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة.

انظر الارشاد (٢/٥٣٢) ، التبصرة والتذكرة (٢/٢٥٧) ، وفتح المغيث (٣/٣٤٦)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٢٥٨) .

(٨) الموافقة : هي أن يقع لك حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عدداً من طريقك من جهته ، مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة عن مالك مثلاً .

المنهل الروي لابن جماعة (ص٧٠) ، وانظر الارشاد (٢/٥٣٢) ، والمقنع (٢/٤٤٣) ، مختصر علوم الحديث (٢/٤٤٦).

(٩) البدل : أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً ، وقد يسمى موافقة أيضاً بالنسبة إلى شيخ شيخه .

=

(وبتقدُّم وفاةِ الرَّاوي)(١) ولو سَمِعَ مع المتأخرِ في وقتٍ واحدٍ لعزّة التوصل

من «المنهل الروي» (ص ٧٠) ، وانظر «علوم الحديث» (ص٢٥٨) ، و«التقريب» (١٦٥/٢) شرحه «التدريب» (١٦٥/٢–١٦٦) ، «التبصرة» (٢٥٨/٢) .

(١٠) مثل المساواة : وهي أن يكون بينك وبين الصحابي أو من قاربه ، وربما كان رسول الله ﷺ في العدد ما بين مسلم مثلاً وبينه فتكون مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله ، وكل من حكى ذلك من الأئمة قال بأنه نادر في زمانه"

انظر علوم الحديث (ص٢٥٩) ، المنهل (ص٧٠) ، الإرشاد (٥٣٣/٢) ، التبصرة (٢٥٨/٢-٢٥٩) ، المقنع (٤٢٣/٢) ، مختصر علوم الحديث لابن كثير (٤٤٧/٢)، التدريب (١٦٦/٢) .

وكذا مثل :

المصافحة : أن تقع المساواة لشيخك لا لك ، فتكون كمن صافح مسلماً به وأخذ عنه ، لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم ، فإن وقعت المساواة لشيخ شيخك ، كانت المصافحة لشيخك ، فتقول : كأن شيخي سمع مسلماً وصافحه ، وإن كانت المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصافحة لشيخ شيخك ، فتقول : كأن شيخ شيخي صافح مسلما، ولك أن لا تذكر في ذلك نسبة كأن تقول : كأن فلانا سمعه من مسلم من غير أن تقول (شيخي) أو (شيخ شيخي) .

واعلم أن هذا العلو إنما يكون لنزول رواية ذلك الإمام ، فلولا نزوله لما علا لك.

بتصرف من «المنهل» (ص٧٠) ، و«علوم الحديث» (ص٢٥٩) ، و«الإرشاد» (٥٣٤/٢).

وانظر «فتح المغيث» (٣٥٠/٣) ، و«التبصرة» (٢٥٩/٢–٢٦٠) ، و«التدريب» (١٦٧/٢-١٦٨) ، و«المقنع» (٤٢٣/٢) .

(١) القسم الرابع من أقسام العلو ، وهو أول أقسام علو الصفة ، إذ الثلاثة المتقدمة تسمى بعلوا المسافة ، وانظر «فتح المغيث» (٣٥٣/٣) .

=

به[١] (و) كذا تقدُّم (السَّماع)[٢] عن آخرَ شارَكَهُ في السَّماعِ لكن بعده ، ولو تَأخَّرت وفاتُهُ، وعبرَ الناظمُ عن الأخيرِ بقولِه: وعن سَماعِ آخَرَ والإجازةِ، فأخطأَ، وهما علوٌّ معنوي ، والأوَّلان صوري.

النَّازل

(والنَّازلُ : وهو ضِدُّ العَالي)، في كل ما تَقَدَّمَ ، ولا رغبةَ لهم فِيْه إلا إن انجبر بأوصافِ رُوَاتِه ، وأعزَّ وجودُ ذاكَ الحديث مَثَلاً إلا بعددٍ كبيرٍ[٣] .

وقال الخليلي ـ رحمه الله ـ في «الإرشاد» (١٧٩/١) : "وقد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد"وانظر فتح المغيث (٣٥٤/٣) وما بعدها .

(١) في النسخة المطبوعة (ص ٢٦) ، (لغيره المتوصل به) والصواب ما أثبته، وانظر فتح المغيث (٣٥٦/٣) .

(٢) هذا القسم الخامس من أقسام العلو ، وهو ثاني أقسام علو الصفة .
وانظر علوم الحديث (ص٢٦٢) ، والمنهل (ص٧٠) ، والمقنع (٤٢٥/٢) ، وفتح المغيث (٣٥٨/٣) .
وقد جمع الناظم السيوطي في (ألفيته) الأقسام الخمسة بقوله (عند مبحث العالي والنازل) (ص١٩٣) :

"وقسموا خمسة كما رأوا ... قرب إلى النبي أو إمام آو
بنسبة إلى كتاب معتمد ... ينزل لوذا من طريقه ورد
فإن يصل لشيخه : موافقة ... أو شيخ شيخ : بدل أو وافقه
في عدد : فهو المساواة وإن ... فرداً يزد: مصافحات ، فاستبن
وقدم الوفاة أو خمسيناً ... عاماً تقضت أو سوى عشرينا
وقدم السماع والنزول ... ونقيضه فخمسة مجعول"

(٣) وأيضاً "كزيادة ثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضور أو إجازة أو مناولة أو تساهل بعض رواته في الحمل ونحو ذلك ، فإن العدول حينئذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مفضول" قاله العراقي في «التبصرة» (٢٦٤/٢) . وانظر «المنهل» (ص٧١) ، و«المقنع» (٤٢٦/٢) ، =

المُصَحَّف

(والمصَحَّفُ[١]: وتـارةً[٢] يـقعُ في المتنِ) كـ(أَتْبَعَهُ شَيْئاً مِن شَوَّال) بَدَلَ سِتّاً[٣] (وتارةً في الإسنادِ[٤]) كابن البُذّر بالموَحَّدَةِ والمعْجَمَةِ بدلَ ابن النُدَّر بالنونِ والمهْمَلَةِ[٥] ، (وفيهِ تصَانِيف)

ومختصر «علوم الحديث» لابن كثير (٢/٤٥٢) ، و«علوم الحديث» (ص٢٦٤)، و«فتح المغيث» (٣/٣٦٠) .

(١) جاء في التذكرة لابن الملقن ، طبعة علي الحلبي (ص ١٩) وثبت البلوي (ص٣٦٤) زيادة في تعريف المصحف : "وهو تغيير لفظ أو معنى" وهذا التعريف غير موجود في طبعة عزيز شمس للتذكرة (ص٤٠) ، ولا في النسختين الخطيتين للتوضيح ، ، ولا في مطبوعة التوضيح (ص ٢٦) .

وأيضاً جاء (المصحف) في (التذكرة) بطبعاتها الثلاث عقب المختلف) وهذا يعني أن في التوضيح للسخاوي تقديم وتأخير ، تقديم المصحف ، وتأخير المختلف . فتنبه .

(٢) في النسخة المطبوعة من التوضيح (ص٢٦) : (زيادة) بدل (تارة) وهو خطأ واضح.

(٣) صحفها أبو بكر الصولي ـ ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣/٤٢٧) ـ كما قاله الحافظ الدارقطني ، أسنده الخطيب في« الجامع» (١/رقم ٦٣٥) ، وانظر «علوم الحديث» (ص ٢٨٢) ، و«الارشاد» (٢/٥٦٨) ، و«المقنع» (٢/٤٧٦) ، و«فتح المغيث» (٤/٥٧).

(٤) قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : "وأكثر ما يقع في المتون ، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد" النزهة (ص ١٢٨ ـ مع النكت) .

(٥) صحفه الإمام الحافظ ابن جرير الطبري رحمه الله ـ ترجمته في تاريخ بغداد (٢/١٦٢) ـ كما قاله الحافظ الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/١٨٢) . وانظر «علوم الحديث» (ص ٢٨٠) ، وفتح المغيث (٤/٦٠) .

ومما يحسن الإشارة إليه ، وإتماماً للفائدة ، أن التصحيف ينقسم إلى أقسام أخرى أيضاً :

أولاً : تصحيف البصر .

مثاله : ما وقع لابن لهيعة فيما رواه عن كتاب موسى بن عقبة بإسناده إلى زيد بن ثابت : (أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/١٨٥).

وإنما هو بالراء كما هو في الصحيحين .

=

أخرجه البخاري (١٠/رقم ٦١٣٣ـ فتح) ومسلم (١/رقم ٧٨١) بلفظ : (احتجر رسول الله ﷺ حجيرة مخصفة أو خصيراً فخرج رسول الله ﷺ يصلي . . .) .
من طريق محمد بن جعفر عن عبدالله بن سعيد عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .
وأخرجه البخاري أيضاً (١٣/رقم ٧٢٩٠ ـ فتح) ومسلم (١/٢١٤ ـ عبدالباقي) بلفظ: (أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير . . .) الحديث.
من طريق وهيب عن موسى بن عقبة سمع أبا النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .
وقد أورد الإمام مسلم رواية ابن لهيعة في كتابه (التمييز) (ص١٨٧) وقال عقب سياقها مسندة :
(وهذه رواية فاسدة من كل جهة ، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً ، وابن لهيعة المصحف في متنه ، المغفل في إسناده) ، ثم ساق الرواية الصحيحة مسندة ، وشرح بعد ذلك سبب وقوع ابن لهيعة في التصحيف حيث قال : "وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه ، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله..." ثم بين وجه الخطأ في الإسناد .
وانظر «علوم الحديث» (ص٢٨٠) ، و«الإرشاد» (٢/٥٦٧) ، و«التدريب» (٢/١٩٣)، و«فتح المغيث» (٤/٦٢) .
ثانياً : تصحيف السمع .
مثاله : كحديث رواه واصل الأحدب ، رواه بعضهم فقال (عاصم الأحول) .
أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧/رقم ٤٠٢٦) من طريق عبدة أخبرنا يزيد أخبرنا شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن عبدالله قال سألت رسول الله ﷺ : أي الذنب أعظم ؟ قال : (الشرك ، أن تجعل لله نداً . . .)الحديث .
"قال النسائي عقبه : هذا خطأ والصواب الذي قبله ، وحديث يزيد هذا خطأ ، إنما هو واصل ، والله تعالى أعلم " «المجتبى» (٧/١٠٤) .
قال الدارقطني : إنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر .

=

للـــدَّارَقُطني[١] والعَسْكَري[٢] والخطَّابي[٣].

وقال العراقي بعد نقله لكلام الدارقطني : مثاله : "ما ذكره النسائي عن يزيد بن هـارون عن شعبة عن عاصم الأحول عن أبي وائل عن ابـن مسعود بحديـث (أي الذنب أعظم) الحديث ، وكذلك ذكره الخطيب في المدرجات من طريق مهدي بـن ميمون عن عاصم الأحول ، والصواب واصل الأحدب مكان عاصم الأحول من طريق شعبة ومهدي وغيرهما ، قال النسائي : حديث يزيـد خطأً إنما هـو عـن واصل ، وقال الخطيب : إن قـول بعضهـم عـن مهـدي بـن ميمون عـن عـاصم الأحول وهم ، قال : وقـد رواه شعبة والثوري ومـالك بـن مغول وسعيد بـن مسروق عن واصل الأحدب عن أبي وائل ، قال : وهذا أيضاً هـو المشهور مـن رواية مهدي " «التبصرة» (٣٠٠/٢) .

انظر «علوم الحديث» (ص ٢٨٣) ، و«المقنـع» (٤٧٨/٢) ، و«فتـح المغيـث» (٦٢/٤)، و«الإرشاد» (٥٦٩/٢) ، و«الباعث» (٤٧٧/٢) .

ثالثاً : تصحيف اللفظ ، وهو الأكثر ، وأمثلته كثيرة .

انظر علوم الحديث (٢٨٣) ، والمقنع (٤٧٨/٢) ، وفتح المغيث (٦٢/٤) .

رابعاً : تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ .

مثاله : ما أسنده الخطيب في الجامع (١/رقم ٦٣٤) إلى الدارقطني قولـه : إن أبـا موسـى محمد بن المثنى العنزي يحدث عن النبي ﷺ قال : (لا يـأتي أحدكـم يـوم القيامـة ببقرة لها خوار ، فقال : أو شاة تنعر ، بالنون ، وإنما هو تيعر ، بالياء .

وقال : وقال لهم يوماً ، نحن قوم لنا شرف ، نحن من عنزة ، قد صلى النبي ﷺ إلينـا ، لما روي عن النبي ﷺ : صلى إلى عنزة ، توهم أنه صلى إلى قبلتهم / وإنما العـنزة التي صلى إليها النبي ﷺ هي حربة كانت تحمل بين يديه ، فتنصب فيصلي إليها.

وانظر «علـوم الحديـث» (ص٢٨١)، و«الإرشـاد» (٥٦٩/٢) ، و«المقنـع» (٤٧٦/٢) ، و«معرفـة علـوم الحديـث» للحـاكم (ص١٤٨ـــ١٤٩) ، و«فتـــح المغيـــث» (٦٣/٤-٦٤) ، و«التبصرة» (٣٠٠/٢) فهذه أربعة أقسام من أقسـام التصحيـف، زد عليها القسمان الأولان تصحيف المتن وتصحيف الإسناد، فتكون بالجملة ستة أقسام والله أعلم.

(١) الدارقطني : هو الإمام الحافظ الحجة الثقة أمير المؤمنين في الحديث أبو الحسـن علـي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي (ت٣٨٥هـ) وعمره ثمانون سنة، رحمه الله.

=

المُختَلف

(والمختلفُ : وهوَ أن يأتيَ حَديثانِ مُتعَارضَانِ في المعنَى ظَاهِرًا) كحديثِ النهيِ عن التزعْفُر[١] ، ورؤيتِهِ عبدالرحمن بن عوف[٢] وقد تزوج وعليه وضَرٌ[٣] من صُفْرةٍ فأقرَّهُ[٤] ، (فَيُوفَّقُ بينهُمَا) بالترخيص

له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤٠/١٢) ، و«تذكرة الحفاظ» (٩٩١/٣) ، وانظر مقدمة تحقيق «المؤتلف والمختلف» للدكتور موفق عبدالقادر ، فقد أطال في ترجمته.
وكتابه في التصحيف لم يطبع .
ووصف الكتاب الحافظ ابن الصلاح بقوله : "وله فيه تصنيف مفيد" علوم الحديث (ص٢٧٩) .
(٢) الإمام الحافظ الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ـ رحمه الله ـ.
استفاض الدكتور محمود أحمد ميرة في بيان ترجمته في مقدمته لتحقيق كتاب العسكري (تصحيفات المحدثين) (٥/١ وما بعدها) .
وكتابه مطبوع في ثلاث مجلدات .
(٣) الإمام الحافظ العلامة أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي (ت ٣٨٨هـ) وقيل (٣٨٦هـ) رحمه الله .
له ترجمة في طبقات الشافعية السبكي (٢٨٢/٣) ، وتذكرة الحفاظ (١٠١١٩/٣)، واستفاض الدكتور عبدالكريم إبراهيم في بيان ترجمته في مقدمته لتحقيق كتاب (غريب الحديث) للخطابي (٨/١ وما بعدها) ، وكتابه اسمه (إصلاح غلط المحدثين) وهو مطبوع متداول.
(١) أخرجه البخاري (١٠/رقم ٥٨٤٦ ـ فتح) ومسلم (٣/رقم ٢١٠١ ـ عبدالباقي) من طرق عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس قال : نهى ﷺ أن يتزعفر الرجل . واللفظ للبخاري .
(٢) عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري ، صحابي جليل ، أحد العشرة . انظر التقريب (رقم ٣٩٩٩) .
(٣) الوضَر : الأثر من غير الطيب . النهاية (١٩٦/٥ ـ مادة وضر) . وانظر الفتح (٢٣٣/٩) .
(٤) أخرجه البخاري (٤/رقم ٢٠٤٩ ـ فتح) مطولاً ، ومسلم (٢/رقم ١٤٢٧ ـ عبدالباقي) مختصراً كلاهما من طرق عن أنس رضي الله عنه .

للمُتزوِّج[١]، (أو يرجَّحُ أحدُهُمَا) إنْ لم يكن «نَسْخٌ»[٢] .

(١) هذا أحد الأوجه التي جمع بها بين الحديثين ، وإلا فإن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حكى حول هذا الإشكال سبعة أقوال للجمع بينهما ـ انظرها في الفتح (٩/٢٣٥-٢٣٦) و (١٠/٣٠٤) واعلم أن هذا المثال هو مثال للقسم الأول من أقسام مختلف الحديث وهو (الاختلاف الذي يمكن فيه الجمع ، فيتعين ويجب العمل بالحديثين معاً) وانظر لذلك مقدمة ابن الصلاح (ص٢٨٤) ، والمقنع (٢/٤٨١) ، والإرشاد (٢/٥٧٣) ، والباعث (٢/٤٨٢) .

(٢) في نسخة (ب) ناسخ ، والمعنى واحد .

وهذا القسم الثاني من أقسام مختلف الحديث وهو أن يتضاد حديثان ولا يمكن الجمع بوجه من الوجوه ، ولم يكن هناك نسخ ، فيصار إلى أوجه الترجيح بينهما وقد جمعها الحافظ الحازمي في كتابه (الناسخ والمنسوخ) (من ص ٥٩-٨٩) فذكر خمسين وجهاً من وجوه الترجيح .

وانظر : الكفاية (٦٠٨ـ٦١٢) ، والتقييد والإيضاح (ص ٢٤٥ـ وحكى أن وجوه الترجيح تزيد على المائة وجه ، ثم ذكرها مختصرة) ، والمنهل الروي (ص٦١) ، والتبصرة والتذكرة (٢/٣٠٣-٣٠٥) ، والتدريب (٢/١٩٨-٢٠٢) .

ومن تتمة القول الإشارة إلى أن جماعة من الأئمة رحمهم الله صنفوا في هذا الفن الجليل، فهم جمعوا بين صناعتي الحديث والفقه وكذا الغوص في المعاني الدقيقة .

فمن أولئك الإمام الشافعي رحمه الله صنف كتابه (اختلاف الحديث) ولم يشترط الاستيفاء ، بل ذكر جملة نبه بها على طريقه. وهو مطبوع متداول ضمن آخر كتاب الأم له .

وكذا الإمام ابن قتيبة الدينوري وكتابه (تأويل مختلف الحديث) مطبوع .

وكذا الإمام أبو جعفر الطحاوي ، وكتابه (مشكل الآثار) مطبوع ، وهو كتاب عظيم النفع .

وكذا أبو جعفر ابن جرير الطبري ـ لم أقف على كتابه ـ أشار إليه في فتح المغيث (٤/٦٦) .

انظر اليواقيت والدرر (١/٣١٥) .

وكذا الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك وكتابه (مشكل الحديث)

انظر فتح المغيث (٤/٦٦) ، و(منهج النقد عند المحدثين) (ص ٣٤١).

=

المُسَلسَل

(والمسلْسَلُ : وَهُوَ مَا تَتَابَعَ رجالُ إسنادِهِ على صفَةٍ) كَبالدِّمَشْقيين وبالمحمَّدين ، (أَوْ كحالةٍ) كبالمصَافَحَة[1] (وقَـلَّ فيه الصَّحيح)[2] بالنَّظَر للتسلسلِ لا المتن ، وأصحُّه المسلسلُ بِسُورة الصَّف[3]، وبالأوَّلية[4] .

وكذا أبومحمد القصري والإمام ابن حزم ، وذكر الحافظ السخاوي أن تصنيف ابن حزم في نحو (عشرة آلاف ورقة) .
من فتح المغيث (٤/٦٦) .
(١) لا انحصار لصوره ، مع أن الحاكم ذكر أقساماً ثمانية و لم يدَّع أنها محصورة في هـذه الثمانية .
انظر علوم الحديث (ص٢٧٥) ، وفتح المغيث (٤/٣٩) ، المقنـع (٢/٤٤٨) ، والإرشـاد (٢/٥٥٤) ، والتبصرة (٢/٢٨٨) فإنه مهم .
(٢) لكذب رواتها ، قاله الذهبي في الموقظة (ص٣٧) .
(٣) عن عبدا لله بن سلام قال : قعدنا نفر مـن أصحـاب رسـول ا لله ﷺ فتذاكرنـا ، فقلنا : لو نعلم أي الأعمال أحب إلى ا لله لعملناه ، فـأنزل ا لله تعـالى ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم، يا أيها الذين آمنوا لم تقولـون ما لا تفعلون﴾ قال عبدا لله بن سلام : فقرأها علينا رسول ا لله ﷺ ، قـال أبـو سلمة : فقرأها علينا ابن سلام ، قال يحيى : فقرأها علينـا أبـو سـلمة ، قـال ابـن كثير ـ وهو محمد ـ فقرأها الأوزاعي ، قال عبدا لله : فقرأها علينا ابن كثير"أ.هـ.
أخرجه أحمد في المسند (٥/٤٥٢) ، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابـن كثـير (١/٣٨١) والترمذي في الجامع (٥/رقم ٣٣٠٩) ، واللفظ له ، وقال : "وقد خولـف محمـد ابن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعي ، وروى ابن المبارك عـن الأوزاعـي عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسـار عـن عبـدا لله سلام أو عن أبي سلمة عن عبدا لله بن سلام.
وروى الوليد بن مسلم هذا الحديث عن الأوزاعي نحو رواية محمد بن كثير" .
وأخرجه أيضاً : الدارمي في السنن (٢/٢٠٠) والحاكم في المستدرك (٢/٤٨٦) .
وصرح ابن ابي كثير عنده بالتحديث ـ وقال : "وأنا أقول قرأها علينا أبو بكر بن بالويـه مـن أولهـا إلى آخرهـا ، والحديـث صحيـح علـى شـرط الشـيخين و لم يخرجـاه ، وسكت الذهبي".

=

ومن طريق الدارمي أخرجه الذهبي في السير (٤٢٤/٢) وقال : "فقرأها علينا شيوخنا" .
وعند ابن كثير في التفسير (٣٨١/١) وقال : "فذكر بإسناده ـ يقصد شيخه تقي بن سليمان بن الشيخ أبي عمرو ـ وتسلسل لي من طريقه وقرأها علي بكاملها و لله الحمد والمنة" .
كلهم من طرق عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عنه .
قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الفتح (٦٤١/٩) : "وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلا في حديث ذكر في أوله سبب نزولها، وإسناده صحيح، قل أن يقع في المسلسلات مثله مع مزيد علوه" وانظر التدريب (١٨٩/٢) .
ونقل الشيخ البنا في الفتح الرباني ما نصه : "قال في المنح : هذا حديث صحيح متصل الإسناد والتسلسل، ورجاله ثقات، وهو أصح مسلسل روي في الدنيا" (٣٠٤/١٨) وقال الذهبي ـ رحمه الله ـ : "وأقواها المسلسل بقراءة سورة الصف" الموقظة (ص ٣٧) . وقال السخاوي ـ رحمه الله ـ "وأصحها مطلقاً المسلسل بسورة الصف ثم بالأولية " فتح المغيث (٤٠/٤) وقال العلامة الألباني (صحيح الإسناد) صحيح الترمذي (١١٧/٣) .
(٤) وهو قوله ﷺ : (الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)، روي مسلسلا بالأولية وهو قوله (أول حديث سمعته) إلى سفيان بن عيينة فقط، ولم يتسلسل إلى آخره، ومن قال بذلك ـ أي تسلسل إلى آخره بالأولية، فقد غلط ووهم أو كذب، ولا يصح ذلك كما حكى ذلك الأئمة كالعراقي وابن حجر والسخاوي وغيرهم ـ رحمهم الله ـ وانظر «التبصرة» (٢٨٩/٢)، و«نزهة النظر» (ص٦٢)، و«فتح المغيث» (٤١/٤-٤٢) .
والحديث أفرده جماعة من الأئمة بالتصنيف منهم الحافظ ابن الملقن في جزء له، والحافظ ابن ناصر الدين في المجلس الأول، مطبوع بتحقيق دعي العلم محمود الحداد!! ولي على هذه الطبعة بتحقيق أو قل : (بتشويه) المذكور ملحوظات كثيرة، تستوقف المتمعن في تحقيقه من أول وهلة، ووقفت مع بعض كتب ذاك المذكور وقفات ونبهت عليها تنبيهات واستدركت عليها استدراكات ـ عقدية، حديثية ....ـ في رسالة متداولة أسميتها (التنبيه والإرشاد لتجاوزات محمود الحداد) بينت فيها ضحالة المذكور فيما تصدر من أجله، وغاية ما يجيده هو الاستخفاف والتنقص وغمز الآخرين، وقديماً قيل : "كل إناء بما فيه ينضح " .

=

الاعتبـــار

(والاعتبارُ : وَهوَ) التَّفتيشُ ، **(كأنْ يروي حمَّاد بن سلمة[١] ـ مثلاً ـ حديثاً لا يتابعُ عليهِ)** ظَناً ، **(عـن أيوبَ[٢] عـن ابـن سـيرين[٣] عـن أبي هريرة)[٤]** فيُنظَرُ أَلَهُ مُتابعٌ أو شَاهدٌ[٥].

المتابعةُ

(والمتابعةُ : أو يرويَه) بلفظه **(عـن أيـوبَ غـيرُ حمـادٍ، وهـي المَتَابَعَـة**

ورد عليه أيضاً شيخنا العلامة أ.د. ربيع بن هادي المدخلي في مجلدة ، فكان رداً بما لا مزيد عليه ، حفظه الله ورعاه .

وعود على بدء ، فالحديث صحيح .

أخرجه أبو داود (٥/رقم ٤٩٤١) ، والترمذي (٤/رقم ١٩٢٤) ، وأحمد (٢/١٦٠) من طرق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس مولى لعبدا لله بن عمرو عنه .

وتكلم الحافظ ابن حجر على طرقه وأسانيده في كتابه (الإمتاع بالأربعين المتبانية بشرط السماع) (٦٢-٦٧) فانظره .

والحديث قال عنه الترمذي : حديث حسن صحيح .

ولمعرفة تصحيحات الإئمة للحديث انظر ما كتبه العلامة الألباني في الصحيحة (٢/رقم ٩٢٥) .

وانظر أيضاً : فتح المغيث (٤/٤٠) وإرشاد طلاب الحقائق (٢/٥٥٨) ، والمقنع (٢/٤٤٩) والتبصرة (٢/٢٨٩) ، والموقظة (ص٣٧) .

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، إمام ثقة ، التقريب (ص١٧٨) .

(٢) أيوب بن أبي تميمة السختياني ـ ثقة إمام حجة ـ التقريب (ص١١٧) .

(٣) محمد بن سيرين الأنصاري إمام ثقة ، التقريب (ص ٤٨٣) .

(٤) هو الصحابي الجليل حافظة الصحابة ـــ عبدالرحمن بن صخر الدوسي، التقريب (ص٦٨٠) .

(٥) ومن هذا يعلم أن الاعتبار هو الطريق الموصل إلى معرفة المتابعات والشواهد والكشف عنهما ، وليس قسيماً لهما ، فتنبه . انظر النكت (١/٦٨١) ، وفتح المغيث (١/٢٤١) .

التَّامَّة) إن استمرَّ معه إلى انتهائِه[1].

الشَّاهِد

(**والشاهدُ : أي يُروَى حديثٌ آخرَ بمعَنَاهُ**)، والمختارُ : أنَّ ما يُـروى من حديـثِ ذَاكَ الصَحَـابي فالتَّـابع، أو عَـنْ غـيرهِ فالشَّـاهِدِ ، سـواءً كانَـا باللفْظِ أو المعنَى[2].

زِيَادَاتُ الثِقَات

(**وزيادةُ الثقاتِ**) بعضُهم على بَعـض، أو مِـن رَاوي النَّاقِصَـةِ نَفْسـه،

---

(١) أما إن لم يروه أحد غير أيوب ، ورواه البعض عن شيخه ابـن سـيرين أو عـن شـيخ شيخه أبي هريرة ، فهذه تسمى متابعة أيضـاً ، لكـن تقصـر عـن المتابعـة الأولى ، وذلك بحسب بعدها منها .

ويزيد البعض بقوله أو رواه غيرِ أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ولكـن بمعنـى الحديـث، فيطلقون على ذلك ايضاً متابعة، ولكنها قـاصرة ، لـذا قـال بعضهـم : ويجـوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً .

لذا قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : "وقد تطلق المتابعة علـى الشـاهد، وبـالعكس ، والأمر فيه سهل . وقال ملا علـي القـاري معلقـاً وشـارحاً لكـلام الحـافظ : "إذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما سواء سمي متابعاً أو شـاهداً" ويـرى أن الخلاف في ذلك (خلاف لفظي لا حقيقي) ، ولا يصح ، إذ الذي استقر عليـه الاصطلاح هو التفريق كما في التعليق الآتي .

من نزهة النظر (ص١٠٢ـ مع النكت) و (شرح القاري على النخبة) (ص٩٣) ، .

وانظـر علـوم الحديــث (ص٨٣) ، الإرشـاد (١/٢٢٢ــ٢٢٤) ، المقنـع (١/١٨٨) ، وتوضيح الأفكار (٢/١٥) ، فتح المغيث (١/٢٤٢) .

(٢) نعم هذا هو الذي استقر عليه الإصطلاح ، أن المتابعة تقع لمـن دون الصحـابي تامـة أو قاصرة ، والشاهد يقع عن صحابي آخر وافق الصحابي راوي الحديث في لفظ الحديث أو معناه على السواء ، وليس الخلاف لفظياً كما مر آنفاً.

وانظر النكت (٢/٦٨٢) ، وفتح المغيث (١/٢٤٢) ، وإسعاف ذوي الوطـر (١/٢٢٩) وتعليق الشيخ عبدالله بن يوسف الجديع على المقنع (١/١٩٠) .

(والجمهورُ على قبولها) مِنْه أو مِنْ غيره إن لم تكن منافية للأَصْل(١).

المزيدُ في مُتّصِل الأسَانيد

(والمزيدُ في مُتَّصل الأسَانِيْد)(٢) : وَهوَ أن يُزادَ رَاوٍ في سندٍ ومنْ لم

---

(١) اشتهر القول بقبول الزيادة مطلقاً، ورد الحافظ على ذلك في النزهة (ص ٩٥-٩٦ النكت) بقوله : "واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه .
والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن .
والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم ، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة . . ."اهـ .
وانظر الكلام عن زيادة الثقة وتفصيل ذلك في :
مقدمة «صحيح مسلم» (٧/١) ، و «شرح علل الترمذي» ــ لابن رجب (٦٣٠/٢ــ٦٤٣) ، و«علوم الحديث» (ص٨٥ــ٨٨) ، و«الإرشاد» (٢٢٥/١ـ٢٣١) ، «الكفاية» (٥٩٧ـ٦٠٢) ، و«المقنع» (١٩١/١ــ٢٠٨) ، و«التبصرة والتذكرة» (٢١١/١ــ٢١٦) ، و«التقييد والإيضاح» (ص٩٢ـ٩٤)، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير (١٩٠/١ــ١٩٥) ، و«فتح المغيث» (٢٤٥/١ــ٢٥٣) ، و«النزهة» (ص ٩٥ــ٩٦مع النكت) ، و« النكت» ((٦٨٦/٢-٧٠٢) ، و«الفتح» (٩١/١-٢٧٧،٢٩٨،٣٠٩) ، و«توضيح الأفكار» (١٦/٢-٢٤) ، و«التدريب» (٢٤٥/١-٢٤٨) «المنهل الروي» (ص٥٨ـ٥٩) ، و«الباعث الحثيث» (١٩٠/١-١٩٥) و«إسعاف ذوي الوطر» (٢٣٣/١-٢٤١) .
(٢) في نسخة علي الحلبي من التذكرة (ص٢٠) زيادة في تعريف المزيد في متصل الأسانيد وهي : "وهو أن يزاد في الإسناد رجل فأكثر غلطاً" وهذه الزيادة غير موجودة في النسختين الخطيتين للتوضيح الذي هو شرح التذكرة وكذا غير موجودة في المطبوع من التذكرة تحقيق (عزيز شمس) ص (٤٠) .

=

يَزِده أَتْقن ، مع تَصْريحه بالسَّماع[1].

صفةُ الرَّاوي

(وصفةُ الرَّاوي) المقبُول : (وَهُوَ العَدلُ الضَابط)[2] في مرويّه لصدرِه أو لكتابه ، (ويدخلُ فيه) أي في التوصلِ لذلكَ (معرفةُ الجرحِ

وأما نسخة البلوي في ثبته) (ص ٣٦٤) فكذا غير موجودة ، ولكن أشار المحقق في الحاشية أن الإمام البلوي زاد هذه الزيادة من نسخة شيخه العلامة التنسي وكتب عليها علامة (صح) . فا لله أعلم .

(١) أي في موضع الزيادة ولم يكن مُعَنْعِناً ، وهناك شرط ثالث وهو أن يكون ظاهر الإسناد الإتصال ، والمعنى أن الحديث الواحد يجئ بإسناد واحد من طريقين ، ولكن وجد في أحد الطريقين زيادة راو ، فما الحكم في هذه الزيادة ؟ فإذا ترجحت الزيادة بأحد المرجحات المعتبرة ككثر الراوين لها (أي الزيادة) أو ضبطهم وإتقانهم ، فإنه يحكم بثبوتها وكان النقص في الإسناد الآخر من قبيل الإرسال الخفي ، وإن ترجح النقص وذلك بعد توفر الشروط الثلاثة المذكورة آنفاً حكم بأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد صنف الإمام الخطيب البغدادي في ذلك كتاباً أسماه (تمييز المزيد في متصل الأسانيد)، ولابن الصلاح ملاحظات عليه .

وانظر علوم الحديث (ص ٢٨٦) ، والإرشاد (٢/٥٧٦) ، والمقنع (٢/٤٨٣) ، فتح المغيث (٤/٧٣) ، والنزهة (١٢٦- مع النكت) .

(٢) وهذان الشرطان محل إجماع من العلماء فقهاء ومحدثين .

قال ابن الصلاح : "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه علىأنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه ، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخروارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني " علوم الحديث (١٠٤ــ ١٠٥) . وانظر المنهل (ص ٦٣) ، وفتح المغيث (١/٢وما بعدها) .

وأما بما تثبت العدالة فانظر تفصيلها في كتاب الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العبداللطيف (ضوابط الجرح والتعديل) من (ص ١٤-٢٨) فإنه مهم - وا لله أعلم

والتعديلِ) وهمَا مقبُولان بِدون بَيَـان مـن العـارفِ بأسبَابِهما[١]، والجـرحُ مقدمٌ على التَّعْدِيل[٢]، **(وبيان سنِّ السَّماع)** للأطفال **(وهو التَّمييز)** كـأن يعرف الجمرةَ من التمرةَ ، **(ويحصلُ في خمسٍ غَالبَاً)** ، وربما يتخلفُ، بلْ قدْ يحصلُ قَبلَها ، وكذا المعتبر في كتابتِه وتوجهـه للطَّلـبِ ، التمييزُ والفَهْـمُ، وهوَ في كل شيءٍ بحسبه[٣].

---

(١) يشترط في المعدل والجارح أربعة شروط :
١ ـ أن يكون عدلاً .
٢ ـ أن يكون ورعاً يمنعه الورع من التعصب والهوى .
٣ ـ أن يكون يقظاً غير مغفل لئلا يغتر بظاهر حال الراوي.
٤ ـ أن يكون عارفاً بأسباب الجـرح والتعديـل لئـلا يجـرح عـدلاً أو يعـدل مـن استحق الجرح.
من ضوابط الجرح والتعديل (ص ٣٢) .

(٢) وهذا مقيد بما قبله ، وهو صدوره من عارف بأسبابه ، وقبوله مجملاً ـ أي الجرح ـ لأنه لم يُعَدَّل فهو في حيز المجهول ، فإعمال قول المجرح أولى من إجماله .
من النزهة (ص١٩٣ـ مع النكت) بتصرف.

(٣) نعم فالمعتبر الفهم والتمييز ، لذا عقب الحافظ ابن حجر بمقولة أحمـد لما بلغـه قـول ابن معين : "أقل سن التحمل خمس عشرة سنة ، لكون ابن عمر رد يـوم أحـد إذ لم يبلغها ، فقال أحمد : بل إذا عقل ما يسمع ، وإنما قصة ابـن عمـر في القتـال" الفتح (١٧١/١) وهذا الذي اختاره الحـافظ . لـذا قـال : "وهـو المعتمـد . . . ، والسماع يقصد فيه الفهـم فكـانت مظنـة التمييز " الفتـح (١٧١/١) وفي نفـس الموضع ذكر أن البلوغ ليس شرطاً في صحة التحمل، وقال أيضـاً : "ولا تشـترط في صحة التحمل فهم السامع لجميـع مـا يسـمعه) (الفتـح) (٤١٦/١) وقـال في موطن " . . . وجواز التحمل قبـل كمـال الأهليـة ، وأن الفهـم ليـس شـرطاً في الأداء" الفتح (١٥٩/١) .
وانظر : المنهل الروي (ص٧٩) ، وعلوم الحديث (١٢٨) ، وفتح المغيث (١٣٠/٢ـ وما بعدها) .

كيفيَّةُ السَّمَاع

(وكيفيةُ السَّمَاعِ) الكائنِ بلفظِ الشيخِ أو بقراءةِ غيرِهِ ، بأنْ يكونَ مصْغِيَاً غيرَ نَاعِسٍ ولا متحدثٍ ولا ناسخٍ ونحوها مما يمنعُه، ويُغْتَفَرُ الإغفالُ اليسيرُ ، والإجازةُ تجبرُهُ .

كيفيَّة التَّحمّل

(و) كيفيةُ (التَّحَمُّل) الذي هو أعمُّ من ذلك لشمولِه الإجازةَ والمناولة وغيرهما ، وعدم اشتراط التَّأهُل له بحيثُ يَصحُ للكافرِ[١]، والفاسقِ من بابِ أولى .

كتَابةُ الحَديْث

(وكتابةُ الحديثِ : وَهوَ) بعد الاختلافِ[٢]، (جائزٌ إجماعًا)، بل ربما يجبُ إذا تعينَ طريقاً للنقلِ . (وتُصْرفُ الهمةُ إلى ضَبْطِه) وتحقِيقِه مَتْنَاً وإسَنَادَاً بما يَسْلَمُ مَعه من التحريفِ .

أقسَامُ طرق الرواية

(وأقسامُ طرقِ الروايةِ ، وهيَ ثمانيةٌ) : أعلاهَا (السَّماع من لفظ الشيخِ) العارفِ[٣]، ويَليها (القراءةُ عَلَيْه)[٤] وكذا السَّماعُ بقراءةِ غَيْرِه .

---

(١) نعم يصح تحمل الكافر قبل إسلامه ، إذ الإسلام ليس شرطاً للتحمل بل هو شرط للأداء .

وهذا محل اتفاق بين أهل العلم بالحديث . وانظر علوم الحديث (ص١٢٨) ، والمقنع (٢٨٨/١) ، والنزهة (ص ٢٠٦- مع النكت) ، وفتح المغيث (٢٩/٢وما بعدها).

(٢) نعم وقع الخلاف في الصدر الأول في كتابة الحديث ، فمنهم من كره الكتابة وأمر بالحفظ ومنهم من أجاز ، ثم استقر الأمر علىالجواز ، وانظر تفصيل ذلك في المقنع (٣٣٧/١- وما بعدها) .

(٣) إما إملاءً، أو تحديثاً من غير إملاء ، سواء من حفظه أو من كتابه . وانظر تفصيل ذلك في الكفاية (ص ٤٠٨- وما بعدها) ، وفتح المغيث (١٥٢/٢) .

(٤) وهي التي تسمى عند المحدثين (عرضاً) . وانظر علوم الحديث (ص ١٣٧) . فتح المغيث (١٦٦/٢ وما بعدها) .

(**والإجازةُ**) المجردةُ (**بأنواعهَا**)[١] التي أعْلاها من معينٍ لمعينٍ في معينٍ، واستقرَّ الإجماعُ على جوازها[٢] (**والمناولةُ**) بالمرويّ و أعلا صُورها ما يكونُ تمليكاً ، أما المستردَّة وهي المقتصَرُ عليها غالباً في الأزمانِ المتأخرةِ، فلا امتيازَ لها عن الإجازةِ بالمعينِ إلا في بعضِ الصُّورِ.

(**والمكاتبةُ**) بالمرويّ . (**والإعلامُ**) بالمروي، (**والوصيةُ**) به. (**والوجادةُ**) وهي ما يجدُه بخطِ شخصٍ عاصرَهُ أو لم يعَاصِرْهُ ، وشرطُ الصحةِ في الخمسةِ اقترانُها بالإجازةِ ، نعم صُححَت الثَّانية المجردة كأنه للاكتفاءِ بالقرينةِ .

صفةُ الرواية

(**وصفةُ الرِّوايَة**) من كتابه المتقنِ المصُون ، أو حِفْظِه ، (**و**)**صفة** (**أدائِها**) من الأصلِ أو الفرع المقابَلِ عليه ، ورُخِّصَ فيما تَسْكُنُ إليهِ النَّفْسُ مما لم يقابل بصحة كتابة الناقِل وكونِه مِنْ أصلٍ معتَمدٍ مع البيان، والإجازةُ جابرة وإلا ضاقَ الأمرُ[٣] ، (**ويدخلُ فيهِ**) أي في أداءِ المرويّ ، (**الروايةُ بالمعنى**) وهي جائزةٌ على الصحيحِ، للعارفِ بمدلولاتِ الألفاظِ وما يُحليها

---

(١) أنواعها كثيرة عدها ابن الصلاح سبعةً ، وذكر العراقي تسعةً ، وبعدها قال ابن الصلاح : "هذه أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إليها ويتركب منها أنواع أخر" علوم الحديث (ص١٦٣) .
وانظر التبصرة (٢/ ٦٠) ، و فتح المغيث (٢/ ٢١٤وما بعدها) فإنه مهم .

(٢) ادعاء الإجماع فيه نظر ، ورده جماعة من الأئمة ، نعم استقر العمل على جوازها وبه قال جماهير العلماء ، أما الاجماع بهذا الإطلاق فمنقوض .
وانظر الاختلاف في ذلك مفصلاً في علوم الحديث (ص ١٥١ـ وما بعدها)، وإرشاد طلاب الحقائق (١/ ٣٦٩ـ وما بعدها) ، والكفاية (ص ٤٤٦ وما بعدها) ، والمقنع (١/ ٣١٤) ، وفتح المغيث (٢/ ٢١٧، وما بعدها) ، والتدريب (٢/ ٢٩).

(٣) قارن بـ(فتح المغيث) (٣/ ١٣٤ـ١٣٦) .

عن مَعَانيها[١]، (واختصارُ الحديثِ) وتَفرقُته على الأبوابِ للعارفِ أيضاً[٢]. (وآدابُ المحدثُ) وهو الشيخُ، (و)آدابُ (طالبِ الحديثِ)[٣] وهمَا مشتركانِ في الإخلاصِ، والابتداءِ بالحمدِ والصلاةِ على النبي ﷺ،

آداب المحدِّث وطالب الحديث

(١) هناك خلاف في الرواية بالمعنى للعالم بمدلولات الألفاظ والمعاني ، فقال قوم بالمنع ، وأجاز الجمهور ، وهو الذي يشهد به أحوال الصحابة والسلف.
وانظر الأقوال مفصلة في (الكفاية) (ص ٣٠٠- وما بعدها) ، علوم الحديث (٢١٣) ، وإرشاد طلاب الحقائق (٤٦٤/١) ، والمقنع (٣٧٢/١) ، اختصار علوم الحديث (٣٩٩/٣) و فتح المغيث (١٣٧/٣- وما بعدها) ، والإحكام لابن حزم (٢٦٠/٢) ، والتدريب (٩٩/٢) ، وقواعد التحديث) القاسمي (ص٢٢١) .
(٢) اختصار الحديث الواحد اختلف في جوازه ، فقال البعض بمنعه بناء على منعه الرواية بالمعنى، ومنهم من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى ، ومنهم من أجازه مطلقاً، ومنهم من "فصل فأجازه للعالم العارف إذا كان ما تركه متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه . . ." الإرشاد (٤٦٨/٢) . " وتقطيع الحديث وتفرقته على الأبواب إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، قد فعله مالك ، والبخاري ، وغير واحد من أئمة الحديث " المقنع (٣٧٧/١).
وقال ابن الصلاح : "ولا يخلو من كراهة " علوم الحديث (ص٢١٧) وقال النووي " وما أظنه يوافق عليه " الإرشاد (٤٧٠/١) .
وانظر هدي الساري (ص ١٥) فإنه مهم ، وقواعد التحديث (ص ٢٢٥-٢٢٨)، وفتح المغيث (١٤٩/٣- وما بعدها).
(٣) قد صنف الإمام الخطيب البغدادي كتاباً حافلاً ماتعاً نافعاً في هذا الباب للشيخ والطالب على السواء وهو (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) وهو مطبوع.
وكذا كتاب الإمام حافظ المغرب ابن عبدالبر(جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله) وهو كتاب نافع جيد في بابه مطبوع في مجلدين أيضاً .
وكذا كتاب الإمام أبي سعد السمعاني (أدب الإملاء والاستملاء) مطبوع في مجلدين حديثاً . وغيرها من الكتب المصنف التي اعتنت بهذا الباب .

ويمتازُ الأولُ[١] بالجلوسِ على طهارةٍ كاملةٍ مع التَّعَطُّرِ بـالبَخُورِ[٢]، والأدب والوقارِ، وزَبْرِ[٣] من يرفعُ صَوتَه، وأنْ لا يُحدِّثَ بحضرةِ مـن هـوَ أولى منـهُ، وإمسَاكه إذا خَشِيَ اختلاله بِهَرَمٍ ونحوه .

والثاني[٤] بالابتداءِ بعوالي مِصْرِه ثم الرّحلة وعدمِ التّسَاهُل، والعمـلِ بما يسمعُ في الفضَائِل ، وتبجيل الشيخ، والرفـقِ بـه وتجنُّـبُ كتـمِ السَّمَاع وإقبالِه على التّخْريجِ والتّأليفِ إذا تأهلَ بشهادةِ الأئمةِ العارفينَ له بذلكَ.

غَريبُ الحَديث

(ومعرفةُ غريبه)[٥] أي ما يخفى معناهُ من متْنِه ، **(و)** كذا معرفةُ **(لغَتِه)** بأخذِ ذَلك عن أهلِ الحديثِ العارفينَ بالغريبِ، ولا يعدلُ إلى اللُّغَوي فقـط إلا عنـد «فقْـدِ»[٦] جَامِعِهـا ومعرفـةِ أسـبابِهِ، **(وتفسـيرُ معانيـهِ واسـتنباط**

(١) أي الشيخ المحدث .

(٢) في (ب) والمطبوعة (ص ٣٠) : (مع التوكل ليحوز) .

(٣) يقـال : (زبـر الرجـل يزبـره زبـراً : انتهـره) قالـه ابـن منظـور في لسـان العـرب (٣/١٨٠٥ـ مادة زبر) .

(٤) أي الطالب للحديث . وانظر آداب طالب الحديث في فتح المغيث (٣/٢٧٣ـ٣٣٠) فإنه جمع جمعاً بديعاً وفائقاً.

(٥) صُنّفت في هذا النوع من علوم الحديث مصنفات عدة . قال الحاكم : "فـأول مـن صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل) . معرفة علوم الحديث (ص٨٨) .
ومن تلك الكتب : غريـب الحديـث لأبـي عبيـد القاسـم بـن سـلام الهـروي ، وغريـب الحديث للإمام أبي سليمان حمد بن حمد الخطابي البستي ، وغريب الحديث للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسـحاق الحربـي ، وغريـب الحديـث للإمـام أبـي الفـرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ، والنهاية في غريب الحديث للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد بن الجزري ابن الأثير .
وهذه كلها مطبوعة ، وغيرها كثير ولله الحمد والمنة .

(٦) كلمة (فَقْدِ)غير موجودة في (ب) والمطبوعة (ص٣١) .

أحكامِه، وعزوِه) ذلكَ **(إلى)** من يراهُ عنه من المتقدمين **(الصحابةِ والتابعينَ وأتباعِهم وفَاقاً وخِلافاً)**، ممَّا اتَّصفَ به الأئمةُ ممَّنْ جمعَ بينَ الحديثِ والفقهِ وأصولِه.

مَعرفَة الأحكام الخَمْسَةِ

(ويحتاجُ في ذلكَ) مما أشرتُ إليهِ هنَا للاحتياجِ إليهِ وأوضحنَاهُ في محلّه فَلا نُطيلُ به، **(إلى معرفةِ الأحكامِ الخمسةِ**[1] **: وهي الوجوبُ)** المرادفُ للفرضِ المذموم تاركه. **(والندبُ)** المرادفُ للمستحبِ والتّطوعِ والسنة، وهو ما يطلب طلباً غير جازمٍ. **(والتحريمُ)** الآثمُ فاعِلُه. **(والكراهةُ)** المحمودُ تارِكُهَا. **(والإباحةُ)** التي لا يتعلقُ بتركها مدحٌ ولا ذم، وأطال الناظمُ[2] هنَا متأسِّياً بالأصلِ فيمَا أطالَ به، بالإشارةِ إلى أنَّ الحلالَ عند الشافعي ما لم يدلَّ دليلٌ على تحريمه[3]، وهو يعتضدُ بقوله تعالى: ﴿قلْ لا أجدُ فِيْمَا أُوحِي إليَّ مُحرَّماً . . .﴾[4] الآية. وقولُه ﷺ: (وسكتَ عن أشياءَ رَحمةً بكم فَلا تبحثُوا عَنهَا)[5] وعندَ أبي حنيفةَ: ما دلَّ الدليلُ على

---

(١) وهي أقسام الحكم الشرعي التكليفي، انظر الموافقات للشاطبي (١٠٩/١) وما بعدها.

(٢) سبق ترجمته (ص ٤٣).

(٣) انظر الرسالة (رقم: ٥٥٥،٦٤١).

(٤) سورة الأنعام: آية (١٤٥).

(٥) قطعة من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعاً. وهو ضعيف.
أخرجه الدارقطني في السنن (١٨٣/٤)، والبيهقي في الكبرى (١٣/١٠)، والطبراني في الكبير (٢٢/رقم ٥٨٩)، وابن بطة في الإبانة (١/رقم ٣١٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٩/٢) وابن حزم في الإحكام (١٣٧٤/٨)، والذهبي في السير (٦٢٦/١٧) كلهم من طرق عن داود بن أبي هند عن مكحول عنه.

=

حلّه، وبَنَوا على الخلاف الحيوانَ المشكلَ أمرُه[١]، وفيه وجهـانِ أصحُّهُمَـا: الـحِلُّ.

وقال الرافعـيّ[٢] في بـابِ الأطعمـةِ[٣]: إنَّ في موضـعِ الإشـكالِ يميـلُ

وحسن إسناده الحافظ النووي في الأذكار (رقم ١٠٩١) وقبله الحافظ أبو بكر السمعاني «جامع العلوم» (ص١٥٠) وتكلم الحافظ ابن رجب في «جامع العلـوم والحكـم» عن الحديث مع بيان علله وذكر شواهده، فانظر (ص ١٥٠وما بعدها /٢)

وحكم الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عليه بالانقطاع كما في المطالب العاليـة (٣/رقـم ٢٩٠٩).

وكذا ضعفه الشيخ الألباني في غاية المرام (ص١٧-١٩) وأطال فيه .

وسبب تضعيف الحديث هو الانقطاع الحـاصل بـين مكحـول الشـامي وبـين أبـي ثعلبة الخشني ، فلا يصح سماعه من أبي ثعلبة رضي الله عنه .

وانظر تهذيب الكمال (٢٨/٤٦٦) . وجامع التحصيل (ص٢٨٥) .

والسبب الآخر الاختلاف في رفعه ووقفه ، فرواه البعض موقوفاً من قول مكحـول. كما في السنن الكبرى للبيهقي (١٠/١٢) حيث قال عقبه : "هذا موقوف".

والأكثرون رفعوه وهو الأرجح، لذا قال الحافظ الدارقطني : "الأشبه بالصواب المرفوع . قال : وهو أشهر " من جامع العلوم (ص١٥٠) .

وانظر فتح الباري (١٣/٢٦٦) .

(١) انظر بداية المجتهد (١/٥٤٧) ، والمجموع (٩/١٧) وحلية العلماء في معرفة مذاهـب الفقهاء (٣/٤٠٥) .

(٢) هو "شيخ الشافعية عالم العجم والعرب ، إمـام الديـن أبـو القاسـم عبدالكريـم ابـن العلامة أبي الفضل محمد بن عبدالكريم بن الفضل بن الحسين الرافعي القزويني" قاله الإمام الذهبي (ت ٦٢٣هـ) ترجمته في السير (٢٢/٢٥٢ وانظر المصادر الاخرى في الحاشية على السير) .

له مصنفات عديدة منها : الشرح الكبير . واسمه (الفتـح العزيـز في شـرح الوجـيز) طبـع قسم منه بذيل المجموع للنووي رحمه الله .

(٣) لم أقف عليه .

الشافعي إلى الإباحةِ، ويميلُ أبو حنيفةَ إلى التحريمِ .

والحشيشةُ من النباتِ المجهولِ تسميتُه ، قال النّووي[١]: إنها مأكولةٌ[٢]، وهو الأقربُ، والموافق للمحكي عن الشافعي في التي قَبْلَها ، وقال المتولي[٣]: يَحرُمُ أكلُها ، وهوَ يُشبهُ المحكي عن أبي حنيفة[٤].

---

(١) هو (الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي صاحب التصانيف النافعة) قاله الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/١٤٧٠) وانظر ترجمة النووي باستفاضة، مقدمة تحقيق إرشاد طلاب الحقائق (١/٧-٣١) وكذا كتاب السيوطي (المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي) مطبوع متداول.

(٢) لم أقف عليه ، مع العلم بأني بحثته في مظنته من (المجموع) . وا لله أعلم .

(٣) هو (العلامة شيخ الشافعية أبو سعد عبدالرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي) قاله الذهبي في السير (١٧/٥٨٥) ، وله تصانيف ، انظرها في السير، وهو أحد الأئمة الذين يكثر ذكر أقوالهم الإمام النووي في المجموع . وا لله أعلم .

(٤) بل الحشيشة محرمة ، واستفاض واشتهر ضررها للعقل لكل ذي لب ، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه ا لله عنها فقال : ". . . والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر ، بل هي في أصح قولي العلماء نجسة كالخمر، فالخمر كالبول والحشيشة كالعذرة" مجموع الفتاوى (٣٤/٢٠١-٢١٤).

ونقل الإمام الشوكاني أن الإمام القرافي وابن تيمية حكيا الإجماع على تحريم الحشيشة ، وأنه من استحلها فقد كفر . وذكرا عن ابن البيطار ــ وإليه انتهت الرئاسة في معرفة خواص النبات ـ إن الحشيشة مسكرة جداً ، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين أخرجته إلى حد الرعونة ، وقد استعملها قوم فاختلت عقولهم.

ثم قال رحمه ا لله ـ أي الشوكاني ـ والحاصل أن الحشيشة وما في حكمها مما له عملها ، لاشك ولا ريْب في تحريمها ، لأنها إن كانت من المسكرات فهي داخلة في عموم أدلة تحريم المسكر ، وقد عرفت من جزم بأنها مسكرة ، وإن كانت من المفترات المخدرات فهي محرمة بالحديث المتقدم في تحريم كل مفتر ، لا

=

قال الناظمُ[١]: وليسَ بالقويم إذ الحرامُ ما أتى له دليلٌ ومَا لاَ فحلالٌ، ومذهبُ المخالف : الحرامُ ما لم يُرَ للحلِّ فيه دليل[٢]، ويلتفتُ إلى أنَّ الأصلَ الحظرُ أو[٣] الإباحةُ[٤].

تخرج عن هذين الأمرين أصلاً ، والخدر ليس أمراً غير الفتور ، بل هو فتور مع زيادة . . . إلى أن قال : ومع هذا فقد عرفت الإجماع على تحريمها بحكاية الإمامين القرافي وابن تيمية ، فلم يبق ارتياب في التحريم " من كتاب الإمام الشوكاني (البحث المسفر عن تحريم كل مسكر ومفتر) (ص ١٥٠ـ١٦٦) بتصرف ، وهو كتاب قيم نافع في بابه وعلق المحقق بتعليقات نافعة فجزاه الله خيراً .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : ". . . هذه الحشيشة الملعونة من أعظم المنكرات ، وهي شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه ، والمسكر شر منها من وجه آخر، فإنها مع أنها تسكر آكلها حتى يبقى مصطولاً تورث التخنيث والديوثة ، وتفسد المزاج ، فتجعل الكبير [كالسفيه] بسبب أكلها ، ومن الناس من يقول : إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج، وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر ، وهذا هو الداعي إلى تناولها ، وقليلها يدعوا إلى كثيرها ، كالشراب المسكر ، والمعتاد لها يصعب عليه فطامه عنها أكثر من الخمر . . .". ينظر مجموع الفتاوى (٢٠١/٣٤ـ٢١٤) فقد أطال رحمه الله بما لا مزيد عليه . وانظر المجموع للنووي (٣٧/٩) .

(١) سبقت ترجمته (ص ٤٣) .

(٢) ميل الناظم إلى القول بالإباحة للحشيشة مرفوض منقوض ، وسبق النقل عن الأئمة في المسألة كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره في تحريمها والقول بإسكارها أو تفتيرها، فلينظر .

(٣) في نسخة (ب) والمطبوعة (٣٣) : (و) .

(٤) هذه قاعدة عظيمة من قواعد الدين الحنيف ، ضمنها الأئمة كتبهم خاصة (الأصولية) منها تحت مبحث (استصحاب الحال) .

(و)معرفة (متعلقاتها) ـ أي الأحكامُ ـ (من الخاصِ: وَهُوَ مادلَّ على معنىً واحدٍ)[1].

(والعامِ : وهو مادلَّ على شيئين) فأكثرَ (من جهةٍ واحدةٍ) .

(والمطلقِ : وَهُوَ مَادلَّ عَلى مَعنَى واحدٍ مع عدمِ تعيينٍ فيهِ ولا شرط.

والمقيَّدِ : وهو مادلَّ على معنىً مع اشتراط آخر) كالعام والخاص.

(والمفصلِ : وهوَ ما عُرِفَ المرادُ من لفظِه ولم يَفتَقِر في البيانِ إلى غيره).

(والـمُفَسَّر : وَهُوَ ما وردَ البيانُ بالمراد منه في مدلوله) ضدُّ المبهم .

(والمجمَلِ : وهوَ مَا لا يفهمُ المرادُ منه ويفتقر إلى غيره)، ضدُ المفصَّل، زادَ الناظم ، والمؤول : ما أتى فيه تأولُ المحملُ .

طرقُ التَّرجيح

(ومعرفةُ التراجيحِ[2] بين الرواةِ من جهةِ كثرةِ العددِ مع الاستواءِ في الحفظِ والضبطِ ، ومن جهةِ العددِ أيضاً مع التباينِ فيه) أي في معناهُ وغيرِ ذلكَ مما زادَ على المائةِ ، والإطالة بكلِّهِ خروجٌ عن المقصود ، وأخْصَرُ المقدماتِ في أصولِ الفقهِ محصِّلةٌ لأصلِ الغرضِ .

تنظر في «المعتمد» للبصري (٨٨٤/٢ وما بعدها) ، و «المعتمد» لأبي محمد الخبازي (ص٣٥٦) و روضة الناظر (٣٨٩/١) و مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص١٧-١٨) ، وفتح الباري (٢٩٤/٤-٣٩١) و (١٩١/٩، ٢٠٠) ، وغيرها.

(١) هذه تعبيرات وتعريفات أصولية تراجع وتنظر في مظانها من كتب أصول الفقه .

(٢) سبقت الإشارة إلى أن أوجه الجمع كثيرة عدها الحافظ الحازمي في الاعتبار إلى خمسين وجهاً ، وزاد عليها البعض حتى تجاوزت المائة .

انظر ذلك في التعليق على مبحث (مختلف الحديث) (ص ٦٩) .

الناسخ والمنسوخ

(ومعرفةُ ناسخهِ ومنْسُوخِه)[١] والمحدِّثُ هو المرشدُ لطريقِه .

معرفةُ الصَّحابةِ وأتباعهم

(ومعرفةُ الصحابةِ[٢] وأتْباعِهم)[٣] مما يُتوصَّلُ به للمُرْسَلِ والمضاف

---

(١) علم جليل يبحث في ناسخ الحديث ومنسوخه ، فهو من أهم فنونه وأصعبها وأدقها وأوعرها ذو غور وغموض ، قال فيه الإمام الزهري رحمه الله : "إنه أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه " أسنده الحازمي في الاعتبار (ص٤٤) .

وقد برز في معرفته قلة من العلماء الفحول ، وكان للإمام الشافعي اليد الطولى فيه ، كما ذكر ذلك غير واحد من الأئمة . وصنف في هذا الفن جماعة منهم الحافظ الحازمي (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) مطبوع ، وأبوحفص بن شاهين (ناسخ الحديث ومنسوخه) مطبوع . وغيرها . . . وانظر فتح المغيث (٤/٤٩-٥٠) .

(٢) الصحابي : "كل من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة، في الأصح " قاله الحافظ في النزهة (ص ١٤٩ - مع النكت) .

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في حد الصحابي . ينظر - «المنهل الروي» (ص ١١١) و«علوم الحديث» (ص٢٠٣) ، و«الإرشاد للنووي» (٢/٥٨٦) ، «الإحكام» لابن حزم (١/٢٥٧) ، و«أسد الغابة» (١/١٢ وما بعدها) ، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير (٢/٤٩١) ، و«المقنع» (٢/٤٩١) ، و«الفتح» (٧/٣،٤،٥).

وممن ألف في الصحابة الإمام ابن عبدالبر وكتابه (الإستيعاب) مطبوع .

والإمام ابن الأثير وكتابه (أسد الغابة) مطبوع .

والحافظ ابن حجر وكتابه (الإصابة) . مطبوع .

والإمام ابن أبي عاصم وكتابه (الآحاد والمثاني) وغيرهم .

(٣) التابعي عند الخطيب هو : " من صحب الصحابي " الكفاية (ص ٥٩) .

وعقب ابن الصلاح على تعريف الخطيب بقوله : "وكلام الحاكم أبي عبدا لله وغيره مشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه ، وإن لم توجد الصحبة العرفية ، والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما" . علوم الحديث (٣٠٢) .

=

للصحابي[١].

معرفةُ روايةِ الأكابرِ عن الأصَاغِرِ

ومعرفةُ[٢] **(من روى من الأكابرِ عن الأصاغرِ)** المفيد رفعَ توهم

وقال النووي عقب سياقه لكلام الحاكم (وهو الأظهر) . التقريب مع التدريب (٢/٢٣٤) . وقال العراقي بعد ذكره لمذهب الحاكم "وعليه عمل الأكثرين وقد ذكر مسلم وابن حبان سليمان بن مهران الأعمش في طبقة التابعين ، وقال ابن حبان : أخرجناه في هذه الطبقة لأن له لقيا وحفظاً ، رأى أنس بن مالك وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس " التبصرة (٣/٤٥) ، وينظر قول الحاكم في المعرفة (ص ٤٢) .

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : "التابعي : هو من لقي الصحابي " النزهة (ص ١٥٢ مع النكت) .

وانظر أيضاً : التدريب (٢/٢٣٤) ، وفتح المغيث (٤/١٤٥) ، وتوضيح الأفكار (٢/٤٧١) ، واليواقيت والدرر (٢/٥١٦) .

ومما ينبه إليه أن محقق اليواقيت للمناوي وهم وهماً فاحشاً حين نسب أن ما استظهره الأئمة كابن الصلاح وغيره من كلام أبي عبدالله الحاكم هو نفسه رأي الحافظ الخطيب البغدادي ، وهذا خطأ واضح لمن تمعن في كلام الأئمة المتقدم ذكرهم وقولهم ، ويحسن هنا إيراد خطأه نصاً ليقف عليه القارئ .

قال في الحاشية معلقاً على قول الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني : "هذا هو المختار" قال المناوي شارحاً : " الذي عليه الحاكم وغيره " (٢/٥١٦) اعطى رقماً فوق كلمة (غيره) وقال : "وهذا أيضاً رأي الخطيب البغدادي " انظر الارشاد للنووي (٢/٦٠٦) انتهى.

وهذا خطأ واضح ، ووهم فاحش، إذ لو رجع المحقق للكفاية للخطيب (ص٥٩) لعلم خلاف هذا القول ولما نسبه إلى الخطيب ؟! فليتنبه .

(١) يقصد بهذا أن بمعرفة الصحابة والتابعين يتوصل ويتعرف على المرسل والمتصل ويميز الإسناد من حيث الإرسال والاتصال .

وانظر المنهل الروي (١١١) و فتح المغيث (٤/١٤٤) .

(٢) كلمة (معرفة) ساقطة من (ب) ومن المطبوعة (ص ٣٥) .

القلب، (**كروايةِ النبي** ﷺ) قصة الجساسة[١] (**عن تميم الداري**)، والأذَان[٢] (**و**)غيره عن (**الصديقِ**) ، (**و**)عن (**غيرهما**) كعن الفاروقِ منقبةٌ للصديقِ[٣] (**ويلقبُ ايضاً بروايةِ الفاضلِ عن المفضولِ**)، (**و**)منه مما هو

(١)أخرجه مسلم في الصحيح (٤/رقم ٢٩٤٢ـ عبدالباقي) .

(٢) حديث الأذان حديث صحيح ثابت .

رواه النبي ﷺ عن عبدالله بن زيد بن عبدربه ، كما هو ثابت ، وليس عن الصديق رضي الله عنه ، والحديث أخرجه أبو داود في السنن (١/رقم ٤٩٩) ، والترمذي في الجامع (١/رقم ١٨٩) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجة (٧٠٦/١)، وأحمد في المسند (٤٣/٤) .

وتكلم الأخ أسامة القوصي حول الحديث وشواهده وألفاظه بمالا مزيد عليه في كتابه (الأذان) (ص ١٩ وما بعدها) فانظره .

وكتب الشيخ علي الأنصاري المعلق على نسخة (ب) على قول المصنف (والأذان): (يراجع ويحرر) (ل/٩/ب) كأنه لم يقتنع بما ذكره المصنف وهو كذلك.

(٣) لفظه قوله ﷺ : (حدثني عمر أنه ما سابق أبا بكر إلى خير قط إلا سبقه به) يعني أبا بكر) .

الحديث أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧٧/٥) والديلمي في مسند الفردوس وابن عساكر في تاريخ دمشق (كما في كنزل العمال ١٢ / رقم ٣٥٦٢١و٣٥٦٦٧).

ولم أقف عليه في المطبوع من (مسند الفردوس) للديلمي . وانظر فتح المغيث (١٦٥/٤) وللفائدة قال المتقي الهندي في فاتحة كتابه (كنزل العمال) مشيراً إلى منهجه في عزو الأحاديث ومن ثم الحكم عليها صحة وضعفاً حيث قال : (١٠/١): ". . وللعقيلي في الضعفاء (عق) ولابن عدي في الكامل (عد) وللخطيب (خط) فإن كان في تاريخه أطلقت وإلا بينته ولابن عساكر (كر) وكل ما عزي لهؤلاء الأربعة ، وللحكيم الترمذي في نوادر الأصول أو للحاكم في تاريخه أو لابن الجارود في تاريخه أو للديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف فيستغني بالعزو إليها إلى بعضها عن بيان ضعفه . . ." .

أخص (رواية الشيخِ عن التلميذِ كروايةِ الزهري[١] ويحيى بن سعيد) الأنصاري[٢] (وربيعة) الرأي[٣] (وغيرهم عن مالك)[٤].

معرفةُ روايةُ النظيرِ عن نَظِيره

(و)دونه معرفة (رواية النظير) من المجتهدين (عن النظير كالثوري) سفيان[٥] (وأبي حنيفة) النعمان[٦] (عن مالكٍ حديث (الأَيِّمُ أحقُ بنفسِهَا من وَلِّيها)[٧] ومعرفةُ روايةُ الآباءِ عن الأبناء) المفيد رفع توهم

معرفة رواية الآباء عن الأبناء

---

(١) محمد بن مسلم بن عبيدا لله بن عبدا لله بن شهاب القرشي الزهري . أمام ثقة متفق على جلالته . (ت ١٢٤هـ). تذكرة الحفاظ (١٠٨/١) .

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، أبو سعيد القاضي ، ثقة ثبت (ت١٤٤هـ) التقريب (ص ٥٩١) .

(٣) ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي مولاهم ، أبو عثمان المدني ، المعروف بربيعة الرأي ، واسم أبيه فروخ . ثقة فقيه مشهور . (ت ١٣٦هـ) التقريب (ص٢٠٧).

(٤) تقدمة ترجمته (ص ٦٢)

(٥) تقدمت ترجمته (ص٦٢).

(٦) هو الإمام النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي (ت١٥٠هـ) تذكرة الحفاظ (١٦٨/١) .

(٧) رواية أبي حنيفة عن مالك أخرجها الحسين بن خسرو في مسنده كما في جامع مسانيد أبي حنيفة للخوارزمي (١١٩/٢) ،والخطيب في التاريخ (٣٧٦/٥) من طرق عن بكار بن الحسن عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن مالك بن أنس عن عبدا لله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس مرفوعا.

ورواية سفيان وابي حنيفة عن مالك .

أخرجها القاضي أبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري كما في (جامع مسانيد أبي حنيفة) للخوارزمي (١١٩/٢- ١٢٠) من طريق محمد بن الضحاك عن عمران بن عبدالرحمن عن بكار بن الحسن عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عنهما.

=

التحريف[١] (**كروايةِ العباسِ**[٢] **عن ابنه الفضل**[٣]) وكذا عن البحر عبدا لله[٤]، (**وعكسُه**) وهو الجادة[٥]، (**وكذا**) مما هو من الذي قبْلَه (**رواية الأمِّ عن ولدِها**) كروايةِ أنسٍ عن ابنته أمينة[٦].

والحديث صحيح أخرجه مسلم في الصحيح (٢/رقم ١٤٢١ ـ عبدالباقي) من طريق سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى ثلاثتهم عن مالك عن عبدا لله بن الفضل به مرفوعاً .

وانظر تفصيل تخريجه في الإرواء (٦/رقم ١٨٣٣) والسلسلة الصحيحة (٣/رقم ١٢١٦) للعلامة الألباني .

(١) وللخطيب البغدادي ـ رحمه ا لله ـ في ذلك كتاب اسمه (رواية الآباء عن الأبناء) انظر : المجمع المؤسس (٣٨٤/١) وعلوم الحديث (ص ٣١٣) .

(٢) العباس بن عبدالمطلب بن هاشم، عم النبي ﷺ. انظر التقريب (رقم ٣١٩٣) .

(٣) الفضل بن العباس بن عبدالمطلب ابن هاشم الهاشمي ، ابن عم النبي ﷺوأكبر ولد العباس استشهد في خلافة عمر . التقريب (رقم ٥٤٤٢) .

(٤) عبدا لله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف، ابن عم رسول ا لله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول ا للهﷺ بالفهم في القرآن ، أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة . من التقريب (رقم٣٤٣١) بتصرف.

(٥) أي أن رواية الأصاغر عن الأكابر، والتابعين عن الصحابة ، والأبناء عن الأبناء هي (الجادة المسلوكة الغالبة) قاله الحافظ في النزهة (ص ١٦١ مع النكت) .

(٦) أُمَينة بنت أنس بن مالك الأنصاري . قال عنها الحافظ (مقبولة) روى عنها أبوها . التقريب (ص ٧٤٣) . وانظر تهذيب الكمال (١٣٢/٣٥) .

ورواية والدها عنها في صحيح البخاري (٤/رقم ١٩٨٢ ـ فتح) من كتاب الصوم. حيث قال عقب سياقه الحديث : "وحدثتني ابنتي أمينة أنه دفن لصلبي إلى مقدم الحجاج البصرة بضع وعشرون ومائة " .

ومما يذكر هنا أيضاً رواية أم رومان زوج أبي بكر الصديق عن ابنتها عائشة رضي ا لله عنها في حديث تزويج عائشة .

=

المُدبَّج

(**ومعرفةُ المدبَّج**) بضمٍ ثم مهملة ومُوَّحَدة مشدَّدة ثم جيم (**وهو روايةُ الأقرانِ بعضهم عن بعض**) المفيد رفعِ ظن الزيادةِ في السنَد كرواية كلٍّ من أبي هريرةَ وعائشةَ عن الآخر[١] وكُلٌّ من مالك والأوزاعي[٢] عن الآخر[٣].

(**فإن روى أحدُهما عن الآخرِ ، ولم يرو الآخرُ عنه**) وخُصَّ بتسميته الأقران كالأعمش[٤] عن التيمي[٥]، (**فغيرُ مدبَّج**)، فكلُ مدبَّج أقران ولا عَكس.

ومعرفةُ روايةِ الإخوةِ والأخوَات

(**ومعرفةُ الإخوةِ والأخواتِ**)[٦] المفيدُ رفعَ ظَن أُخُوَّة من اشتركا في

انظر الإصابة (١٣/٢٠٨-٢٠٩) و اختصار علوم الحديث لابن كثير (٢/٥٤٥) .

(١) ضرب الحافظ الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢١٦) مثالاً مسنداً من رواية أبي هريرة عن عائشة ، ورواية عائشة عن أبي هريرة رضي ا لله عنهما ـ فلينظر.

(٢) هو عبدالرحمن بن عمرو ، أبو عمرو الدمشقي الأوزاعي الإمام الحافظ الحجة . انظر تذكرة الحفاظ (١/١٧٨) .

(٣) انظر مثال رواية مالك عن الأوزاعي والعكس في (معرفة علوم الحديث) (ص٢١٧-٢١٨).

(٤) سلمان بن مهران الأعمش ـ ثقة إمام حافظ ـ الميزان (٢/٢٢٤) و تهذيب الكمال (١٢/٧٦).

(٥) سليمان بن طرخان التيمي البصري، ثقة عابد روى عن الأعمش وهو من أقرانه، ولم يرو عنه الأعمش . التقريب (ص٢٥٢) . وانظر تهذيب الكمال (١٢/٥) ،وتهذيب التهذيب (٤/٢٠١) .

(٦) صنف في هذا النوع جماعة من الأئمة كعلي بن المديني ـ وأشار محقق كتاب الباعث الحثيث الأخ الشيخ علي الحلبي إلى أن الكتاب قد طبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة (٢/٥٣٩) .

=

اسم الأب[١] (**كعمر**[٢] **وزيد**[٣] **ابني الخطاب**)، وعتبة[٤] وعبدا لله[٥] ابني مسعود، وأسماء[٦] وعائشة[٧] ابنتي الصديق، وكلهم صحابة.

السّابق واللاحق

(و) معرفةُ (**مَن اشتركَ عنه في الروايةِ اثنانِ تباعد ما بين وفَاتَيهِمَا**)[٨] المفيدُ رفعَ ظنٍّ سقوطٍ في مسند المتأخر[٩]، ويسمى السابقُ

وكذا للإمام أبي داود السجستاني رسالة في ذلك ، واشار كذلك المحقق المذكور أنها طبعت مع الكتاب الأول (٥٣٩/٢) وغيرهم من الأئمة .فتح المغيث (١٧٢/٤).

(١) والمعنى "الأمن من ظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب، أو ظن الغلط" . فتح المغيث (١٧٢/٤) وانظر منهج ذوي النظر (ص٢٣٧) .

(٢) هو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بن نفيل.غني عن التعريف.التقريب (ص٤١٢).

(٣) زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي، أخو عمر بن الخطاب رضي ا لله عنهما، أسلم قبل عمر واستشهد باليمامة . صحابي جليل. التقريب (٢٢٣).

(٤) الصحابي عتبة بن مسعود الهذلي ، أخو عبدا لله لأبويه ، مات قبل عبدا لله زمن عمر بن الخطاب رضي ا لله عنهم . الإصابة (٣٨٠/٦) .

(٥) الصحابي الجليل عبدا لله بن مسعود بن غافل الهذلي ، أبو عبدالرحمن من السابقين الأولين ومن كبار علماء الصحابة رضي ا لله عنهم ، أمره عمر على الكوفة . التقريب (ص ٣٢٣).

(٦) أسماء بنت أبي بكر الصديق ـ رضي ا لله عنهما ــ أم ابن الزبير، من المهاجرات ، عُمِّرت نحو المائة ، وعاشت بعد أن صلب ولدها عشر ليال، وابناها : عروة وعبدا لله . ماتت بمكة (٧٣هـ) . الكاشف (٥٠٢/٢) .

(٧) عائشة أم المؤمنين رضي ا لله عنها وعن أبيها بنت أبي بكر الصديق، حبيبة رسول ا لله ﷺ أفقه نساء الأمة ، ومناقبها جمة ، عاشت خمساً وستين سنة ، توفيت سنة (٥٨هـ) بالبقيع . الكاشف (٥١٣/٢) .

(٨) للحافظ الخطيب فيه كتاب سماه (السابق واللاحق) طبع .

(٩) وله فوائد أخرى منها (تفقه الطالب في معرفة العالي والنازل ، والأقدم من الرواة عن الشيخ ، ومن به ختم حديثه ، وتقريب حلاوة علو الإسناد في القلوب) فتح المغيث (١٩٤/٤).

واللاحقُ، (**كالسرَّاج**)[١] بتشديد الراء ثم جيم ، (**فإن البخاري روى عنه**) أشياء في تاريخه وغيره، (**وكذا**) روى عنه (**الخَفَّاف**)[٢] بمعجمة مفتوحة ثم فائين أولاهما مشددة، (**وبين وفاتيهما مائةٌ وسبعٌ**) بل ثمان (**وثلاثونَ سنة أو أكثر**) من ثمان[٣].بدون ترددٍ ، وأكثرُ ما علمتُه في أمثلتِه بالسماعِ خاصةً مَنْ بَيْنَ وفاتيهما مائة وخمسون[٤].

من لم يَروِ عَنْه إلاّ واحِد

(و)معرفةُ (**مَن لم يروِ عنه إلا واحدٌ من الصحابةِ فمن بَعْدَهم**) من التابعين و غيرهم[٥]، (**كمحمَّد بن صفوان**) الأنصاري[٦] الصحابي (**لم يروِ عنه غيرُ الشَّعبي**) بفتح المعجمة عامر[٧] ،

---

(١) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي مولاهم النيسابوري الإمام الثقة (ت٣١٣هـ) . التذكرة (٧٣١/٢).

(٢) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر الزاهد الخفاف النيسابوري مسند خراسان (ت ٣٩٥هـ) انظر الشذرات (١٤٥/٣).

(٣) ذلك أن البخاري مات سنة (٢٥٦هـ) والخفاف مات سنة (٣٩٥هـ) فيكون بين وفاتيهما (١٣٩) سنة .

(٤) وانظر نزهة النظر (ص١٦٣- مع النكت) وفتح المغيث (١٩٦/٤) .

(٥) وللإمام مسلم بن الحجاج مصنف في ذلك ، المنفردات والوحدان طبع بالهند طبعة حجرية، وأيضاً في بيروت عام ١٤٠٨هـ تحقيق د. عبدالغفار البنداري والسعيد زغلول ، نشر دار الكتب العلمية ، وكذلك الإمام النسائي صنف في ذلك وقد طبع ضمن ثلاث رسائل حديثية للإمام النسائي - الأردن .
وكذلك الإمام محمد بن الحسين الأزدي وكتابه (المخزون في علم الحديث) مطبوع.
وغيرهم . وانظر فتح المغيث (١٩٩/٤) ومقدمة تحقيق الأخ محمد إقبال محمد لكتاب (المخزون في علم الحديث) (ص١٤-١٧) .

(٦) أبو مرحب . انظر تجريد أسماء الصحابة (٥٨/٢) .

(٧) عامر بن شراحيل الهمداني الشعبي . انظر تذكرة الحفاظ (٧٩/١) .

و[كحُصَيْن][١] بن محمد الأنصاري التَّابعي ، تفردَ عنه الزُهري، وكزيدِ بن رباحِ المدني[٢] من الطبقة الثالثةِ تفردَ عنه مالك . وفائدتُه في الصحابةِ أن مما تثبت به الصحبة قول التابعي الثِّقة[٣]، وفي من بَعدَهُم عدمُ زوال جهالةِ العينِ عنه ، وإن كان المختارُ خلافه.

معرِفَةُ الأسماءِ والنعوت

(و)معرفةُ **(من عُرِفَ بأسماءَ أو نعوتٍ)**[٤] من كُنْيَةٍ أو لقبٍ أو صفةٍ

وانظر في تفرده عن محمد بن صفوان رضي الله عنه . معرفة علوم الحديث (ص١٥٨) ، ومقدمة ابن الصلاح (ص٣١٩) وفتح المغيث (١٩٩/٤) ، واختصار علوم الحديث (٥٦٣/٢).

(١) في الأصل (كخصيف) بالخاء والفاء ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبته ، والتصويب من (ب) وهو حصين بن محمد الأنصاري السالمي المدني . قال ابن أبي حاتم عن أبيه روى عن عتبان بن مالك ، روى عنه الزهري . مرسل .
انظر الجرح والتعديل (٣/رقم ٨٥٠) وتهذيب الكمال (٥٤٠/٦) والجمع بين رجال الصحيحين (١٠٩/١) .

(٢) (زيد بن رباح مولى الأدرم بن غالب بن بني فهر ، مديني ، روى عن أبي عبدا لله الأغر روى عنه مالك بن أنس ،وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : ما أرى بحديثه بأساً) الجرح والتعديل (٥٦٣/٣) .
وقال ابن عبدالبر: "هو ثقة ، مأمون على ماحمل وروى ، روى عنه مالك بن أنس وغيره" التمهيد (١٥/٦) ، وله ترجمة في الميزان (١٠٣/٢) ، والتهذيب (٤١٢/٣) (وإسعاف المبطأ برجال الموطأ) (ص ١١) .

(٣) في نسخة (ب) (التابعي والثقة) وكذا في المطبوعة (ص ٣٨) .

(٤) صنف الإمام عبدالغني بن سعيد المصري في ذلك كتاباً وهو (إيضاح الإشكال) . اختصار علوم الحديث (٥٧٣/٢) وانظر فتح المغيث (٢٠٢/٤) ، وكذلك صنف مثله الإمام الخطيب البغدادي وكتابه (موضح أوهام الجمع والتفريق) مطبوع . والإمام محمد بن علي بن عبد الصوري .
انظر النزهة (ص ١٣٣ ـ مع النكت) ، وفتح المغيث (٢٠٣/٤) ، وتوضيح الأفكار (٤٨٢/٢).

أو حِرْفَة أو نَسَبٍ، (**مُتَعَدِّدَة**) مما يعتني به المدَلِّس غَالباً أو من يَرومُ تَيَقُظ الرَّاوي بحيثُ يأمنُ ظنَّ توهم الواحد اثنَين فأكثر[١]، (**كمحمد بن السائب الكلبي المفسر**) المتَّفَقِ على ضَعْفِه[٢]، قيل فيه حماد ، وأبو النضر ،وأبو سعيد ، وأبو هشام[٣].

معرفَةُ الأسْمَاء والكُنَى والألقَاب

(**ومعرفةُ الأسماءِ[٤] والكُنَى[٥] والألقابِ**)[٦] مما من فَوَائِده[٧] رفعُ ظنِ الواحد جماعة.

معرفَة المُفرَدَات

(**معرفةُ مفرداتِ ذلك**) كلِه التي لا يكونُ منها سوى الواحد مما من فائِدَتِه[٨] تَضْمن ضَبْطها ، فإن جُلَّه مما

---

(١) وأيضاً (الأمن من اشتباه الضعيف بالثقة وعكسه) فتح المغيث (٢٠٢/٤).

(٢) انظر فيه : التاريخ الكبير للبخاري (٢٨٣/١) والضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم ٤٦٧) ، والمجروحين لابن حبان (٢٥٣/٢) ، والكامل لابن عدي (٢١٢٧/٦) والميزان (٥٥٦/٣) .

(٣) انظر تفصيل ذلك وبيانه في الموضح للخطيب (١٦/١) و (٣٥٤/٢ وما بعدها) ، وأيضاً اختصار علوم الحديث (٥٧٤/٢) ، وعلوم الحديث (ص٣٢٣) ، والإرشاد (٦٥٢/٢) ، والنزهة (ص ١٣٣ـ مع النكت) .

(٤) الاسم : ما يوضع علامة على المسمى . فتح المغيث (٢٠٧/٤) وانظر التبصرة (١١٢/٣) .

(٥) الكنية : ما صدرت بأب أو أم أو ابن أو بنت . انظر التعريفات للجرجاني (ص١٨٧) ، والتبصرة والتذكرة (١١٢/٣) ، وفتح المغيث (٢٠٧/٤) .

(٦) اللقب : ما يوضع علامة للتعريف لا على سبيل الاسمية العلمية ، مما دل لرفعة كزين العابدين أو صنعة كأنف الناقة . فتح المغيث (٢٠٧/٤) . وانظر التبصرة (١١٢/٣) .

(٧) انظر التبصرة والتذكرة (١١٥/٣) وفتح المغيث (٢١٣/٤).

(٨) قارن بـ (فتح المغيث) (٢٠٧/٤ـ٢٠٨) .

يُشـــكل لقلـةِ دَوَرَانِـه علـى الألسِـنَة، كسَـنْدَر(١)، وأبـي السَّـنَابِل(٢)، ومُشْكَدَانَه(٣).

---

(١) سندر : بفتح المهملتين بينهما نون ، بوزن جعفر . وهو مولى زنباع الجذامي ، له صحبة ورواية ، والمشهور أنه يكنى : أبا عبدا لله .
انظر التاريخ الكبير للبخاري (٤/٢١٠) ، والجرح والتعديل (٤/٢٢٠) ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٢٧) ، واختصار علوم الحديث (٢/٥٨١) .

(٢) في اسمه اختلاف ، وهو ابن بعكك بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبدالدار القرشي العبدري، صحابي سكن الكوفة ، وهو من مسلمة الفتح.
قيل في اسمه : لبيد ربه ، وقيل عمرو، وقيل عامر ، وغير ذلك .
انظر : «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٨٦) ، و«الكنى» لمسلم (١/٤١٤) و«الاستيعاب» (١١/٣١١ـ بحاشية الإصابة) و«تصحيفات المحدثين» العسكري (٣/١٠٠٤) .، و«الإصابة» (١١/١٨٠ ـ بحاشيته الاستيعاب) ، و«أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ» لأبي الفتح الأزدي (رقم ٧٩،ص ٤٨) .

(٣) بضم الميم وسكون الشين وضم الكاف ، وهي كلمة فارسية : ومعناها إما وعاء المسك أو حبته . وسبب تسميته بذلك ما أسنده ابن الجوزي إلى الحسين بن محمد ابن الفهم قال ، قلت : لأبي عبدالرحمن عبدا لله بن عمر الجعفي من سماك مشكدانة ؟ قال : رآني أبو نعيم وثيابي نظيفة ورائحتي طيبة فقال : ما أنت إلا مشكدانه ، فبقيت علي" كشف النقاب (٢/٤١٥) .
وهي لقب لـ / عبدا لله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموي مولاهم الجعفي.
انظر كشف النقاب (٢/رقم ١٣٦٤) ، والمعجم المشتمل لابن عساكر (٤٨٨) وتهذيب الكمال (١٥/٣٤٥) ، والتاريخ الكبير (٥/١٤٥) ، وفتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب للشيخ حماد الأنصاري (ص ١١٤رقم ٢٩٤) ، والإرشاد (٢/٦٩٥) .
ومما يحسن إكماله هنا تتميماً للفائدة أن في معرفة الأسماء المفردة صنف الإمام الحافظ أحمد بن هارون البرديجي كتاباً سماه (طبقات الأسماء المفردة) طبع.

=

(و)معرفةُ (من اشتُهِرَ بالاسم دونَ الكُنْيَةِ)[1] وإن كانت معلومة

معرفة من اشتهر بالاسم دون الكنية

واستدرك عليه واعترض من الأمام أبي عبدا لله بن بكير . طبع استدراكه بذيل الطبقات. وكذا مما ألف في الأسماء والكنى ، (الكنى والأسماء) لمسلم ــ طبع ، و (الأسامي والكنى) للإمام أحمد ـ طبع .

و(أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول ا لله ﷺ) للأزدي طبع .

و(الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى) لابن عبدالبر ـ مطبوع.

و(الكنى والأسماء) للدولابي ـ طبع .

و(الأسماء والكنى) لأبي أحمد الحاكم ـ طبع جزء منه .

و(المقتنى في سرد الكنى) للذهبي ـ طبع .

وصنف أيضاً على بن المديني والنسائي وابن مندة وابن ابي شيبة وابن أبي حاتم وشباب العصفري وابن الجارود وغيرهم .

وكذا الفت مؤلفات في الألقاب منها (نزهة الألباب في معرفة الألقاب) للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ طبع .

و (كشف النقاب عن الأسماء والألقاب) لابن الجوزي ـ طبع .

وانظر مقدمة تحقيق (كشف النقاب) فقد ذكر (٢٤) كتاباً في الألقاب (٤٧/١).

ومما ينبه إليه أن أئمة الحديث إنما يذكرون باللقب على سبيل التعريف والتمييز، لا على وجه الذم واللمز والتنابز ، فليعرف هذا فإنه مهم لأن فعلهم جائز والآخر محرم.

وللحافظ ابن حجر بيان بديع في هذا الخصوص في مقدمته لكتابه (نزهة الألباب) (٣٩/١ـ وما بعدها) .

وانظر اختصار علوم الحديث (٦١٠/٢) ،وفتح المغيث (٢٢٤/٤) ، وحكم اللقب في الشريعة الإسلامية من مقدمة كتاب فتح الوهاب للشيخ حماد الأنصاري (ص٧ وما بعدها) .

(١) انظر علوم الحديث (ص ٣٣٦) ، والإرشاد (٦٧٩/٢) والمقنع (٥٨١/٢).

كسلمان الفارسي[١]، (وعكسه)[٢] كأبي الضحى[٣].

معرفةُ من وافَقَ اسْمُه اسمَ أبيهِ

(و)معرفةُ (من وافقَ اسمه اسمَ أبيهِ) كالحسن بن الحسن[٤] الموافق لاسم جده أيضاً، وفي شيوخِ المؤلّف ابن سيِّد النَّاس[٥] والقَلانسي[٦] كلٌّ منهما محمد بن محمد بن محمد.

المؤتلف والمختَلِف

(و)معرفةُ (المؤتلفِ) خَطاً (والمختلفِ) لَفْظَاً كجَرِير وحَرِيز، مما

---

(١) سلمان الفارسي، أبو عبدالله، يقال له: سلمان الخير، اصله من أصبهان، أول مشاهده الخندق، ت (٣٤هـ). التقريب (ص٢٤٦).

(٢) أي من اشتهر بالكنية دون الإسم. وهو القسم التاسع من أقسام أصحاب الكنى — كما هي عند ابن الصلاح وغيره، ولأصحاب الكنى أضْرب تسعاً، وزاد بعضهم عشرة - انظرها في علوم الحديث (ص ٣٣٠)، والمقنع (٥٧١/٢)، فتح المغيث (٢١٥/٤)، والإرشاد (٦٦٩/٢)، والتبصرة (١١٧/٣)، واختصار علوم الحديث (٥٩٥/٢)، والتقييد والإيضاح (ص٣٢٢).

(٣) هو مسلم بن صبيح - بالتصغير - الهمداني، أبو الضحى الكوفي، العطار مشهور بكنيته، ثقة فاضل. التقريب (ص ٥٣٠).

(٤) الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني - انظر — تهذيب الكمال (٨٤/٦) والتقريب (ص ١٥٩).

(٥) هو الإمام الحافظ المتقن الأديب البارع فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ابن عبدالله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس. (ت ٧٣٤هـ).
انظر: الدرر الكامنة (٣٣٠/٤) الوافي بالوفيات للصفدي (٢٨٩/١)، وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (٣٥٠).

(٦) هو الشيخ المسند المكثر الرحلة فتح الدين أبو الحرم محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحرم بن أبي طالب بن عبدالجبار القلانسي الحنبلي (ت ٧٦٥هـ).
ترجمته في «ذيل العبر» لأبي زرعة العراقي (١٦٠/١)، و«المقصد» الأحمد لابن مفلح (٥٢٢/٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٢٠٦/٦).

فائدتُه عدمُ التحريفِ[1].

(و)معرفةُ (المتفقِ) خَطاً ونُطقاً ، (والمفترقِ) جَدّاً أو نِسبَةً أو غير السمُتّفق والمُفتَرق

(١) فن مهم وجليل ، قال النووي : "من لم يعرفه كثر خطؤه ، ويقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث . . ." الإرشاد (٢/٦٩٦).
وفيه مصنفات عديدة منها :
(الإكمال) لابن ماكولا ، طبع بتحقيق العلامة ذهبي العصر عبدالرحمن المعلمي لسبعة أجزاء منه ، وأتمه ابن نقطة ، طبع بعضه باسم (تكملة الإكمال) بلغ أربع مجلدات حتى الآن ، وذيل عليه منصور بن سلم الاسكندري . مخطوط ، وكذا ذيل ابن الصابوني وكتابه (تكملة إكمال الإكمال) مطبوع .
وكذا صنف الإمام عبدالغني بن سعيد الأزدي كتابين : أحدهما (مشتبه النسبة) والآخر (المؤتلف والمختلف) مطبوعان في الهند .
وصنف أيضاً الإمام الدارقطني وكتابه (المؤتلف والمختلف) مطبوع .
واستدرك عليهما (أي على الدارقطني والأزدي) الخطيب البغدادي في كتاب سماه (المؤتلف والمختلف) . مخطوط .
وكذا الذهبي وكتابه (المشتبه) وللسخاوي انتقاد عليه انظره في (فتح المغيث) (٤/٢٣١).
واختصر الإمام ابن حجر كتاب الذهبي المذكور آنفاً وسماه (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) طبع ـ قال السخاوي ـ وقد اختصره شيخنا فضبطه بالحروف على الطريقة المرضية ، وزاد ما يتعجب من كثرته مع شدة تحريره واختصاره ، فإنه في مجلد واحد، وميز في كل حرف منه الأسماء عن الأنساب . .) فتح المغيث (٤/٢٣٢).
وللإمام ابن ناصر الدين الدمشقي مصنف كبير أسماه (توضيح المشتبه) أي مشتبه الذهبي . مطبوع .
وانظر مزيداً للكتب المؤلفة في المؤتلف والمختلف مقدمة تحقيق المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/٧٠-٨٠) .

ذلك[(١)] مما فائدتُه رفعُ ظـنِ الاثنين واحداً، كالخليل بن أحمد البصري صاحبِ العَرُوض اسم جده عمرو[(٢)]، وآخر بصري أيضاً اسم جده بشر[(٣)]، في جماعة[(٤)].

---

(١) قال ابن الصلاح : "وهذا - أي الفن - ما يسمى في أصول الفقه : المشترك" أي اللفظي لا المعنوي . علوم الحديث (ص ٣٥٨) .
وانظر «المقنع» (٦١٤/٢) ، و«فتح المغيث» (٢٦٩/٤) . وهو على أقسام عدة . انظرها في «علوم الحديث» (ص ٣٥٨وما بعدها) ، و«الإرشاد» (٧٣٠/٢ وما بعدها) ، و«المقنع» (٦١٤/٢ وما بعدها) ، «المنهل الروي» (ص ١٢٧-١٢٨)، و«التقييد والايضاح» (ص ٣٥٦ وما بعدها) وغيرها من كتب المصطلح .
وقد صنف فيه الإمام الخطيب كتاباً حافلاً المسمى بـ (المتفق والمفترق) مخطوط.
انتقده الإمام ابن الصلاح بقوله : "وللخطيب فيه كتاب حفيلٌ، غير أنه لم يستوف الأقسام التي أذكرها . . . " ثم ذكر ملاحظاته (علوم الحديث) ص (٦١٤) .
وللإمام ابن حجر تلخيص عليه حيث قال في النزهة . (ص١٧٦ - مع النكت) : "وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة" وأشار الإمام السخاوي في فتح المغيث : "أنه لم يكمله حيث قال : "فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيراً مع قوله في شرح النخبة" فذكر الكلام الآنف الذكر . ثم قال : "وقد شرعت في تكملته مع استدراك أشياء فاتته " «فتح المغيث» (٢٦٩/٤) .

(٢) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري النحوي صاحب العروض ، وهو أول من استخرجه ، وله كتاب (العين) وهو شيخ سيبويه (ت ١٧٠هـ) .
انظر «الثقات» لابن حبان (٢٢٩/٨) ، و«وفيات الأعيان» (٢٤٤/٢) ، و«المتفق والمفترق» للخطيب (٨٩/١/ب) ، و«فتح المغيث» (٢٧٠/٤) .

(٣) الخليل بن أحمد بن بشر بن المستنير ، أبو بشر المرني البصري.
«التاريخ الكبير» (٢٠٠/٣) ، و«الثقات» (٢٣٠/٨) ، «الجرح والتعديل» (٣٨٠/٢) ، «الإكمال» (١٧٣/٣) ، و«المتفق والمفترق» (٩٠/١/أ) .

(٤) وهم ستة أشخاص اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وكلهم في طبقة متقاربة .

=

ما تركّبَ من النوعَينِ قبلَه

(و)معرفةُ (**ما تركّب منهُمَا**)[١] كمحمد بن عقيل، اثنان أولهما بفتح أوله نيسابوري، وثانيهما بضمه فريابي[٢].

المتشابه

(و)منهُ مما هوَ ضِدُّه (**المتشَابِه**)[٣] كعباس وعيَّاش اسم أبي كل منهما الوليد، وهما بصريان ، أولهما بموحدة ومهملة ، وثانيهما بتحتانية ومعجمة[٤]، ومن فائدةِ كلٍ منهما دفعُ ظنِ الاتحادِ لعدمِ الضبطِ، ومن

انظرهم في «علوم الحديث» (ص ٣٥٨-٣٥٩) ، و«المقنع» (٢/٦١٤-٦١٥)، و«الإرشاد» (٢/٧٣١-٧٣٣) ، و«المنهل الروي» (ص ١٢٧) ، و«اختصار علوم الحديث» (٢/٦٢٦-٦٢٧) .

وقد زاد العراقي سابعاً وثامناً، لذا قال السخاوي : "وبالجملة فتتبع المتباعدين في الطبقة ليس فيه كبير طائل ، وقد قال شيخنا في «مختصر التهذيب» - (٣/١٦٦) - : "وأما من يقال له الخليل بن أحمد غير العروضي والمزني ومن قرب من عصرهما لو صح فجماعة تزيد عدتهم على العشرة ، قد ذكرتهم فيما كتبته على علوم الحديث لابن الصلاح سبقني شيخنا في النكت إلى نحو النصف" فتح المغيث (٤/٢٧٤).

(١) وللخطيب فيه كتاب سماه (تلخيص المتشابه في الرسم) مطبوع في مجلدين.

(٢)انظر ترجمتهما وشئ من روايتهما في (تلخيص المتشابه) للخطيب (١/رقم ١٦٧و رقم ١٧١) .

فالأول : هو محمد بن عقيل بن خويلد الخزاعي من أهل نيسابور ، صدوق حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها . التقريب (٤٩٧).

والثاني : محمد بن عقيل أبو سعيد الفريابي ، سكن مصر .

انظر تبصير المنتبه (٣/٩٦٠).

(٣)وهو النوع الثاني أو القسم الثاني من تلخيص المشتبه ، وهو ما حصل الاختلاف فيه في الإسم والاختلاف في اسم الأب، انظر فتح المغيث (٤/٢٨٦).

(٤)عباس بن الوليد بن نصر أبو الفضل النرسي .

عياش بن الوليد ، أبو الوليد الرقام البصري .

انظرهما في تلخيص المتشابه (١/٥٣٠و٥٣٣) .

المتشابه ما قد يقعُ فيهِ القَلبُ[١]، كما تقدَّم ، الوليدُ بن مسلم ومُسلمُ بن الوليد[٢].

معرفةُ من نُسِبَ إلى غَير أبيه

(و)معرفةُ (المنسوبِ إلى غيرِ أبيه[٣] : **كبلال بن حمامة**)[٤] بفتح أوله

---

(١) قال الإمام العراقي في التبصرة (٢٢٣/٣) : "هذا النوع مما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في صورة الخط، وذلك أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطاً ولفظاً، واسم الآخر كاسم أبي الأول فينقلب على بعض أهل الحديث" .
وله فوائد منها : "ضبط الأمن من توهم القلب" قاله السخاوي . فتح المغيث (٢٩٠/٤) وانظر فتح الباقي للأنصاري (٢٢٣/٣) .
وللإمام الخطيب فيه مصنف (رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب) .
انظر علوم الحديث (٣٦٩) ، والإرشاد (٧٤٨/٢) ، والمقنع (٦٢٥/٢) ، والتبصرة (٢٢٣/٣) ، وفتح المغيث (٢٩١/٤) .

(٢) الوليد بن مسلم الدمشقي ، أبو العباس ، ثقة كثير التدليس والتسوية.
تهذيب الكمال (ج٣/ل١٤٧٤) ، والتقريب (ص٥٨٤) ، والميزان (٣٤٧/٣) .
والثاني : مسلم بن الوليد بن رباح المدني . روى عن عبدالمطلب بن عبدا لله بن حنطب.
قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول ذلك ، وقال : كان البخاري أخرج هذا الاسم في باب (الوليد بن مسلم) ، فقال أبو زرعة : إنما هو مسلم بن الوليد، وكذا قال أبي .
الجرح والتعديل (١٩٧/٨) ، وبيان خطأ البخاري (ص ١٣٠) ، وانظر : اختصار علوم الحديث (٦٣٧/٢) ، وفتح المغيث (٢٩٠/٤-٢٩١).

(٣) وهذا على ضروب وهي :
أ ـ من نسب إلى أمه .
ب ـ من نسب إلى جدته .
ج ـ من نسب إلى جده .
د ـ من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب .
انظر تفصيل ذلك في : مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧٠) ، والإرشاد (٧٥١/٢)، والمقنع (٦٢٦/٢) ، والتقريب مع التدريب (٣٣٦/٢) ، فتح المغيث (٢٩٢/٤) .

وهو الحبشي المؤذن، فهي أمه ، وأبوه رَبَاح، وفائدتُه دفعُ ظنِّ التعدد[١].

معرفةُ النِسْبَةِ إلى غَير الظَّاهر

(و)معرفةُ **(النسبةِ التي يَسبقُ إلى الفَهم مِنها شَئ، وهي بخلافِه**[٢]، **كأبي مسعود)** عقبةَ بن عمرو الأنصاري **(البَدري**[٣]، **فإنه نزَلَ بدراً ولم يشهدهَا)** وعليهِ غير واحد[٤]، ولكن قد عدَّه البُخَاري في صحيحه فيمن شَهِدَهَا[٥]، وعدَّه أيضاً فِيهم مسلم[٦]، والمثبتُ مُقدم[٧].

---

(٤) بلال بن رباح المؤذن، أبو عبدا لله ، مولى أبي بكر ، من السابقين الأولين، وشهد بدراً والمشاهد . التقريب (ص ١٢٩) .

(١) وذلك عند نسبته إلى أبيه ، أو دفع ظن الاثنين واحداً عن موافقة اسميهما واسم أبي أحدهما اسم الجد الذي نسب إليه الآخر .
فتح المغيث (٤/٢٩٢) ، وانظر فتح الباقي (٣/٢٢٤).

(٢) قال العراقي ـ رحمه ا لله ـ في التبصرة (٣/٢٢٧) : "قد ينسب الراوي إلى نسبة من مكان أو وقعة به أو قبيلة أو صنعة وليس الظاهر الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل لعارض عرض من نزوله ذلك المكان أو تلك القبيلة أو نحو ذلك".
وانظر فتح المغيث (٤/٢٩٦) ، وتوضيح الأفكار (٢/٤٩٧) ، وفتح الباقي (٣/٢٢٧) .

(٣) هو الصحابي الجليل عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري ، أبو مسعود البدري الخزرجي.
الجمع بين رجال الصحيحين للمقدسي (١/٣٨٠) ، وتجريد أسماء الصحابة للذهبي (١/٣٨٥).

(٤) بل ذكر ابن كثير رحمه ا لله أنه قول (الجمهور) اختصار علوم الحديث (٢/٦٤٦) وانظر التبصرة (٣/٢٢٨) ، وفتح المغيث (٤/٢٩٧) .

(٥) الصحيح (٧/رقم ٤٠٠٧ـ فتح) .

(٦) الكنى لمسلم (٢/٧٧٨) بل جزم بقوله (شهد بدراً) .

(٧) انظر فتح المغيث (٤/٢٩٤) ، والباعث الحثيث (٢/٦٤٦).

المُبهَمات

(و)معرفةُ (المبهمات) مما في أصلِ السَّنَد أو في المتن[١]، كرجل وامرأة[٢]، وهما مُهِمَّان[٣]، وأوَّلهما أهَمُّهُمَا.

معرفةُ التَّواريخ للرُّوَاة وَوَفَيَّاتهم

(و)معرفةُ (التواريخِ) ، (و)كذا (الوَفِيَّات) التي هي فردٌ منها[٤]، مما

---

(١) وفيه مصنفات عدة ، منها ماصنفه الإمام الحافظ عبدالغني بن سعيد المصري وكتابه هو (الغوامض والمبهمات) طبع .
وكذا ما صنفه الإمام الحافظ الخطيب البغدادي وكتابه هو (الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة) طبع .
وابن بشكوال وكتابه (غوامض الأسماء المبهمة) مطبوع . قال السخاوي (وهو أجمعها) فتح المغيث (٣٠١/٤) . وانظر المقنع (٦٣٢/٢) .
واختصر النووي كتاب الخطيب وسماه (الإشارات إلى المبهمات) .
وللولي العراقي (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) مطبوع.
وغيرهم . انظر ـ فتح المغيث ـ (٣٠١/٤-٣٠٢) .
(٢) هذا قسم من أقسام (المبهمات) وإلا فهي أقسام أربعة :
١ ـ ما أبهمها ـ كرجل وامرأة ـ
٢ ـ ابن فلان ، أو ابنة فلانة ، وشبهه .
٣ ـ العم والعمة ونحوهما .
٤ ـ الزوج والزوجة .
وانظر علوم الحديث (ص ٣٧٦) ، والإرشاد (٧٦٢/٢) ، والمقنع (٦٣٣/٢)وغيرها .
(٣) لأن من فائدته "زوال الجهالة التي يرد الخبر معها ، حيث يكون الإيهام في أصل الإسناد ، كأن يقال : أخبرني رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم ، لأن شرط قبول الخبر كما علم عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته ؟ بل ولو فرض تعديل الراوي عنه له مع إبهامه إياه، لا يكفي على الأصح. وكذا من فوائده أن يكون المبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر ، فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عرف زمن إسلام ذلك الصحابي ، وكان قد أخبر عن قصة قد شاهدها وهومسلم" قاله السخاوي في فتح المغيث (٣٠١/٤) .
وانظر النزهة (ص ١٣٥ـ مع النكت) ، وفتح الباقي (٢٣٠/٣) .
(٤) فيه مصنفات عديدة ـ انظر فتح المغيث (٣١٤/٤وما بعدها) .

يعرفُ به إدراكُ الراوي لمن روى عَنْه[1].

معرفةُ الثقاتِ والضُّعَفَاء

(و)معرفةُ **(الثقاتِ والضعفاء)**[2] التي يتميزُ بهَا المقبولُ «في الحديث عن غَيره، **(ومن اختلفَ فيهِ مِنْهُم ، فَيُرجَّحُ بالميزانِ)** أي بالعدل

(١) وكذا يتبين ما في السند من انقطاع أو اعضال أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي، وهل سمع من شيخه قبل أم بعد الاختلاط، وكذا تبين التصحيف في الأنساب ، وكذا يبين به الناسخ من المنسوخ . . .الخ من الفوائد " انظر فتح المغيث (٣١٢/٤).

(٢) صنفت فيه عدة تصانيف ، منها ما هو مفرد للضعفاء مثل :
(الضعفاء الصغير) للإمام البخاري - مطبوع - .
و (الضعفاء والمتروكين) للنسائي - مطبوع - .
و (أحوال الرجال) الجوزجاني - مطبوع - .
و (الضعفاء) أو (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين) لأبي زرعة الرازي . مطبوع .
(والضعفاء) للعقيلي . طبع .
وانظر تعليق الشيخ عبدا لله الجديع حول طبعة القلعجي لـ (الضعفاء) في حاشية (المقنع) (٦٥٧/٢) . و (المجروحين) لابن حبان البستي - طبع .
و(الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي . طبع .
و(الضعفاء والمتروكون) للدارقطني - طبع . وغيرها .
وفي الثقات مثل :
(معرفة الثقات) للعجلي . طبع .
و(الثقات) لابن حبان البستي . طبع .
و(تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين . طبع . وغيرها .
وهناك كتب جمعت بين الضعفاء والثقات مثل :
(التاريخ الكبير) للإمام البخاري . طبع . والجرح والتعديل لابن أبي حاتم . طبع.
و(التاريخ) ليحيى بن معين . طبع .
و(التاريخ الصغير) للإمام البخاري . طبع . وغيرها .

والقِسْط[١]، مُرَاعِيَاً في ذَلِك»[٢] التَّحري والاعتِدَال ، تاركاً التَّسَاهُل والاحتمال[٣].

معرفةُ الاختلاطِ في الرُّواة

(و)معرفةُ (من اختلط[٤] في آخرِ عُمره من الثِّقَات، وخَرِف[٥] منهم)، كسعيد ابن أبي عروبة[٦].

(و)معرفةُ (من روى قبلَ ذَلِكَ) أي في حالِ صِحَّتِه، (عَنْهُم) فإنه المقبول، أمَّا مَن شَكَّ فيه أو كان بَعْدَه فلا. (و)معرفةُ (من احترقت كُتُبُه) كالمؤلف[٧]، (أو ذَهَبَت) كابن لهيعة[٨] (فَرَجَعَ إلى حِفْظِه فَسَاء) ، والحُكْمُ

---

(١) العلم والعدل أساسا الحكم ، إذ بدونهما يكون المرء المتكلم قد وقع في الظلم لنفسه ولغيره، لذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في الوصية الكبرى (ص٢٨)، عند قوله تعالى : ﴿وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾ [الأحزاب : ٧٢] : "فإذا من الله على الإنسان بالعلم والعدل أنقذه من هذا الظلام . . . ".
وقال أيضاً في (ص ٦٧) : " فإن السنة مبناها على العلم والعدل والاتباع لكتاب الله وسنة رسول ﷺ " .

(٢) ما بين القوسين « » ساقط من النسخة (ب) وكذا من المطبوعة (ص ٤٢) .

(٣)وانظر التعليق رقم (١) (٧٦) ..

(٤) قال الجوهري:"خلطت الشئ بغيره خلطاً، فاختلط ، وخالطه مخالطة وخلاطاً ، واختلط فلان أي فسد عقله ، والتخليط في الأمر : الإفساد فيه" الصحاح (١١٢٤/٣) .

(٥) والخرف : "بالتحريك ، فساد العقل من الكبر ، وقد خرف الرجل بالكسر، فهو خرف " الصحاح (١٣٤٩/٤) .

(٦)سعيد بن ابي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ثقة حافظ مصنف، كثير التدليس، اختلط وكان من أثبت الناس في قتادة. التقريب (ص٢٣٩) .

(٧) أي ابن الملقن . وانظر فتح المغيث (٣٧١/٤) .

(٨) عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبدالرحمن المصري ، صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما . " التقريب (ص ٣١٩) .

=

فيه كالمختلط، وعدمُ قبولهم إنَّما هوَ لما في ضَبطهم من الاحتمال.

معرفةُ من حَدَّثَ ونَسِيَ

(و)معرفةُ **(من حدَّثَ ونَسِيَ ثم رَوَى عَن مَنْ رَوى عَنه)** لِوُثُوقِه به خوفاً من ضَياع المرْوِي، وتَطَرُّق الظنِّ في الرَّاوي ، ومثَّلَ له النَّاظِم[١] بحديث الشاهدِ واليمين ، إذْ نَسِيَه سُهَيل[٢] .

وصنف في هذا الفن مصنفات عدة منها : الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال.

وكذا إبراهيم الحلبي ـ سبط بن العجمي ـ وكتابه (الاغتباط بمن رمي بالاختلاط) وهما مطبوعان .

(١) تقدمت ترجمته عند (ص٤٣) .

(٢) أخرجه أبو داود في السنن (٤/رقم ٣٦١) ، والترمذي (الجامع) (٣/رقم١٣٤٣)، وابن ماجة في السنن (٢/رقم ٢٣٦٨) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٤٤)، والبيهقي في الكبرى (١٠/١٦٨) كلهم من طرق عن عبدالعزيز الدراوردي عن سهيل بن ابي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

بعضهم ذكر قصة النسيان والبعض لم يذكرها .

قال الترمذي : حديث حسن غريب .

وصححه العلامة الألباني في الإرواء (٨/٣٠١-٣٠٣) .

وسهيل هذا هو ابن أبي صالح ــ ذكوان السمان ــ أبو يزيد المدني ، قال الحافظ : صدوق تغير حفظه بأخرة . التقريب (ص ٢٥٩) .

وللخطيب فيه كتاب كما في اختصار علوم الحديث (١/٣١٣) ولخصه السيوطي (تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي) مطبوع.

وكذا للدراقطني فيه كتاب ـ كما في النزهة ـ (١٦٦ ـ مع النكت) .

مسئلة : هل يقبل حديث الشيخ الثقة الناسي أو المنكر سماعه للحديث مع أن الراوي عنه ثقة ؟

الذي استقر عليه الاختيار أنه إن كان جازماً بنفيه كأن يقول : "مارويته، أو كذب علي" أو نحو ذلك مما يفيد النفي ، ففي هذه الحالة وقع تعارض الجزمان، والنافي

=

معرفةُ طَبَقَات الرُّواة والعُلَمَاء

(و)معرفةُ (طَبقـات الـرُّواةِ والعُلَمَـاء)[١] وَهـم القـومُ المشـتركونَ في الأخـذ المـلازمِ غَالبـاً للاشـتراكِ في السِّـن ، وفائدتُـه الأمْـنُ مـن تداخـل المشتبهين[٢].

معرفةُ المَوَالي

(و)معرفةُ (الموالي) مـن أعلَى وأسفَل[٣] ممـا لم يَمَسَّه رِق ، ممـا زَادَه النَّـاظم والأغلـبُ كـونُ الـولاءِ بالعِتَاقَـة ، وقـد يكـونُ بالإسـلامِ والحلـفِ وغَيرهما .

معرفةُ القَبَائل

(و)معرفةُ (القبائل) وهي البطونُ التي هي الأصلُ في النسبةِ ، ولكـن

أو الجاحد هو الأصـل، فيجـب رد حديـث الفـرع ، ولا يكـون ذلـك قادحـاً في واحد منهما للتعارض.

أما إن أنكره احتمالاً و لم يجزم ، كأن يقول : (مـا أذكـره ، أو لا أعرفـه) ونحـو ذلـك، فإن ذلك لا يوجب رد رواية الراوي عنـه ــ أي الفـرع ــ ، ويقبـل حديثـه علـى الصحيح ، لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ .

ينظر علوم الحديث (١١٧) ، واختصار علوم الحديث (٣١٠/١) ، والنزهة (ص١٦٥ــ مع النكت) .

(١) قال الإمام السخاوي : "وبينه وبين التأريخ عموم وخصوص وجهي ، فيجتمعان في التعرِيف بالرواة ، وينفرد التأريخ بالحوادث، والطبقـات بمـا إذا كـان في البدريـين مثلاً من تأخرت وفاته عمـن لم يشـهدها لاستلزمه تقديـم المتـأخر الوفـاة " فتـح المغيث (٣٩٤/٤) .

(٢) انظر : النزهة (ص ١٨٥ــ مـع النكـت) ، وفتـح المغيـث (٣٩٤/٤)، وفتـح البـاقي (٢٧٤/٣).

وفي الطبقات مصنفات عدة منها : الطبقات الكبرى لابن سعد . طبع .

وطبقات الحفاظ للذهبي . مطبوع . والطبقات لخليفة بن خياط . مطبوع .

وغيرها كثير . انظرها في فتح المغيث (٣٩٦/٤) .

(٣) المولى من أعلى : هو المنعم المعتق بكسر المثناة .

والمولى من أسفل : هو المعتَق ـ بفتح المثناة ـ قاله السخاوي . فتح المغيث (٤٠٤/٤).

قلَّ الانتسابُ إليها لتَضييع الاهتمامِ بِها والاطلاع عليها ، فصَارَت النسبة غالباً إلى الأوطان[١] كـالخُصُوص[٢]، **(والبلادِ)** كدمشق، **(والصِّناعَةِ)** والحرفة كالحدَّادِ والقزَّازِ ، **(والحُليّ)**[٣] **كالأعرجِ والأعمَش)**[٤] وقَال إنَّه مما زادهما أعني الصناعة والحلي .

الخَاتِمَة

(وهذا آخر التذكرَة) المتكلَّم عليها، **(وهي عُجَالة للمبتدي فيه)**[٥]،**(ومدخلٌ)** للمقنع، **(التأليف السالفِ المشار إليه أوَّلاً ، فإنَّه)** أي ذاك **(جَامعٌ لفوائِدِ هذا العِلم وشوارِده، ومُهمَّاتِه، ولله الحمدُ على تَيسيره)**، وأمثالِهِ من التآليفِ الجمَّة التي عمَّ الانتفاعُ بها ، فقد كانَ رحمه الله أكثرَ أهلَ العصرِ تأليفاً ، واشهر من تَوَّجه لوضعِها ترصِيفَاً .

---

(١) "الأوطان : جمع وطن ، وهو محل الإنسان من بلدة أو ضيعة أو سكة ، وهي الزقاق أو نحوها " قاله السخاوي . فتح المغيث (٤٠٥/٤) .

(٢) "الخصوص : بالضم . قرية من أعمال صعيد مصر شرقي النيل ، كل من فيها نصارى" معجم البلدان (٣٧٥/٢) . وانظر فتح المغيث (٤٠٧/٤) .

(٣) أي ما يتحلى به المرء من صفات حسية ومعنوية .

(٤) انظر فتح المغيث (٢٢٢/٤) . و(٤٠٦/٤) .

وله فوائد منها : "الأمن من تداخل الاسمين إذا اتفقا نطقاً ، لكن افترقا بالنسب" و "معرفة شيخ الراوي ، فربما اشتبه بغيره ، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالباً" و "ربما يتبين منه الراوي المدلس وما في السند من إرسال خفي ، ويزود به توهم ذلك ".
انظر اختصار علوم الحديث (٦٧٧/٢) ، والنزهة (ص ١٨٦ـ مع النكت) ، وفتح المغيث (٤٠٥/٤) ، وفتح الباقي (٢٧٨/٣) .
وفي هذا الفن مصنفات منها : الطبقات لابن سعد وهو من مظانه .
والأنساب للسمعاني ـ مطبوع ـ ، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ـ مطبوع، ولب اللباب للسيوطي ـ مطبوع، وتاريخ بغداد للخطيب . مطبوع ـ وغيرها كثير.

(٥) كلمة (فيه) غير موجودة في (ب) والمطبوعة (ص ٤٤) .

(وفرغت من تحرير هذه التذكرة) (في)[1] **سَاعتَين من صَبيحةِ يوم الجمعةِ، سَابع عشرين جمادى الأولى ، من سنة ثلاث وستين وسبعمائة، أحسن الله [بعضها]**[2] **وما بعدها في خير وعافية).** انتهى .

وتمَّ هذا التوضيحُ المناسبُ لها في ساعاتٍ من أيامٍ لا يكون بمجموعها يوماً ، في مستهلِّ جمادى الثاني سَنَة تِسعمائة، وبَعْدَ تمامِه رَأيتُ شَرحَاً عليها لمؤلفها سَمَّاه (التبصرة) في كراسة أرجو أنَّ ما «كتبته»[3] أنفَع منه، وأطالَ في أماكنَ كالضعيفِ مما نَقَلَه من شرحِ ألفيةِ العِراقِي ، «و»[4] في المؤتَلِف والتاريخ والمشهُور ، وغير ذلك مما الأنسب باختصارِ الأصل عدمه، بل رأيتُ الشهابَ ابن العماد[5] نَظَمَ المتن في أرجوزة دُونَ مائةٍ وعشرينَ مع زياداتٍ كشروطِ المرسَل المحتجِّ به ، ومالا ذكرَ له في الأصل، وفيهما ما يفتقر لتحرير ، رحمهما الله ونفعني بهما، ثم بدا لي إلحاق مازاده

---

(١) في طبعة عزيز شمس (ص٤٤) ، وثبت البلوي ـ (ص ٣٦٩) ، وطبعة الحلبي (ص٢٨) زيادة كلمة (نحو) بعد حرف (في) . وفي النسختين عندي من التوضيح المضمن للتذكرة غير موجودة .

(٢) في الأصل (نقضيها) ، والمثبت موافق لنسخة (الحلبي) (ص ٢٨) ، وثبت البلوي (ص ٣٦٩) من التذكرة ، وكذا في النسخة المطبوعة من (التوضيح) (ص ٤٥) .

(٣) في نسخة (ب) (كتبه) وللتذكرة شروح أخرى منها شرح الإمام الشيخ محمد المنشاوي تلميذ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأسماه (فتح المغيث بشرح تذكرة الحديث) كشف الظنون (١/٣٩٢) .

ولها شرح أيضاً لصلاح الدين ابن عثمان الشافعي وسماه (شرح تذكرة ابن الملقن في علوم الحديث) (إيضاح المكنون) (٣/٢٧١).

(٤) حرف (و) سقط من (ب) والمطبوعة (ص ٤٥) .

(٥) سبقت ترجمته (ص٤٣) .

الناظم ليكون هذا التعليق شرحاً للنظم أيضاً .

قاله وكتبه محمد السخاوي غفر الله له ولأسلافه والمؤمنين.

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم .

انتهى شرح تذكرة ابن الملقن لشيخنا الشيخ العلامة الحجة الفهامة شيخ الإسلام شمس الدين السخاوي أدام الله النفع بعلومه ، في بعض يوم الأحد ثالث جماد الآخر سنة تسعمائة ، بمنزل كاتبه من مكة المشرفة الفقير إلى لطف الله وعونه عبدالعزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي الشافعي لطف الله بهم آمين .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً[1] .

---

(١) قال محقق الكتاب أبو أسامة عبدا لله بن محمد عبدالرحيم بن حسين البخاري عفا ا لله عنه، فرغت من تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه فجر الخميس الموافق الثاني عشر من شهر رمضان المبارك سنة (١٤١٦هـ) و لله الحمد والمنة.
١٤١٦/٩/١٢هـ بالمدينة النبوية .

الفهارس

فهرس الآيات الشريفة

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الرجال

فهرس النساء

فهرس لمباحث الكتاب

فهرس المصادر والمراجع

● ـ القرآن الكريم .

● ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة .

للإمام ابن بطة العكبري . تحقيق رضا نعسان ـ ط ١ ـ ١٤٠٩هـ دار الراية السعودية.

● ـ أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين .

حافظ ثناء الله الزاهدي . جامعة العلوم الأثرية ـ باكستان .

● ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان .

ترتيب علاء الدين ابن بلبان . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

● ـ الإحكام في أصول الأحكام .

ابن حزم الأندلسي . القاهرة ـ مصر .

● ـ اختصار علوم الحديث ومعه الباعث الحثيث .

لابن كثير الدمشقي . دار العاصمة ـ السعودية .

● ـ الأذان .

أسامة بن عبداللطيف القوصي . م . قرطبة ـ القاهرة ـ مصر .

● ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق .

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي . م. الإيمان . المدينة ـ السعودية .

● ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث .

الخليل بن عبدا لله الخليلي ـ م . الرشد ـ الرياض ـ السعودية .

● ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل .

محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

● ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة .

لابن الأثير ـ دار الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية .

● ـ إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر .
للشيخ الفاضل محمد بن علي آدم . مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة ـ السعودية .

● ـ أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ .
محمد بن الحسين الأزدي . الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند .

● ـ الإصابة في تمييز الصحابة .
ابن حجر العسقلاني ـ م . الكليات الأزهرية ـ مصر ـ القاهرة .

● ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار .
لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي . من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي ـ باكستان .

● ـ الأعلام .
خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان .

● ـ إمعان النظر شرح شرح نخبة الفكر .
محمد أكرم النصر بوري ـ طبع حيدر آباد ـ السند ـ باكستان .

● ـ إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ .
ابن حجر العسقلاني ـ دار الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية .

● ـ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف .
لابن المنذر ـ تحقيق صغير أحمد ـ دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية .

● ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون .
إسماعيل باشا البغدادي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان .

● ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث .

أحمد شاكر ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية .

- ـ البحث المسفر عن تحريم كل مسكر ومفتر

الشوكاني ـ دار البخاري ـ المدينة . السعودية .

- ـ البحر الذي زخر

السيوطي ـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة ـ مطبوع بالآلة الكاتبة.

- ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد .

لابن رشد الأندلسي . دار الكتب الإسلامية ـ مصر القاهرة .

- ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .

محمد بن علي الشوكاني ـ م . ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر .

- ـ بين الإمامين مسلم والدارقطني .

أ.د . ربيع بن هادي عمير المدخلي . المطبعة السلفية بنارس ـ الهند .

- ـ بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه .

أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم ـ ملحق بآخر التاريخ الكبير للبخاري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول .

صديق حسن خان ـ م . دار السلام ـ الرياض ـ السعودية .

- ـ تاريخ بغداد .

الخطيب البغدادي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التاريخ الكبير

محمد بن إسماعيل البخاري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التبصرة والتذكرة .

زين الدين العراقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه .

ابن حجر العسقلاني ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التتبع .

أبو الحسن الدارقطني ـ دار الخلفاء ـ الكويت .

- ـ تجريد أسماء الصحابة .

أحمد بن عثمان الذهبي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التحقيق في أحاديث الخلاف .

لأبي الفرج ابن الجوزي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .

لأبي بكر السيوطي . دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ـ مصر .

- ـ تذكرة الحفاظ .

الذهبي ـ دار إحياء التراث الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التذكرة في علوم الحديث .

لابن الملقن . دار عمار ـ عمان . الأردن.

- ـ التذكرة في علوم الحديث .

لابن الملقن .نشر الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند .

- ـ ترتيب القاموس المحيط .

الطاهر أحمد الزاوي ـ الدار العربية ـ للكتاب ـ ليبيا .

- ـ تصحيفات المحدثين .

لأبي هلال العسكري . المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ـ مصر .

- ـ تغليق التعليق على صحيح البخاري .

ابن حجر العسقلاني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ تفسير القرآن العظيم .

لابن كثير الدمشقي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ تقريب التهذيب .

ابن حجر العسقلاني ـ دار الرشيد ـ حلب ـ سوريا .

- ـ تقريب التهذيب ـ

ابن حجر العسقلاني ـ دار العاصمة ـ السعودية .

- ـ تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين .

أ.د ربيع بن هادي المدخلي ـ دار السلام ـ الرياض ـ السعودية .

- ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح .

زين الدين عبدالرحيم العراقي ـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم

الخطيب البغدادي . طلاس للدراسات والترجمة والنشر ـ دمشق ـ سوريا.

- ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .

ابن عبدالبر الأندلسي . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب .

- ـ التمييز .

مسلم بن الحجاج . شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ـ الرياض .

- ـ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق .

محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي ـ المكتبة الحديثية ـ الإمارات العربية

ـ العين.

- ـ تهذيب التهذيب .

ابن حجر العسقلاني ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال .

جمال الدين المزي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ التوضيح الأبهر لتذكر ابن الملقن على الأثر .

محمد السخاوي ـ دار التقوى ـ بليس .

- ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح النظار .

محمد بن إسماعيل الصنعاني ـ المكتبة السلفية ـ المدينة ـ السعودية .

- ـ ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي .

دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ الثقات .

لابن حبان البستي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ الجامع .

للإمام محمد بن عيسى الترمذي . مطبعة الحلبي ـ القاهرة ـ مصر .

- ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل .

للعلائي . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت لبنان .

- ـ الجامع الصحيح .

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ـ المطبعة السلفية ـ عنها دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ جامع العلوم والحكم .

ابن رجب الحنبلي . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ الخطيب البغدادي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ جامع المسانيد ـ الخوارزمي ـ دار الباز ـ مكة المكرمة ـ السعودية .
- ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس .

محمد بن فتوح الحميدي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ مصر .
- ـ الجرح والتعديل .

ابن أبي حاتم . دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ الجمع بين رجال الصحيحين .

لأبي الفضل محمد بن طاهر بن القيسراني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- ـ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء .

أبو بكر الشاشي القفال . مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمان ـ الأردن .
- ـ الخطط
- ـ تقي الدين المقريزي ـ مطبعة بولاق ـ القاهرة ـ مصر .
- ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .

ابن حجر العسقلاني ـ دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ الذيل على العبر في خبر من غبر .

ولي الدين أبي زرعة العراقي . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ الرسالة ـ

الشافعي . المكتبة العلمية . بيروت ـ لبنان .
- ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني .

أحمد المالقي ـ دار القلم . دمشق ـ سوريا .

● ـ رفع الإصر عن قضاة مصر .
ابن حجر العسقلاني . المطبعة الأميرية . القاهرة ـ مصر .
● ـ روضة الناظر وجنة المناظر .
لموفق الدين ابن قدامة ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية .
● ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها .
محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ سنن ابن ماجة . المكتبة العلمية . بيروت ـ لبنان .
● ـ سنن أبي داود ـ دار الحديث ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ سنن الدارقطني ـ مطبعة فالكن ـ لاهور ـ باكستان .
● ـ سنن الدارمي ـ نشردار إحياء السنة النبوية ـ المكتبة العلمية ـ بيروت .
● ـ سنن النسائي (المجتبى) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ توزيع مكتبة المؤيد.
● ـ السنن الكبرى ـ البيهقي . دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ سير أعلام النبلاء ـ الذهبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ شذرات الذهب ـ ابن العماد الحنبلي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
● ـ شرح ألفية السيوطي في علم الحديث .
أحمد شاكر ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ شرح علل الترمذي ـ ابن رجب الحنبلي ـ مكتبة المنار ـ الزرقاء الأردن.
● ـ شرح معاني الاثار ـ الطحاوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر .
علي بن سلطان القاري . دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .
إسماعيل بن حماد الجوهري ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان .

● ـ صحيح ابن خزيمة ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ صحيح سنن الترمذي .
الألباني ـ نشر مكتبة التربية العربي لدول الخليج ــ المكتب الإسلامي ــ بيروت .
● ـ صحيح مسلم ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ الضعفاء والمتروكون ـ الدارقطني .
مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية .
● ـ ضوابط الجرح والتعديل .
د. عبدالعزيز العبداللطيف ــ مذكرة مقررة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية ـ مصورة ١٤١٠هـ .
● ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .
محمد السخاوي . مكتبة الحياة ـ بيروت لبنان .
● ـ طبقات الشافعية ـ لأبي بكر ابن شهبة ، دار الندوة الجديدة ــ بيروت ــ لبنان.
● ـ الطبقات الكبرى لابن سعد ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان .
ـ طبقات المحدثين بأصبهان ـ لأبي الشيخ الأنصاري ـ ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت .
● ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين .
تقي الدين الفاسي المكي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
● ـ عقود الدرر في علوم الأثر .
لابن ناصر الدين ـ مخطوط ـ مصورتي .
● ـ العلل الصغير ـ للترمذي .

ملحق بآخر الجامع ـ مطبعة مصطفى الحلبي ـ القاهرة ـ مصر .

- ـ علل الحديث ـ ابن أبي حاتم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ
- ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية ـ لأبي الحسن الدارقطني .
دار طيبة ـ الرياض ـ السعودية .
- ـ علوم الحديث ـ لابن الصلاح ـ دار الفكر ـ سوريا ـ دمشق .
- ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام .
محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ غريب الحديث . الخطابي ـ مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ السعودية .
- ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري .
ابن حجر العسقلاني ـ المطبعة السلفية ـ تصوير ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ فتح الباقي على ألفية العراقي .
زكريا الأنصاري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي .
محمد بن عبدالرحمن السخاوي ـ المطبعة السلفية ـ بنارس ـ الهند .
- ـ فتح الوهاب فيمن اشتهر من المحدثين بالألقاب .
حماد الأنصاري ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ الفقيه والمتفقه . الخطيب البغدادي . دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- ـ فهرس الفهارس والأثبات ـ عبدالحي الكتاني .
دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة .
محمد بن علي الشوكاني . المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .

● - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث
للقاسمي - تحقيق محمد بهجة البيطار- دار إحياء الكتب العربية - مصر .
● - قواعد في علوم الحديث .
تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - نشر مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب .
● - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة .
الإمام شمس الدين الذهبي . شركة دار القبلة و مؤسسة علوم القرآن .
● - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .
حاجي خليفة . نشر دار الفكر - بيروت - لبنان .
● - كشف النقاب عن الأسماء والألقاب .
ابن الجوزي - دار السلام - الرياض - السعودية .
● - الكفاية في علم الرواية -
الخطيب البغدادي - دار الكتب الحديثة - القاهرة - مصر .
● - الكنى والأسماء . مسلم بن الحجاج . المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
● - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال .
علي المتقي الهندي . مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
● - لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحافظ .
لابن فهد المكي . دار إحياء التراث العربي - بيروت . لبنان .
● - لسان العرب . لابن منظور الإفريقي - دار المعارف القاهرة مصر .
● - المؤتلف والمختلف . للدارقطني - دار الغرب الإسلامي - بيروت . لبنان.
● - المتفق والمفترق - مختصر - الخطيب البغدادي - مخطوط - مصورتي .
● - المجروحين - لابن حبان البستي . دار المعرفة - بيروت - لبنان .
● - المجلس الأول من أمالي ابن ناصر الدين .

لابن ناصر الدين الدمشقي ـ دار العاصمة ـ الرياض ـ السعودية .
- ـ المجموع شرح المهذب النووي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ جمع عبدالرحمن بن قاسم . طبع مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ مصر .
- ـ المخزون في علم الحديث ـ للأزدي ـ الدار العلمية ـ دهلي ـ الهند .
- ـ مذكرة أصول الفقه ـ محمد الأمين الشنقيطي. دار القلم ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ المستدرك على الصحيحين ـ لأبي عبدالله الحاكم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ المسند ـ أحمد بن حنبل ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ المسند ـ لأبي يعلى الموصلي ـ دار المأمون للتراث ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ المصنف ـ عبدالرزاق الصنعاني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ـ ابن حجر العسقلاني تحقيق الأعظمي.
- ـ المعتمد في أصول الفقه ـ لأي الحسين البصري المعتزلي ـ المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ـ دمشق ـ سوريا .
- ـ المعتمد في أصول الفقه ـ لأبي محمد عمر الخبازي ـ ت محمد مظهر ـ جامعة أم القرى مكة المكرمة.
- ـ المعجم ـ لأبي سعيد بن الأعرابي ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ السعودية.
- ـ معجم البلدان . ياقوت الحموي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ
- ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل.
لابن عساكر ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان .

- ـ المعجم الكبير ـ الطبراني ـ مصورة عن وزارة الشؤن الدينية بالعراق.
- ـ معجم مقاييس اللغة ـ لابن فارس ـ دار الكتب العلمية ـ قم ـ إيران.
- ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس .
  ابن حجر العسقلاني . دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ معجم المؤلفين ـ لعمر كحالة ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- ـ معرفة علوم الحديث ـ لأبي عبدا لله الحاكم ـ المكتبة العلمية ـ المدينة النبوية ـ السعودية .
- ـ المغني في أصول الفقة . جلال الدين الخبازي .
  مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ بمكة المكرمة ـ السعودية .
- ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد .
  برهان الدين بن مفلح ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية .
- ـ المقنع في علوم الحديث ـ لابن الملقن . دار افواز . الرياض ـ السعودية.
- ـ منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر .
  محمد محفوظ الترمسي ـ مطبعة مصطفى الحلبي ـ القاهرة ـ مصر .
- ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي .
  بدر الدين ابن جماعة ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ منهج النقد في علوم الحديث ـ نور الدين عتر ـ دار الفكر ـ دمشق سوريا.
- ـ الموافقات في أصول الشريعة .
  إبراهيم بن موسى الشاطبي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ موضح أوهام الجمع والتفريق . الخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ

بيروت لبنان ـ

- ـ الموطأ ـ للإمام مالك ، رواية يحيى الليثي ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة / مصر .
- ـ الموقظة ـ للإمام الذهبي دار أحد للنشر .
- ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ للذهبي دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .
- ـ نزهة الألباب في الألقاب ـ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة الرشد ـ الرياض.
- ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـ ابن حجر العسقلاني ـ مكتبة طيبة ـ المدينة ـ السعودية .
- ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر ـ ابن حجر العسقلاني ـ بحاشيته النكت على نزهة النظر ـ لعلي حسن عبدالحميد ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ السعودية.
- ـ النكت على كتاب ابن الصلاح ـ ابن حجر العسقلاني ـ طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة ـ السعودية .
- ـ هدي الساري ـ ابن حجر العسقلاني ـ مصورة عن السلفية ـ توزيع مكتبة المعارف ـ الرياض ـ السعودية .
- ـ هدية العارفين ـ إسماعيل باشا البغدادي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.
- ـ الوافي بالوفيات ـ الصفدي ـ نشر دار فرانز ستايز شتو ١٤١١هـ .
- ـ الوصية الكبرى ابن تيمية ـ دار عمار ـ عمان الأردن .
- ـ الوضع في الحديث ـ عمر حسن فلاتة ـ مكتبة الغزالي ومناهل العرفان ـ دمشق ـ سوريا .
- ـ اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر .
  محمد المناوي ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية .

الفهرس العام

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخنا شيخ الإسلام أوحد العلماء الأعلام خاتمة الحفاظ بلا نزاع والمنفرد في سائر الآفاق بالإجماع شمس الدين أبو الخير محمد ابن الشيخ المقرئ المرحوم زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي أدام الله النفع بعلومه

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا تعليق لطيف على التذكرة التي أشير فيها للكثير من أنواع علوم الحديث وأنا آتي بها تلميذ إمام الأئمة أبو الفضل ابن حجر عن مؤلفها السراج أبي حفص عمر ابن أبي الحسن الأنصاري الشافعي ابن النحوي الشهير بابن الملقن رحمهما الله ونفعنا ببركاتهما سئلت فيه وإن لم يكن في إثباته تشحيحا به ما ثبت به في الأماكن التي ... معتمدا في المتن نسخة بخط الحافظ الجمال ابن ظهيرة قرأها على مؤلفها في رمضان سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالناصرية من القاهرة ووصف القارئ بالشيخ العالم الفاضل جمال الإسلام نفع الله تعالى به سائلا من الله الانتفاع به إنه القادر على كل شيء

الجملة المترادفة المتسلسلة

أي نعمه الوافرة المتصلة التي لعدم انفكاكها أكد بالتعبير عنها كما أن بالشكر بعد الحمد الذي لا يكون منا إلا شكرا وإن فرق بأن النعماء ما ظهر والآلاء ما بطن ... من الصحابة والذرية والقرابة وسائر مقتفيه وأسلم تسليما وبعد فهذه تذكرة في علوم الحديث التي هي القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي

الصفحة الأولى من (أ)

انتهى وتم هذا التوضيح المناسب
لها في ساعات من ايام لا يكون مجموعها يوما في منتصف جمادى الثاني
سنة تسعين وبعد تمامه رأيت شرحا عليها لمؤلفها سماه
التبصرة في كراسة ارجو ان ما كتبته انفع منه وان اطال في اماكن
كالضعيف مما نقله من شرح الفية العراقي وفي المؤتلف والتاريخ مما
وغير ذلك مما الانسب باختصار الاصل عدمه بل رأيته الشهاب
ابن العماد نظم المتن في ارجوزة دون مائة وعشرين مع زيادات
كشروط المرسل المحتج به وما لا ذكر له في الاصل وفيهما ما ينتقد لتحرير رحمهما الله
ونفعني بها قاله وكتبه محمد السخاوي غفر الله له
ولاسلافه وللمؤمنين وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

انتهى شرح تذكرة ابن الملقن لشيخنا الشيخ العلامة
الحجة الفهامة شيخ الاسلام شمس الدين السخاوي ادام الله النفع بعلومه
في بعض يوم الاحد ثالث جماد الاخر سنة تسعمائة
بمنزل كاتبه من مكة المشرفة الفقير الى لطف الله
وعونه عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي
الشافعي لطف الله بهم امين والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الصفحة الأخيرة من (أ)

التوضيح الابهر لتذكرة بن الملقن في الاثر

شرح تذكرة ابن الملقن

تأليف سيدنا وشيخنا الشيخ الامام العالم العلامة

شيخ الاسلام حافظ العصر بقية

المحدثين الشمس شمس الدين

السخاوي محمد بن الشيخ ...

السخاوي الشافعي

نفع الله تعالى

بعلومه

آمين

صفحة عنوان المخطوطة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم. قال سيدنا وشيخنا شيخ الإسلام أوحد العلماء والأعلام
خاتمة الحفاظ بلا نزاع، والمنفرد في سائر الأقطار بالإجماع
الشيخ شمس الدين أبو الخير بن الشيخ المقرئ المرحوم زين الدين
عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي القاهري الشافعي
أدام الله تعالى النفع به آمين: الحمد لله وكفى وسلام على عباده
الذين اصطفى وبعد فهذا تعليق لطيف على التذكرة
التي أشير فيها للكثير من أنواع علوم الحديث وأنبأني بها
أستاذي إمام الأئمة أبو الفضل بن حجر عن مؤلفها السراج
أبي حفص عمر بن أبي الحسن الأنصاري الشافعي بن النحوي
الشهير بابن الملقن رحمهما الله تعالى ونفعنا ببركاتهما سلكت
فيه وأنا بمكة في أثناء سنة سبعين ما سبقت به في الإشارة للمتن متحملا
في المتن نسخة بخط الحافظ جمال الدين بن ظهيرة قرأها على مؤلفها في
رمضان سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالناصرية من القاهرة
ووصف القارئ بالشيخ العالم الفاضل جمال الإسلام نفع الله
تعالى به سائلا من الله تعالى الانتفاع به إنه القادر على كل شيء
الله أحمد على نعمائه الجمة المترادفة المسلسلة وأشكره على الآلاء
الوافرة المتصلة التي لعدم انقطاعها [illegible] العجز عنها [illegible]
بالشكر بعد الحمد الذي لا يكون منا إلا [illegible] أو أن [illegible] بأن النعم

الصفحة الأولى من (ب)

بالاستقراء في السنن وفائدة الأمن من تدخل المشتبهين في معرفة [illegible]

من الملوي والسفلي مما لم يعرف مما زاده الناظم والأعلى كون الولاء بالعتاقة

[illegible] بالإسلام هو الحلف وغيرهما في معرفة القبائل وهي البطون

التي هي الأصل في النسبة وكذلك في الانتساب إليها للصنائع والاهتمام

بها والاطلاع عليها وصارت النسبة غالبا إلى الأوطان كالخصوص من

البلاد كدمشق والأماكن والحرفة كالبزاز والحداد والحلي [illegible]

[illegible] وقال إنه مما زاده [illegible] الصناعة والحلي وهذا آخر النوع [illegible]

[illegible] ومن حل المنع التابع السالف

المسألة الثاني [illegible]

[illegible] الأسماء التي [illegible] الاستفاع بها فقد كان رحمه الله

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المناسب لما في ساعات

من [illegible] جمادى الثاني سنة [illegible]

ورأيت شرحا عليها للمؤلف [illegible] في كراسة أرجو أن ما كتبته أنفع

منه وأكمل في أماكن كالمصنف مما نقله من شرح الألفية للعراقي في المؤتلف والتاريخ

والمشهور [illegible] ما الأنسب باختصار الأصل [illegible] بل رأيت الشهاب

ابن العماد نظم المتن في أرجوزة دون مائة وعشرين مع زيادات [illegible]

[illegible] وما لا ذكر له في الأصل وفيها ما يفتقر [illegible]

ثم [illegible] الحافظ [illegible] الناظم ليكون [illegible] شرحا للنظم [illegible]

وكتبه محمد السخاوي [illegible]

[illegible]

الصفحة الأخيرة من (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد نبينا وعبده وبعد:

فإن من شرف المرء أن يسير على منهج السلف الصالح ويقتدي بهم ويخدم ما تركه أوائل العلماء ليستفيد منه الخلف ويقف على آرائهم التي سطروها لنا في كتبهم.

وكان للباحث الشيخ عبد الله بن محمد عبد الرحيم بشرف خدمة هذا الكتاب الذي بين أيدينا فقام له تصحيحاً وشرحاً وتعليقاً وتفوقاً على من سبقه في تحقيق هذا الكتاب المفيد على صغر حجمه وقلة مادته فكان كالمفتاح للمبتدئ والتذكير للمنتهي. ولم أجد بعد قراءتي له موضعاً أنتقده فيه في ضبط النص لأنه قام بضبطه كما ينبغي للأكاديمي. ومع هذا فلم يترك موضعاً يحتاج إلى زيادة أو إيضاح إلا وقام به في الحاشية تسهيلاً للباحث المستفيد منه. فجاء عمله كاملاً والكمال لله وحده عز وجل فنرجو من المولى العلي القدير أن يثيبه على قدر نيته وأن ينفع به طلاب العلم في هذا التخصص العزيز.

أما الكتاب فهو شرح موجز لكتاب ابن الملقن المعروف «بالتذكرة» ومؤلفه الإمام المشهور في علم الحديث «الإمام السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ» وأبدع في شرح غامضه وإيضاح مبهمه ومشكله وأتى فيه بما لا يجد نظيره في كتابه «فتح المغيث» فصار مكملاً له. والله يثيبه على جهده إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه د. عبد الرحيم محمد القشقري

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف

ورئيس قسم علوم الحديث.

حرر في ١٧/١٠/١٤١٧هـ